

وحده على التحقيق فمن ثم يظهر النصيب فيه عند نزول الخافض كون لا يقال لها جملة اذا الجملة تضمنت
اشنادا الشأن فيه القابضة وان لم يهد بالفعول جملة الشرط فان افادت بالفعل كانت كلاما
انصرف بل مرادنا بالجملة اولها المحذوف وقاعله ان قلت مع البسمة خارجة عنه فوقه جملة
البسمة من اهتمامه المصاحب قلت بل من اضافته الكل المحذوفان فضلا الجملة منها فمن ثم
يقال للرابطة الغضلة انه من الجملة نحو زيد عمر وضرب رجلا معه قال نحو هو وضع الطلبة
وكان الواجب تقديم على البسمة لانها مقولة له انصرف لغيرهم حلوله على صنيح المولفين في تأخيرهم
يقول بعد ان قصد التحقيق لا بد الحقيقة بالبسمة قاتلة يقولون القول نصب الجملة
وما فيه معنى الجملة كقصيدة او ما اريد به لفظة كقلت زيدا واقول الاسهل ان يقال القول
انما يقبل في اللفظ كان جملة او غيرها فقلت جاء زيد معناه قلت هذا الكلام قال القول نصب
على اللفظ فان انصبت على المعنى كان معناه الاعتقاد كقلت انة الينة واجبة وان كان اللفظ
سما لفظا انصبت على الدال والمدلول كقلت قصيدة يحتمل قلت هذا اللفظ او قلت معناه
وهو اللفظ المنقود ومن هنا يظهر ان اسم الفعل ليس موضوعا للفظ الفعل والالفة قلت
على معنى قلت اسكت نعم لا تقول قلت ويزيل الغظنة او نطقت به لان القول خاص
بالمستعمل وما سدد على كلامهم لا علينا قلت كلمة او لفظا تريد بهما اللفظ مثل مثالا مل
واصله ان قول قلت الواو الفاء التي بعدها فتحة ان قلت ما الدليل على تخصيص الواو
بالفتح قلت لان معنى العين لانم ومكسورها معناه وبعثتها فكان المصارع يقال
كخاف واصله يخوف كيغلم نقل وقلت واذا اسند الى الضمير ضم قافه دلالة على ان العين
واو و قد مونا في خفت الدلالة على هيبة العين وحركتها على الدلالة على ذاتها ولم يقعوا ذلك
في قلت لان القاف مفتوحة اصالة فلم تغم الدلالة وكذا سرت وسمت فليست الشيم
يحتمل اصله شيخ بتشديد الياء في خفت كسيت وسمت او اسخ فنفلت حركة العين للقاء فخذت
الجملة كما يقال يخرفني اخيرا وانه مصدر مشاخ فهو من باب زيد عدل يطلق في الاصل على كبر
السن ثم تعورف في كبر القدر ولو صغرا اما استعارة بجامع الغظنة او مرسل للدلالة على
ثم التقيد والملازمة بحسب ما ينبغي حصوله فهو والامام العالم متقاربان والخطب محل الطاء
لانها لا تخرج عن ثناء وادعاء او ذكر سبب التاليف والكل يقتضي البسط العلامة
ينبغي ان يقال لثناء فيه التاكيد للمبالغة ولا يقال للمبالغة لانها خاصية بغير لغة فقال اقول
وردت هذه التاء في غير صيغ المبالغة كراوية اي كبر الرواية كما في الاسموني في التائيد
فالاحسن ان يقال انها للمبالغة اذا التاكيد اتفاقا من مجاميع الصيغة على حسب الوضع على
ان يحسن القول بانها للمبالغة وهي بمقولة بالتشكيك فالقول انما مل بها اصل الصيغة
اي انها مبالغة على مبالغة ولعل هذا هو المراد بالتوكيد شيئا مشهور ان العلامة من محاذ

المفعول والمنقول قلت لعل من قولهم الشيء اذا اطلق ان يعرف لا كالمعروف والافعال العلامة كشر العلم
مرلوبين واحد وقوله انصرف لا كالمعروف بل كالمعروف وقوله يتقوى فلا يشكك المذبح والافعال المجتهد اقل
فردوا ما دعوى ان العلامة حقيقة لم يثبت الا للقطب الشريفي فحل نظر جامع استنات
الغضايل بخلاف السناد في قوله تعالى يومئذ ينفذ الناس شئنا اي يتفرقون بحسب اعلمهم
يتناول الغضايل المتفرقة في الناس جميعها فغاية الطباق وهو الجمع بين المتقاصدين لان الجمع نقابل
الشئنا واشتهر ان الغضايل البصفا القاصرة اي التي تتحقق وتوهم شدة كالعلم والعواضل التي
لا تعقل الاستعانة كالجود وعلو علم اصطلاح والافعال الغواضل جمع فاضلة والغضايل من جمع فضيلة
كحوافض وسحائف وكلها من الغضايل بمعنى الزيادة في شدة كل صفة زائدة على محلها لكن الاستعانة
شئنا انفسهم وحيدهم يحتمل وجدي ودهره ويحتمل ان نفس دهره وحيدهم لدهور لوجود
فيه على حد حسن الوجه وهو يبلغ صدق المحققين اي المتقصد للاموالهم كونه رئيسهم او شبيهه بقدر
الانسان الذي هو محل القلب فهو شرف البدن واشتهر ان التحقيق ذكر الشئ على الوجه الحق والبدن
والصدق اثبات الدليل بدليل قلت لعل اصطلاح والافعال لا يقيق لغة الحق فمن ثم يقال سائلة
دقيقة للغة المتخاطبة الشدة السائل ويقال لشدة السائل تدقيق مجال الدين اي محله ومنزله
ان قيل بحث تاخير اللقب عن الاسم فلم قدمه هنا قلت قالوا ان شتهر اللقب جاز تقديمه نحو
وقالون عيسى انما المسيح يعني ان المعصاة انما هو مشهور بابن هشام وكثيرا ما نجد لقابا لم
تشتهر تقدم فلعلهم يقولون فيه شهرة ادعائية ولو قيل اذ كان اللقب شعرا بعدد وكان المقام
مقام مدح جاز تقديمه كان وجها ابن هشام قال السيرة جماعة الاول عبد الملك بن هشام
ساحبا للسيرة والثاني محمد بن يحيى بن هشام المعروف والثالث محمد بن احمد بن هشام النحوي والاربع
مؤلفنا الانصاري نسبة لا انصار رسول الله صلى الله عليه وسلم اي المخرج منهم وانما لم ينسب
لمراده ناصرا هو قاعدة الجمع لما بهت المفرد حيث صادفنا الجملة المعلقة كاسماء الغضايل
وفي الشئني على معنى المصانة ولد في القاهرة سنة ثمان وسبعائة وتوفي في ذي القعدة سنة احدى
وسنتين وسبعائة فعمرو ثلاثا وخمسون سنة وترك ولدين محب الدين وعبد الرحمن ولم يأخذ عن ابن حبان
نعم سمع منه ديوان زهير اول ما اقول انه اصله يجهل انما يستد او خير ويحتمل ان اول من سمع
على الطريقة لاجد وعلى كل حال فالقصص من ان اصله نساء النساء فهو ليس كما ان قوله ثم اتبع ذلك
القصص منه انتشاء الطرلة والسلام كانه قال اللهم في الملك منك بعد ذلك الصلاة والسلام واثباته
بالسليم عند اتباع الالية ولم يأت به في الصلاة لاهامه لا اراق مع ان العرب لم تطلق هذا ولا في
الصلاة الشرعية تقالته يوما ما وان وقعت في كلام بعضهم فلا يعيبهم كما نص عليه الخطيب
على الشيخ خليل واتجهل بعمل قوله ثم اتبع جوابا على حقيقة من الاخبار لانه يتوقف على انه اني بصلا
بعد ذلك في اللفظ ولم يكتبها وهم بعيدا لدليل عليه ولا يصح انه اخبار عن نفسه فلنقوم وقوله لم يعلم

ان لم يكن يعلم قبل التعليم لان لم ينفي المضي ولا يخفى حسن الحمل على التعلم خصوصاً بالعلم في طالعته
الناثقة قدوة بالضم من يقتدى به على حد محكمته بهتم فستكون لما يعينك منه ما يفيق
الحج وكثير الضحك وعلى انه الجاهل من اهل الدارين للخير ولو الايمان لان الحسن في الدعاء
التعميم وتكرار تقول الدعاء بالصلاة فيه تعظيم فلما حق بمقام المبلغ فيراه بالآل فيه صلى والامة
والهداية هنا بمعنى الدلالة على حدودها وما تود فهديتهم اما بمعنى التوصل في قدر وحده انك لا تهدي
من احببت وهما استعمالان وادراك ان الآلة الاولى مذهب اهل السنة والثانية مذهب المعتزلة
كما قيل الراقص لقواعد الدين في ذكر الرفع براعة استهلال والالام للثبوتية الضعيف
الوصف عن الفعل بالغربة وهي ليست رائدة محضه كما حقت المص في المعنى والدين الاحكام
الشرعية وقواعده اما الاركان الخمسة المعلومة او كل حكم تفرع عنه احكام كحرمة المشكر
المرتبة عليه مرتبة بعده وهيئة والكناج به انما وان من اضافة المعية للمعية او انه شبه الدين ببيت
ذي دعائم يحجام الرصع كحل والثوار فيه واثبات الدعائم تحصيل الراقصين ترشيح
الايمان بالاولى من وبعد لانها الواقعة منه صلى الله عليه وسلم ومن يات بالاولى ان المدعى على
بعد فيخفف وهي في بعض النسخ ايضاً وان اردت الكلام الفيس في وبعد فعليك بما كتبتاه على الازهر
فخذ كتاب اصله عند ركب ثم صار حقيقة عرفية في المكتوب ثم جعل اسماً للمؤلف فهو
التحقيق اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة المسمى بشذور الذهب شذور
جمع شذرة وهي القطعة واشتهر التحقيق ان اسماً اكتب من قيل علم الجدل واسماً للعلم من قيل
علم الشخص واعتبر منه بعض بان ان مررتا على قول اهل السنة الشيء لا يتعد بمتعد محله فيما
علم شخص والا فها علم جمل الفرق كحل وثبوت ذلك ان ما في الكتاب قطعة من الفهم في معرفة
كلام العرب الغريبة مجازية لان المقصود لما كان لا يخرج من المعرفة المذكورة كان كأنه مظهر
في المعرفة فسمي التباس الشيء بمرتبة بالتباسه بظرفه بجامع شدة الارتباط والمراد معرفة بهم خصوص
وهو الحاصل بعلم النحو وان اردت تعريفه وحده وفائدة وذكر بقية علوم العربية فعليك بما كتبتاه على
الازهرية . ثممت به شواهد اي فاذا انشئت شرطيت تمتة ويحتمل ان المراد انه ناقض بعض
شواهد اثبت بها الدال الشاهد غرضي مثبت للقاعدة واعتراض بان من جزئيات القاعدة مثبت
بثبوتها فيلزم اثبات الشيء بنفسه قلت الشواهد المحتج بها اثباته بنفسه فيثبت بها الكلية
من حيث انها الكلية ليعاين حكمها فيما يات من الجزئيات فهو من الاستقراء او لا دور فيه مثال
وضعت فيه شوارده استعارة الشاردة للمسئلة البعيدة الفهم وجمعها التسهيل . وكنت
من اقتناص من الاقتناص الصيد والاولاد والحيوانات المتوحشة والرائد الطالدة وهو مفعول
ذكرت اعرايه اي تطبيقه على القواعد الغريبة كما في الغشي وبصر عليه الدمايني
على المعنى ومواد الازهرية ومن فساد الزمان اني نزلت حالاً قرأت شي (الشيء) فالد على الازهرية

ستة اربع وسبعين بعد المائة والالف ان الاعراب يطلق على التطبيق المذكور وانه هو الرافعي
 نحو عرب ساء زيد ليصحب على المركب ليس بالافسدة بعض أهل الاذهر فاستغفره وشهد على الكفر فيه وبار
 بحدوثه في المجالس حتى بلغني وانعتب عنه ان بعض كبار المشايخ الرؤساء في الاذهر انكره ايضا حين
 عرضت عليه الواقعة فانامته وانام اليه راجعون ثم لما عرضت المسئلة على غيره واحد من القارئين رضى
 وقلة الحمد الكلمة قول مفرد ال في الكلمة الحقيقة والماهية كما هو القاعدة في كل محدد ودون قوله
 قول مفرد خبر عن الكما هو محسوس وليس القصد الاخبار لما اقر ان الحس مع المحذور لا حكم فيه لانه لما كان
 بالحد للتفسير لان يحكم به كيف والشئ قبل مدة محمول والتعدي في فرع التصور فتقول ان الانسان
 حيوان ناطق في قوة الانسان اي الحيوان الناطق وليس القصد انك تصور الانسان بوجه ما
 فتحكم كدليله بانه حيوان ناطق والامتناع قولهم القول للشارع بعيد التصور شتم قوله قول قال
 القائل في شتم الانسان هو كالجمل قلت هو مني على قول بعضهم الامور الاربعة ملازمة اعتبارية
 لا تعلم حقيقة ما في الواقع فتعاقبها رسمية لجوازها غير ذاتياتها اي والجسم حقيقة اما هو فلا ذاتيات
 لكن او تخارده في كتابة الاذهرية بما قال القليل الرازي في شتم التسمية انه ليس حقيقة الامور
 الاستطلاق الاربعة لها اهل الاصطلاح واعتبروها بازاها كما انه ليس حقيقة الانسان
 اما ما وضعه الواضع في حدوده من افعال لقول حقيقة والمفرد فصل على ان المزمع بالسمية لا يوجب
 عدم العلم بالحقيقة لجوازانه الحقيقة ثم انه لم يقل قوله لتطابق كلمة لان شرط موافقة الخبر للبيان
 ان يكون مستقفا او مؤولاب رافعا لقضية الميتة لا يستوي فيه المذكور الموت وقول هذا جابر
 وليس مؤولابا المستحق لان جابرا عند لم اتمما للفظ مستعمل كما ان رجلا اشتهر بالذكر من بني آدم ولا
 يتصور ان مؤولابا بالمقول بمعنى ذات وقع عليها القول وان كان هذا هو المعنى الاشاعي
 وكذا المفرد صار عندهم امما المعناه المعلوم فلم يبق على معناها الوضعية بلما ذكر فالمفرد
 ولو اول بوصف خبره عن المذكور الموت الواحد والمتعدد فهو ما يستوي فيه المذكور الموت
 نحو رجل موم وامرأة موم فترجم ذكر قول وتبعه مفرد في التذكير ثلاث لغات تجمع لغة بالواحدة
 الالفاظ الموسومة للغة بالخصوصية واقول الاحسن ان استعمال الالفاظ لفظها قولهم
 كما هي في كذا كذا لفظا اي شتمها لا ولغة تميم افعال ما وعلى كذا لفظها لا يظهر هذا الاختلاف بان
 يقال في كذا لفظا اي في هذه المادة موصوفة كذا المعنى ثلاث الفاظ موصوفة كل لفظ منها
 بهيئة مخصوصة ولغة تميم افعال ما اي لفظها الموضوع عندها الماهية او يقولون ان اللفظ مطلق
 يتبع على الاستعمال كما يتفق على الالفاظ وكذا لا حاجة لرد بقوى ما قلناه ان اللغة في الاجل
 مفرد لفظي الرجل اعمل في كلامه واطلاق المصدر على الاستعمال ان نسب من اطلاقه على الالفاظ
 ان قلت قولهم كذا اللغة فهو ما قالوه قلت من اخرج بل المعنى المكتسب التي يتبع استعمال
 الالفاظ في لغاتنا كذا هيئاتها المخصوصة شتم للغة تطلق على الاستعمال اطلاقا فيقال في هذه

الكلمة ثلاث لغات اى ثلاث استعمال ولو كانت شائعة عند العرب لايخص استعمال
منها لغة وتطلق وهو الغالب على الاستعمال الخاص بطائفة لا تعدلها غيرها سواء
اقتصرت تلك الطائفة عليه كقولهم لغة تميم اهلها او تعدت الى غيره كما هذان هذه اللغات
كلها لغة واما اهل الحجاز فيقتصرون على الاولى وجميعها كل اسم التام يفرق بينه وبين
واحدة بالبناء فيه خلاف قبل جمع قلة وقيل جمع كثرة وقيل اسم جنس جمعى قال الرضى وفيه تناقض
لان اسم الجنس ما وضع للماهية من حيث هى يقطع النظر عن الافراد جمعاً او غيره واجاب
بان المراد اسم جنس وصنعاً مجموعاً استعمالاً وحق اسم الجنس ان يصدق على القليل والكثير كما رواه
قلت والذي على حقه هو ان يكون للافراد تسمية للافراد تمييزاً بينه وبين الاول وان كان
يستعمل في الجمع ايضاً لا شوبهم من كلام الرضى السابق ان اسم الجنس يجمع مجازاً دائماً على اللغة
للموضع لان استعمال العام في افراد حقيقته من حيث تحققه فيها ومطلقاً عند المنقذين
على ما بينته في رسالتى على السبلة لا فرق بين الافراد القليلة والكثيرة ثم فهم ما سبق انه
لا يجمع استعمال الجنس المجمع في القليل لانه مخالف لاستعمال العرب للسم لان يعتبر مجازاً
مقتضياً على الكثير استعمال اسم الكل في البعض لان سماع نوع العلاقة لا يكتفى ولا يشترط
سماع شخصياتهم قولهم اسم الجنس جمعى وافرادى ليس معناه انه لا يحاول المراد انه قد وقد
وقد لا يكون واحداً منها كما سادفانه قاصر على القليل اى لو اريد ان يصدق عليه افرادى لانه
لا يصدق على الاقل والاكثر ولا جمعى لانه ما اختص بالجماعة ثم انهم سرحوا بان الجمع يدل على
آحاده دلالة التكرار بخلاف العطف فهو من الكلمة واسم الجمع يدل على دلالة الكل على اجزائه
فهو من باب الكل وهو الحكم على الهية المجتمعة ولم ارضى فى اسم الجنس الجمع والظاهر ان كل اسم الجمع
ويكون الفرق بينهما ما قالوه ان اسم الجنس الجمع يفرق بينه وبين واحدة بالتأويل المزدوج كما
وقد يكون في الجمع نحو كلمة وكما وقد يفرق بينهما بالبادى كرومى وروم وزنجى وزنجى وتركى وتركى
وعربى وعربى ثم الظاهر ان روم وما معه ليس اسم جنس جمعياً يطلق على ثلاثة تفوق بل هو اسم
للجنس المعلوم من الناس بنامه وان اطلاقه على بعض ولو ما تميز بهما والرومى بناءً النسبة
التي تكون بعضها فهو من باب تسمية للعلامة وتسمية للواحد منها وليس مما نحن فيه واما
القول بان اسم الجمع المذكور لفظ الجمع كاسم الفعل فتستبعد كما لقول بذلك فى اسم المسمى
على وزن فعل يطلق الوزن على هية حركات الكلمات فقط كقولهم رنة معاعيل لما يشتمل قناديل
ويطلق عليه مع مراعاة اصول الحروف وزيادتها وهو المراد فى العبارة عند الاطلاق وقناديل
بهذا الوزن فعلايل اللغات الثلاث فتح اول مع سكون ثانياً او مع كسرة كسرة او مع ياء
ثانية اتباع الاولى للثانية لا غرابة فيه الا ترى قراءة الجوز بكسر الهمزة اتباعاً للماء والثانية
لغوى نسبة للغة من حيث كثرة فيها لانه حقيقة لغوية اذ حقيقة الكلمة واحدة الكلمة واطلاقتها

على الجمل من شبيهه كقولهم اذ شتاعة يجامع شدة الارتباط حرف ومعنا الظن
انه معقول بخلاف قولهم اذ شتاعة اوجه فالاشتقاق يرتب في حرف ومعنا انه يدل على
تقدير وجه حرف ومعنا انه يرتب معقول بعلى فليست مثل شتم لان من اذنا اقول يعني
اثبتة والظن انها بسيطة لانه الاصل ودعوى التركيب لا دليل عليها وقد قلت فيما كتبت
على المعنى الظاهر انها قاتلة للترتيب وليس لانهم ذكر المجرور معه في الكلام اذ في معنى علم الحرف
كما حوال الكفار ويصح توجه الترتيب لان الترتيب هو الترتيب على سبيل ما ويرتقى
لذلك كله وكذا الا التي بمعناها اقولك لعل الطوبى وكذلك اما التي بمعناها
فانه قال في المعنى الابقع المنة والتحقيق يستعمل على حرفه اوجه ولم يعد منها انها تكون بمعنى
معنا نعم كرفيه ان اما بالفتح والتخفيف تأتي بمعنى حصار ان تقع بعدها كما يقع
بعد معناه وتبعه عامة في بعض النسخ بعد هذا والمعنى رابع يكون فيه بمنزلة التلا
واقول بمعنى الا التي يستفتح بها الكلام فلا حسن نسخته حذف الزيادة من بعض
خلافه زاد رابعا وهو اسم الفعل بحماه خالعة لانه خلف الفعل فالاول دليل
الخصر على ان قصده مجرد التسمية ويحتمل انه اراد التبري اما يكون ما ذكر اصطلاحه من
فيه فلا يحتاج لدليل واما لان هذا الدليل ضاقت فيه باننا نعلم ان المعاني ثلاثة بل هناك
معنى رابع هو لفظ الفعل الموصوف له اسم الفعل عند المجرور في جملة الخالف رابعا
فان الاسم موصوف للاشياء والمصادر اسما للاحاد والاسم ان الحروف رابطة بين
المود والذات بل تكون رابطة بين ذاتين نحو زيد في الدار على امرج ابعثهم وان اسكن
يقال في هذا ان هناك رابعا للمعاني واما انا فاقول حروف كثيرة ليست رابطة اصلا
كقصد سكون وجمرة الاستنساخ وحروف التأكيد والتعني والعرض وادعاء الربط فاما قصد
نعم حروف الجر وابط فالكلام ما دل على معنى في نفسه يحتمل ان الضمير لا في حيزه
على الحد دخلت امرأة النار في هرة اى الاكلم لفظ دل بنفسه على معنى على الترتيب فاما دل
بشرط متعلقه ومجروره واللفظ اى دل على معنى في نفسه اى انه مستعمل بنفسه وبالمجرور
للايقظ على معنى بخلاف معنى الحرف فان معناه نسبة جرسه غير مستقلة بالمعنى
ان قلت بعض الاسماء معناه نسبة شوق على الطرفين كالأبوة والبنوة وهل
فرق بين لفظ الاستدعاء ولفظ من مع ان كلامها يتوقف على مبتدأ ومبتدأ منه قلت
انها انما الاسماء معانيها تتوقف على امور كلية معلومة لكل احد فكيفها مستقلة فلفظ
ابتدأ معناه مطلق ابتداء على معنى وشئ ما يعرفه كل احد بخلاف من فان معناه
خصوص ابتداء الذين خصوص البقرة فتوقف على امرين مخصوصين للعلماء الا بالترتيب

باسمها وان شئت فقل المعنى ان لو حفظ في ذاته كان مستقلا وعبر عنه بالاسم كالابتداء وال
العهد وان لو حفظا لانه بين امرين كان غير مستقل وعبر عنه بالحرف كسر من البقرة وهذا كله يتناول
على قول الجمهور ان الحرف موضوع للجزئيات مستحصرة بكلي ولكن فيها فقولهم الواو لمطلق الجمع
وبل الاضرب ان معناه الجمع المطلق المخصوص والاضرب المخصوص وقس الباقى او قال المستفاد
الحرف مستقل وضعفاً وانه موضوع للامر الكلي المطلق وعدم استقلاله في الاستعمال من حيث
انه لا يستعمل الا في جزئ فمن ثم حكم بحر فية وايضا لغيره لانه علامة احرافية والاضطلاح الاستثنائية
فيه وذهبت لتدل ان الحرف لا معنى له اصلاً قلت لعلمه يقول ان ابتداء السمين بالبصر
في سرت من البقرة ماخوذ من التركيب بتمامه ولفظ من وعداها لا معنى لها كما ان الذات
المعلومة تستفاد من زيد والزى وحدها لا معنى لها وفي هذا المقام اشياء اخر ذكرناها في
كتابة الازهرية غير مقتدرنا باحدا لازمنه يدخل فيه لفظ زمن ومساء وسيلان لان مدلوله
غير مقتدر بالزمان لانه نفس الزمان والاقتران يغني شيئا آخر يقتدر به وهذا تعلم ان
الافعال التامة ككان ليست لمجرد الزمن والاكانت سما بل تدل على الابداء ايضاً لكنها
ناقصة كالكون كذا والامساك كذا الالتماسة اعني مطلق الكون كما هو عند اشتغالها تامة وقد
استتبع الفرق بينها وبين الحروف فمن ثم جعلها المنطوقين رابطة فليتال والمراد غير مقتدر
بالوضع الاول ولا يضر اقترانه بالزوم فذلك اسم الفاعل وقولهم انه حقيقة في الحال لا حق
وسنعه للزمن الحال بل لانه موضوع لذات واحد ولا يكون اكداً حاصل حقيقة الا في الزمن الحال بل
هو بالزوم لا بالوضع كما اوضحته في الكتابة المذكورة وخرج افعال الانشائية وافعال المعاتاة
فانها موضوعة بالوضع الاصيل الذي هو حق لجميع الافعال للزمن وتحدد عنه ان قلت اعلمها
على انها الآن للزمن الحال قلت ليس المقصود من نعم زيد المدح في الحال بل المدح مطلقاً من غير
نظر زمن مخصوص ان قايست خرج العلم المنقول من فعل كما هو فانه مشترك في الوضع لا
قلت لما انشئت آثار الفعلية بالمرّة كما لم تكن بخلاف نحو نعم وعسى فانها يرفع الفاعل
وتلحقها تأنيثاً ان قلت خرج اسم الفعل فانه مقتدر بالزمن قلت قال
ابن عبد الحى هو طار واصل وضعها المصدر كرويد فانه استعمال مصدر او هيما وان لم يستعمل
مصدر اخر هو على زنة المصدر كعوقات مصدر يوقى اذا صوّ قلت وهو لا يظهر في عليك
بمعنى الزم قال الحسن ان يقال معنى اسم الفعل عند الجمهور لفظ الفعل فلا زمن من معناه
فانهم من باب من حرف جر من كل لفظ مسماه لفظاً واما على غير مذهب الجمهور فالفرق في العلم
الائتية وفي اللغة سمية الشيء ميل لقول الكوفيين اصله وهم وقال البصريون من السمو
فانمله سمووا بالتصرف عليه كسميت واسامي وسمي لو كان محذوف الفاعل لعقل وسميت
واسام ووسيم وادعاء الغلب بعيد الذي يحذف الفاعل يدل على ما قلت في رسالة

البسطة ان العقل حقيقة في المعنى الحاصل بالمعنى لا المقدر الى الحاد والناشر وان
كان خلاف ما قيل قال بمعنى تاس جنى انه يرفع السين اي ومن الناس من تاس معنى
متعدد واورد نظر اللفظ كما قال اولاً ولا يمتنع تاس كقاض لان له نفس مع الناس واللفظ
يقضي ان معنى من واحد فيضارب ما قدره الناس يطلق على الجماعة الفلملة والكثرة
قالهم فاقبل الى اذ اوله والمقابل له لان الاسم قد تنوع ولا مانع جمع الارى
الرجل فانه اجتمع فيه ال والاسم وكذا ان والنداء في لفظ الجلالة ويحكمى الجمل نحو بالمتعلق زير
فعل لا يحتمل تعدد او اشتداد بل يقبلها الاسم على البدل ولا مانع خلوان اسماء الافعال لا تقبل
واحد من هذه اما تقبل التنوين وبهذا قيل قول المعنى فيما ياتي الاستناد انفع فانه يعارض
بالتنوين فانه ينقد عنه في اسماء الافعال ولعله رأى ما انفرد فيه الاستناد اكثر ثم قوله
ما يقبل الى اشارة الى ان العلامة القبول لا الدخول بالفعل والاسم عدم تسمية رجل هكذا
موجودا ان قلت يلزم ابيته على حروف جلاتها قابلية لدخول من نحو تر لبت من على الاربعة
قلت هي حال كونها حرف للتعدية على وجه الاستعلاء وهي اذ ذلك لا تقبل من انما
تقبلها اذ كانت ظرف مكان بمعنى فوق او النداء او رد عليه الشك ياليت قومي ومثله
في حذف المنادى والتثنية قولهم يا احملي بنى الجرد احملي فعل تحت وحررت قطع او الاستناد
المية او رد على المعنى فاستدركت بالبعيد والى است حذف ان واجاب غيره بان الفصل
هنا اريد به مدلوله التضمني المستقل وهو المحذوف استثناء بمنزلة المعنى ريعا مل بمعاملة
الاسماء وفيه اشكال لطيف للدمايى اوضحة في كتابه الاظهر على مشاءة اوردت في المثال
تخرج سبيلهم اوه وهوان خير خبر محذوف اي وسما على خبر ويكون تسمع جملة مشتقة
وقول ابي الطيب هو احد من الحب المستحب اى النبوة فحسب امر محض حتى تاب ورجع والفرق
بفتح الفاق وكسرها ويقال له كاعدا بالوال والطا والمهلثين والبنو المعارة بقصدى تملك
منها التسبب من ساف هلك لانه هلك به الفرزدق هو حجاج بن قاتل التميمي
لبصرى لى اباها عليا وابا هرة وروى عنها وعن الحسن بن علي وابن بكير الفرزدق قطع
لجس لعب به لان وجهه كان شبيهاها من اثر الجدري والجدل شدة الخسومة وسبب
نشأه البت انه كان جالساً مع جرير والافضل عنده عبد الملك بن مروان فانه اعرجى من بني
ذرة فقال له عبد الملك هذا فلان وفلان وفلان فاستدلا امرأى يقول في الآله انا حذرة
وارغم افك يا اخطل ووجه الفرزدق انفسهم ودق جياشيه الجذل فقال الفرزدق
يا ارم الله انفا انت عامله يا ذا الجناء وقال الزور والخطل ما انت بائعهم الترضى حكومتهم
ولا الاصيل ولا ذكرى الجدول ان المخبوءة ليست لك ولا في معشر انت كمنهم اى الجمل
الاجميمة اشارة الى ان خير اعمله اخير يدل قوله من الله هو فتعلت حركة الماء للقاء البتة

فاستغنى عن همة الوصل لان ذلك يوجب نصب كيداني ورفع خبر ابتداء على القليل
من بقا الفعل لا يصح له دخولها على الفعل ما قبله التانيث الساكنة ردانها قد دخل في
رنة وثمة لتانيث الكلمة واجب بان المراد التاء التي هي لتانيث الفاعل وقد يخرج
هذه قائمة وعست ونعت وبشت فان هذا ليست فاعل النفع والتمجي والمودع والزم
واقول المراد الفاعل الاصطلاحي ولا يخفى ان اسم الناس يطلق عليه فاعل مجازا كما يطلق
على خبره مفعول وهو ما دل على طلب اقول بهذا يظهر ان قولهم ان الفعل تام فناه
حدوزان ونسبة لا يظهر في فعل الامر لانه يزيد طلب ذلك الحد ان قلت بل بقول المراد
ما حدث بالنسبة لفعل الامر هو الطلب نفسه قلت اما اولها فقالوا ان الحد دل على الماد والطلب
في الامر انما يستفاد من هيئته وصيغته وثانيا مرادهم الحد النسب للفاعل وليس هو الطلب بل
المطلوب كالضرب ان قلت قد قلت ان الامر يدل على النسبة فيقتضي ان الانشاء نسبة
قلت نعم كطائفة على ان في كلام بعض ما يدل على انه خارج لكن لا تقصد المطابقة له وقد
اوضحت ذلك فيما كتبت على المعوذتين خما للاذهوية فتبين ان احضر يدل على الضرب وعلى
نسبه الى ما طلب على طلبه اي طلب الضرب المستعمل في طلب ثم لا يخفى ان الطلب في الحال والحدث
المطلوب انما يحصل في المستقبل بعد من التكلم فيصح ان الامر في الحال نظر الاول والاستقبال
نظر الثاني وتعيين احدهما يحتاج لوجه ولو قيل انه دل على الاستقبال والحال معا فمعنى
الطلب في الحال ضرب في المستقبل ومن قال انه يقتضي الحال في المطلوب فقد شتم جعل المستقبل
الغرضي المستعمل في الحال حال ويعد فيمكن ان لا يدل على زمن اضلا انما يدل على طلب الفعل فاعقل
ينهم الزمن من خارج لانه لا يتم للفعل وذلك ان الزمن يستفاد من الهيئته ولا اظن ان عقلك
يقول بصيغة الامر تدل على الزمن كما تدل بصيغة الماضي على الزمن الماضي او مضارع
لما بعده الاسم في سماعه مغربا وخجلا شري السم فلا تكلف وجه المشابهة الذي يرد عليه اعتراضا
كما هو مشهور ومنه ان يقال شابه الاسم في احتمال الحال والاستقبال ولا يحسن وقوع ما سبق ان
الاسم لا يقتضيان وانما يستفاد من الاسم احتمال الحال والاستقبال واقتضاها مستندا وقوله
بحرف خبر وقوله مضارع صفته لم يلف المتأني انت واقبلت وقوله فحيت اي سلمت بالتحية
فيحتمل جعلتي حيا يحيا فيكون في مقابلة قوله فلما تولت كاد النفس تزهق ولا يذهب لذة
الاجتماع الا ايلم العزاق وبالعكس وفيه إشارة الى ان الالم الكامل انما هو بعد التولي لا عند العزاق
وهو مشاهد الجنة البشائية اي يستراهمه والجنين محبون في الرحم اي مشهور فيه ومن
كان عقله مستر وخفي والامانة والمني واحدة والمنة النعمة اذا قلت هاته ان هذا
البيت الامر القيس في فعل امر مبني على حرف النون كما هو قاعدة فعل الامر المستعمل في
جملته على مضارع ولو تعديرا كما هاته اذهات لامضارع له والياء الاولى التي سبقت على حذفها

عند سنده للواحد حذف هنا الالتقاء ما كنا نعلم مع ياء الجاء طبعه كالحى وكذا تقول في تعالى
وهات كضارب امر وتعالى كضارب امر نال وقوله هضم الكسرى رقيق الحصر وهو يتنازم
هاتى وتولجى وقوله تأملت اعتراض والى من الرى بالضم هو الهمزة والواو والياء الخالى السابق
بحل الخالى اما المتحركة في آهته بالاستماع يعنى ان كانت حركاتها اعراما والا وحذف في المثال
نحو لا حول ولا قووىة وثم على فتحه وبضرب همد المحدثين هم الشخوذ المتأخرون
كالاسلاميتين وهو بصيغة انتم المفعول الرباعى كالمولدين للموت كمن العرب وغيرهم والنت
لايه نواس نعم النون وفتح الواو والهمزة هو الحسن بن هاتى البصري لقب بذلك لذبوا به في
تنوستان على ما لفظه أي تحركا كان اسرا بالروم فسمع عامة تنوع جنية فاستيقول اقول قد انتخب جريا
ايا جارة حل تعلمين بحالى ايا جارة ما انصفت الدهر بيننا تعالى فاسمك الملموع تعالى
واقامك جزم في جواب تعالى والضمير في بيننا لما اول من تالماسه وان فيه حذف المعطف
والمعطوف لمية اذ البيت لعزة من كسرة اسم امرأة وحوشا لا انشور والظلمة بفتح
المهملة واللام ما شغلنى اى ارفع من آثار الديار ويلوح يلوح وخلق بكسر الخاء جمع فله بالكسر
بطانة منقوشة بالذهب يعطى لا السيو وسيو وتليس فلهو القسي وموشا حال من طلل
بناء على قولنى بالحال من البتداء والافس ضمير الخبر ما يدخل على الاستعداد والافعال كحل
يكن هي بالافعال اقل قيل لان اصلها قد من ثم يعرته زيدنى حل يديقام فاعلا عما يغفر المذكور
لا مبتدأ بين ياء مفتوحة اما اذا كانت مضمة كيوعد من او عذ فلا تحذف كراهية الاا
من ضم الى كسر خصوصاً والضم على الياء وتقبل فتبقى الواو ليحل الضم لها سببها وايضا المتأخر
بين الياء والواو يخف بضم الياء والكلام قول يحتمل انه عطوف على الكلمة قول مؤد
ويحتمل انه استئناف وسبق ان القول لفظ وضع لغنى واستعمل فيه فقد تضمن ذكر القول
ذكر الوضع بناء على التحقيق ان المركب موضوع بالوضع النوعي فكل فعل مع فاعله وضع للبناء
على ثبوت الفعل للفاعل فالوضع للنوع الكلى لا التركيب مخصوص والقول بانه مفيد بالعقل
بعد معرفة وضع مفعولانه الشخصي مردود على اثبات الوضع النوعي وجب ان قلنا الواضع
غير انه لانه لا يحيط بجميع جزئيات المركب اما ان قلنا الواضع هو الله فلا مانع من انه وضع
جزئياتها شيئا فاشتمل معناه مفيد بشتلهم التركيب وقول ابن طلبة ان نوع كلام مفرد مفيد
مردودا على دليل على كلام حذف بعدها مقصود خرج جملة الخبر عن زيد قام ابوه فان
ابوه وان كانت في ذاتها تفيد لكنها غير مقصودة بالا فادة لان التصيد الاخبار بان زيد انما
ابوه الابان ايا زيد قام وان تكرر الا ان المبحث المعلوم في الاول زيد وفي الثاني الاب وذكر
خرج جملة الصلة نحو جاز الذي قام ابوه فان التصيد الاخبار على من علمت قيام ابوه لا الاخبار
بان اباه قام كما خرج جملة الشرط بعوله مفيد اذهى وحدها غير مفيدة وكذا جملة القسم على الفعل

بالحال
نحو
الجملة

الكلام بجميع الشروط والجواب والعقم وجوابه ادالكلام
للتاكيد واختار السيد في القسم الثاني واختران جملة الشر و ب هي الكلام لان القائد المختص
وهي تعليق هذا على هذا انما تؤخذ منهما وهل بشرط تجدد القائدة او لا اختار بعض المحققين
ان الشرط انما هي ان يكون الشان تجدد القائدة ولو كانت حاصلة عند المخاطب لوجود ثمرة تارة
القائدة وهي علم المخاطب بانه المتكلم عالم ايضاً بخلاف ما اذا كان الشان حصول القائدة لكل احد
كالسياد فوقنا لا شفاً وتجدد لازم القائدة مع اذ المخاطب يعلم من قبل ان المتكلم عالم وانا اقول
لمتكلم مطلقاً لان النخاة انما يجشون عن اللفظ كحل مركب وافق حركت العربية في الدلالة على
المعاني كالمستند وخبره المرفوعين والشرط وجوابه فكل كلام عندهم ولا نظر في المعنى وعدمه
يطلق على ثلاثة امور له معنى رابع هو كل ما نطق به ولو لم يذكر كيد فبين ان كان نطقه به كالكلام
لغة وان سمحت فلا لا نوح ليس قولاً ولا مقيداً والكلام لغة عبارة عن القول او ما افاد وقوله يطلق
يشمل الحقيقة والمجاز والظواهر في المفيد غير اللفظ كالاشارة مجاز وعن الاشعة انه مشترك بين النفس
واللفظي وعندنا ايضاً انه حقيقة في النفس مجاز في اللفظي والثاني ما في النفس ظاهر انه اسم للمعنى
والظواهر اسم للفظ النفس الذي تحت حيز النفس الى الاعلى المعنى كاللفظ الا دخل هو غياث بن
الفث التغلبي وقيل غوث بن غوث كان نغزاً لقبه بالاحطل لكبريائه وقيل لبقائه لسانه
من الحطل والخطبة من الخطب وهو الامر العظيم لان مادتهم با توهمها فيه احد اللسانين في
واللسان به الكلام فانج المراد الامر الثاني والاصل في الاشتناء الاتصال نصيب
بالانصاف فاعجوا انفعوا منكم والحقائب جمع حقيبة ما حمله من النعم وان اقرنا
في الاشتاء هذا يشمل اضرب فان معناه طلب الضرب وهو مقارن والشر الثقت لذا الضرب
فالحق انها قسمان قصة انقضت على قصة المقربين وهذه قصة اصحاب اليمين فالاسين
انه راجع لمور من مومنين من فرش لانهم جلسوا معهم على ما قال يحلله العمل اقول
في تحليته تجوز ان يحلله العرب عنده وكذا في العمل اي ان العرب تعمل عنده عملاً فخموا رفعاً او
انهم صار حقيقة عرفية وهذا تعلم انه لا مانع من ان يكون مومياً كالتجدي في المضاع فان العرب
تعمل عنده الترخ ولا يتجلى الى الخلف بدر الدين ابن مالك انه وجودي اي ان الالاتان بالمضارع
على اول احواله في آخر الاسم المتمكن اقول هذا لا يظهر الا في السكون فانه ومنف في الآخر
وهو انشاء الحركة عنه واما الحروف والحركات فليست في الآخر بل الحروف بنفس الآخر حقيقة كالل
السنة او حكماً كالشيء والجمع لان فوهمها كالسكون في نية الانفصال لا يستدري انها مدقاً
للاضافة الى الالوان ياد بالآخر المحل المجازي الذي للحرف الاخير ولما كان الحرف في سبعة متلصقة
بالآخر فالضمة بعض او الالف والضمير صغرة فمن ثم اذ امدت الضمة فها كانت
وكلت نفس عليه الرضى وليست قبل الحرف وهو ظم ولا مقيماً لانها لفظ مثلث ولا يمكن شغل محل واحد

بل غلبت على ما ان قلت لم تكن جمعة كان ساكنا فلا يتدبر به قلت ممنوع بل السكون
 يمنع في علمه مستقنا ان قلت فوهم في بوعده وقعت الواو بين عرويتها الى رواكته غير ان
 باقلية اذ مقتضاها انها بين فتحة وعين قلت شدة الملاصقة صوغتهم سحيا في هذا
 ثم لا يصحون اجزاء حروف يكون والا كانت الحركة ساكنة فوضعت الحرف بالحركة استغلا
 والانا لمن لا يعوم بالمرحون ثم قوله عليه المال المراد ان حصوله انما هو لحصول المال ليس
 بل انهم ان يجدوا المال فيجلبه بعد عدم لاننا نقول العقل المضارع ليس له حال وقت لانه متى
 ينطق به فهو مرفوع بالتجرذ اللازم له قبل السامب والجازم ان قلت مشكلة الاسم باعتبار الالة
 قلت ممنوع لان الالة جفلة ولا لقان على ما هو موضح في محله فهو امر وان لم يجرده على الالة
 اخواله فليسهم ثم قوله عليه المال حقيقة او امثاله فان الظاهر ان الشئ والجمع على حده وقتهما كرتها
 على ما وقعنا في كتاب الازهرية فاذا دخل ما لم يرفع اعتبر ذهاب ما كان ويجوز نظيره وقيد الهم
 بالمتكسر لانه المسمى اشياء وامثاله لا اعرب له واعرابه الخالي ليس له انما هو بيان ما يستحقه المحل
 اذ اهل فيه مفرج كما او مخنة في الكتابة المذكورة في قوله في محل رفع مثلا لم يقيد المضارع بالماضي من الرفع
 لشهرته ثم الظاهر للمضارع ان قرن بهما ودخل عليه تالمسب واجازم قيل في محل نصب او جزم واما
 عند التجزئة فلما يقال انه في محل رفع وذلك ان المحل للاداءين لعامل نصب والجزم وهو
 لا يختص بمضارع مخصوص لانه عامل مودة مستقلة فين ما يستحقه في غير هذه المضارع واما
 التجزئة فهو وصف ولكل مضارع تجزئ يقوم به فجزء يضرب غير تجزئ يقوم فاذا منع تجزئ فعل من عمل
 الرفع المانع وهو واحد النونين فلا معنى لان يبين ما يستحقه في محله لانه لا يكون الا في هذا الفعل
 وقدمه الله الا ان يقال بين ما يستحقه على تقدير وقوعه من النون لكن يقال هو تجزئ متضاف
 للتصديق بالنون واما ما قلته في كتاب الازهرية ان التجزئ ليس له في الرفع على العمل محله فردو
 برفع الشئ بالابتداء محلا الا ان يقال للابتداء قوة حيث استلزم خبرا من موضوع بخلاف التجزئ
 وان ابيت ما تلوه عليك فعل انه في محل رفع ودر على الظاهر بل يجب ادخالها في المحل اي
 فليس القيد للاحتراز بل هو لبيان الواقع اي بالنظر للمعاليك يقال لا يجب شئ بل لجميع الافراد كما
 العلوب على هذا حذفت قوله في آخرها بالجملة في باب الاحتراز مادة الامتناع وعلى توهم فلا يصح
 ادخالها في المحل اي فالقيح للاحتراز وبيان الواقع يقول المراد بجملة اوله وبالذات بالابتداء
 وهذا انما يكون في الاخر ان قلت بل في غير المعالي في الاول كفتح هرة ان قلت بل انما
 في الاسم والفعل المضارع وهذا حرف وجوزي اسم وجزم في فعل امول ليس هذا الا بالاسم
 واما ما ذكره في حكم مرفعة والاهم منقوصة كما عنته في كتاب الازهرية في هسة السيف
 في قوله فلو لا الثمر والزعج والخوف والعقب السيف القاطع ولا يعني بان هذا المسمى من الحسن
 فانه ذكر الخبر يعني اختصاره على حذفه ويعيد انها جازم ان وهو قول غير المهور ان كان

الخبر بما وجب حذفه والافان ولعلية دليل جازد له وحذفه بما هنا اذ معلوم ان الغرض من
 الشك والواجب ذكره وقال الجمهور لا يكون الا كونها مطلقا ويحتمل ان الخاص بديلان
 المستعمل على حذفها الحرف المصدرى والخبر بخوف ويستثنى من قولنا ما لا ينفرد
 ظاهره انه اذا انصبت وكان بال كان باقيا على منع صرفه وهو قول وقيل مصرفه مثلها
 وشروط تأثير العلتين في المنع عدم مقارن تشبه الفعل من الاول الاضافة وقيل اذا بقيت العلتان
 فممنوع والا فصرفه كما يمنع للعلية فانه لا يضاف الا اذا قصد تكثيره والتين ان كانت
 كيف هذا مع انه لا حلف الا بالله قلت هذا ليس القصد منه الحلف بل تأكيد الخبر ومنه قولهم لعمري
 اوان للمولى ان يفعل ما شاؤا وما قيل انه من عادة العرب فلا يسمي برون ما ذكرنا اذا القرآن
 لا يأتي على عادة فاسدة المؤذن مراده اللغوى اى العلم فشم المقيم قد قامت
 الصلاة يحتمل ان قد هنا لتحقيق والمرد قام الناس لها اى تهيؤا فهو مجاز على اوان قامت
 نفسه بمعنى تهيؤت مجازا وقد لتحقيق القرب ولذا يحسن وقوع الماضي متوقع الحال انما
 لانها تقرب من الحال ونوقش هذا بان الحال الخفية بمقارنة لها مضمنا واستقبالا والحال
 وقد تقرب من حال التكلم واين هذا من هذا واجيب بانهم راوا المناسبة في مطلق الحال
 واجاب بعض المحققين بان معنى الحال الخفية واستقباله واحالته بالنظر لعامله فاذا
 قلت رايته زيدا قد سرق فسرق حاض بالنسبة لرايته وقد تقرب من الحال بالنسبة له لكانه
 متدارك له بشم قوله ولذا ذكر يحسن ان المراد وكونها المطلق التقريب والافق قد قامت
 ليس من تقرب الماضي والذي يحسن كون الماضي حال التقريب لماضى قال قد يصح
 الكذب كنت اعتدنت هذا في كتابة الازهرية بان التقليل القرينة الحال اذ يصدق
 كثيرا ما كان كذوبا والظن لا يرد لان هذا قرينة على ان قد للتقليل لا لتحقيق ولا انكره
 وهكذا كل لفظ مشترك يحتاج لقرينة تصرفه لاحد معانيه نعم لو قيل ان يصدق ملاحظ ذلك القلة
 وقد تحققها فاعلم انهم انكارها لصح قال في التوقيع انما حاصله ان المراد وقوع الخاطب ولا
 دليل على هذا بل نحن تابعون للائمة وما المانع انما التحقيق كانه يقول هذا الامر الذي تنتظره قد
 تحقق وذكر ابن سيدة ان قد تأتي للنفي فيذهب المضارع في جوابها وحكي قد كتبت في خبر
 فترقه ورده ابن مالك بانه ينصب الاشياء قوله سائر كزنى لى بنى عيم والحق بالجزالة اشتراك
 ذكره في المغنى قلت هذا الرظ ان كان ابن سيدة تسكت بحرف النصب ايمان كان قام لقرينة
 على التثنية كما هو الظن به فلا ماى جمع جماعى تحققت جمعية القائمة فلا يلزم تحصيل الحال
 وان اردت ما يطرده جمع بالف وتاء وبسط المقام فذلك كتاب الازهرية لانه لا اوا
 لمن لفظه اعلم ان اسم الجمع قد يكون له واحد من لفظه كركب وركب ومحب ومصاحب انما
 الفرق بينهما ما سلف في كل كلمة من ان الجمع من الكلية واسم الجمع كقولهم نزلت في كل من نزلت

ما لا ينفرد

ما لا ينفرد
 ما لا ينفرد

التي لا بد من مزيتها على اصله مع المذكر وهو مجرد تحسين فلا ينقص من مزية باعرايه بل مكرات وذاك
 بالحواف المعنوية المضافة اقول الاولى تاخير المعنوية عن المضافة لان ذكر المضافة
 بعد الاعتدال مستدرك اذ ختمها بحروف العلة الثلاثة انما يكون عند المضافة قال بمغني صاحب
 لكن ذواتا في الاثني مقام التعظيم والشرف ولومن حيث التخييف وشدة العذاب نحو قل
 ذي ثلاث شعب ومن لطائف التنزيل التعبير بها في ودة النون اذ ذهب لآية لما انها
 مقام مدح وذكر صفات وتوظيم وبصاحب في قوله ولا تكن كصاحب الحواشي لآية لما انها ليس
 القصد فيها مدح بل على ان بعضهم يحركها على اما الاستعلاء في التحقيق على ان
 اوانها للاستدراك عزلة لكن فلا تشمل شيئا حقيقيا في كتابه الازهرية في قوله
 بكل تدابيرنا فلم يشفنا بنا على ان قرب الدارين البعد على ان قرب الدارين شائع
 اذا كان من تهاوه ليس يذوق احفظه فان كثيرا من الاشياء ما يخلطون الاول والثاني
 في التقرير والخمسة الباقية شرط ان يكون مضافة لغيرها كالنحو كما انه لم يبد هذا شرط
 في ذي لان الشرط صريح وجوده وانغافه واذ لا يضاف للياء بجال انما يضاف للمظاهر كالتعبير
 للشرف الذي هو له واما قوله انما يعرف الفضل من الناس فهو فساد ولم يشترط كونها فرد
 مكبرة عارية من ياء النسبة نظر الى انها لا يطلق عليها الا اسماء الستة الا ان كانت كذلك اذ ابوي
 ياء النسبة واتي بالتشديد وابون بالجمع لا يقال انه احد الاسماء الستة بخلاف ما قيل
 ان هذا اخي الاثني بافي هنا ولم يقتصر على اسم الاشارة من لطائف التنزيل لانه مقام تظلم خصوصيا
 وقد ذكر بعد ان لم يسم وتسمون نعمة ولي نعمة واحدة يتأكد نعمة بواحدة ولا يجرى كهموز
 البصريين وبغيره ابن مالك على حذافها غيره وفسر وقراءة حمزة شاولون به والاولى حاتم
 بد الله فوق ايدهم كناية من ان عهدهم في الحقيقة مع الله فهو تأكيد لقوله انما يابيعون الله
 وفيه التلميح الى ان الفعل انما هو لله لكن بسطت الى يدك لتفطن الى اننا ببسط يدي
 اليك لا تفطن الى اننا فاعرب العالمين ان اردت ان تتوكلتني وانك فتكون من اصحاب النار
 وذلك جزاء الظالمين قوله اننا فاعرب العالمين استئناف بيانه كما قيل لم لا تبطل
 يدك انت وقوله ان اردت ان يقال ان المعصية لا يجوز وبما سبب بانه لعلة جازع عندهم جهة الخلق
 للفرز كالمعاد عليه لاسم حيث انها معصية لله او يقال هذه الكلمات القصد منه مجرد التخصيص
 كما كان يقول الابا لي هذا الذي تفعله بل انا اجبه لانه ضرر لك وتدابيري وربما كان هذا
 حاملا للتمسك على الانفكاك كامل وفي ذلك على جواب الشرط المحذوف اي لانه عند اجتماع القسم
 والشرط يحذف المتأخر ويحذف المتقدم سبقه ولو كان جواب الشرط فهو غير صالح للشرطية فكان ان
 يقتصر بالقباضين ثم قدرة الشرط او قدیم المذكور عند القسم كمال اسم نحو مثل الغلب كما العرب
 لا يكرهون ولا يشتركون كالعينين لجارية وباصرة ونحوه على ان هذين من الملحقات لا متبنيات حقيقة

وفي كتابه الازهرية في المشي كلام حسن محمد ومحمد ابنه واخوه صفة ثانية لرحلان اي
وقدم الوصف بالظرف لانه يحتمل الوصف بالمفرد لاحتمال تقدير المتعلق اسما وهو الاظهر
لان الاصل في الصفة الافراد والمفرد ولو اجتمعا لا مقدم على الجملة في التثنية كما قال النحاة وقال ابن
سورين من آل فرعون يكتم ايمانهم وبلغهم ابفتح التاج دعاء الخياط بطول عمره وقبله
يا ابن الذي دانت له المشرك طرا وقد ذلت له المغربان فالحا عوف بن محمد الخزاز
يعتذر لابي العباس بن طاهر عن وقره اذ نه حين دخل فسلم عليه فلم يسمعه ولم ير عليه الزينة
المبلغ بعضهم الجيم مع فتح التاج وضما وزاد في القاموس لغة تالفة فتحها كزعران على راس
من القريتين عظيم هذا خلافا لاصل السابق في رجل مؤمن من آل فرعون لان الظرف
يحمل الجملة تحققة التأخير والذين مفعول ثان وهو امان الرؤية البصرية او العلمة التي
بمقتى علم عرار فتشعدي لواحد فقط فلما دخلها همة النقل عدت لاثنتين ولم نجعلها من
الرؤية العقلية التي تنصب المفعولين لان هذه تشعدي بالهمة الى ثلاثة ثم عكسها
ان اللذين مشي لان كلامه هنا فيه لاني الملقح به وهو على تعريفه سابقا لانه دل على اثنتين
واغنى عن قولك الذي والذي وللمشهور على ان شرط المشي ان يكون مغربا وان جميع الموصولات
مبنية للافتقار المتاصل لجملة الصلة وان اللذين مثنى منع على صورة المشي في الاحوال الثلاثة
فاعرابه بحمل وهي جارية على سنن العربية اي جريا ظاهرا والافخه جارا يرض كما ياتي لكن
بالتاويل واحملت كما هو الاكثر في اللام لانه لا يتوافر قابليتها ومن الثانية كما قال ابن
مالك وتلزم اللام اذا تعاملت وهذه الكوفيين ان اللام هذه هي الاوان قبلها فافية واشد
على محكي اللام للاستثناء بقوله امسك ثيابك ذليلا بعد عزته وما ابا ان لمن اعلاج شدة ان
والاعلاج جمع على الكبير من كفار الخ بلحارث رسمه والمشتق في لفظه بقاء متصلة بالله
واصله بني الحارث والقياس ان يركب الغايين الباء واللام كما ترون في الجاهل وكافه ذكره
الحوي ووجد بخط النحشي ما يقويه في قوله ولكن طغت علما وعزلة خالد كما في مواد المغني
فايتاها هو الشاهد والفتحة للمجد وانت باعتبار انه صفة وقبله داهما لرايتم واهما لها
هي التي لو انما فلماها ناليت عيناها لنا وفاها بتمن نضى به مولاهما ان اباها فو
لا في الجملة الفصل من قدامة ان ان بمعنى نعم انشبه جماعة وانكره ابو عبيدة قال في المغني
استدل المشي بقره ويقال شئت قد علما كذا وقد كبرت فقلت انه وردنا
لانك ان الهاء التي كتبت بل هي غير منصوب والخبر محذوف اي انه كذلك والوجه الاستدلال
بكلام ابن الزبير قلت ومن جعله في هذا البيت للسكت يستند لان الفيتة الاول
آخرة هاء السكت لان قبله بكرة العواذل في القيصون في يميني والكوفة في يميني وكبر
بالتحفيف ومارده بالصوب مشرب الخ اول النهار فيما حكى في قول ابن سيدة ناعية بن الزبير

بعض الزايات انما يدل يقال له فعالة بن شريك وقيل عيلة تقدير الزاير مفتوح الزايات فقال ان ما
تعبت فقال لا رها فقال وطعها الطريق فقال لا شقتها فقال الرجل اجشك مستعلبا وانما جشك
مستعجلا العين شقة حلتى اليك فقال لا وراكها كثرته رأى عدم استحقاقه فليست ان فشا
تاسعة جبان يقال التقدير ان الله تعالى اوانها ملعونة وراكها اذا لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعا
بل هي حرف جواب وراكها غطف على خبر وقت اى نعم لونها الله وراكها وامتنع منه الدمايين
بان نعم وما رادها لا تقع في جواب الدعاء ورايت بطريقه جوابين الاول انها وقعت نظر النسوة
الخبرية الثانية استلزم خبرا اى استحققت تاقه حلتى اليك للفتنة ثم ان كون ان فى الآية
بمعنى نعم كلام المبرور ودفعه على الفارسي بان لم يتقدم ما يجاب بنعم واجب التمسك
المعنى بان التنازع فيما بينهم واسرار الخوى يتضمن استحقاق بعضهم من بعض فهو جواب
للاستحقاق التضمني قلت وهو بعيد فان اسرار الخوى فيما بينهم ليس في الاستحقاق
كونهم ساعرين اذ لا يلزم جزوايا السحر فقالوا اجشنا المتخرفين من ازمنا ناسكرا فثم امر الخوى
فيما يعطيان به سوى الا ان يقال محط الجواب قوله فاجمعوا اليكم نعم وما قبله قوله ثم ان الله
رد في البغى هذا التخييل بان محبتي ان بمعنى نعم شاذ حتى فناء بعضهم ومنعه الدمايين بان من
وحظاق حكمه من التقى و لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ لانها لا حلا للصدق فلا
تدخل على المبتدأ انفسه فبعض تزلزل مع ان قد دخل على خبرها كراهة افشاح الكلام يؤكد
واجب بان اللام هنا زائدة وهي لا تسحق الصدرة وورد بان زيادتها خاصة بالخبر كقولهم
مروا عما لا نقولوا ايا سيدكم فقال من سئلوا انما سئلوا وقيل دخلت مع ان التي بمعنى نعم
لشها بانها مؤكدة لفظا كما زاد وان بعد ما المضادة في قوله ورجع الغنى للزنا وان رايت لشها
بالنافية في قوله ما ان انتم ذهب و حذف المبتدأ وهو مارة في البغى بانه اللام للتأكيد
والخذف ينافيه لان التأكيد في مقام السطو والخذف في مقام الاختصار قال المحقق ان
وهذا مردود فذكره قال في الخليل كيف ينطق بالتاكيد من نحو مرت زيد وجاء في اخوه انفسها
وهو جمع بين التاكيد والخذف لم يفهم ثم عطل على هذا ان يعذر الاعراب على الف هذا كما ترى
اوانه يعذر عرف التشبيه في الاعراب وان المحذوفه لعله كالنائب تشبهه انما ثلاثى
لان الـ الذى كلمة اخرى كما ان هذا التبيين في هذا كذلك فكيف يقولون كالحسن
يفيد هذا ان الحسن اشبه المنكرات شرعا وهو كذلك في الحقيقة الثانية والرابع كل دليل لاوار
فالرابع دليل لقوله كما فواتيسا دعون الى انكار اذ في المنكرات والثانية دليل لكون الحسن
من الاشد عند الكلام على الجمع بعد ورقة ويسير اثنا عشرة قالوا مشرة هذا لخل
له من الاعراب لانه غير له القول في انجان قلت وكانهم لم يحلوه على غلام زيد لانه ليس
الصدق هنا معنى الا انه قد اذله القصد بالحكم انشيد منسوبين للعشرة بل جمع العشرة

والاشئين فمن ثم يقولون النون حذفت لشيء الاضافة لا للاضافة ليس بمصنوع
للمعطلين الذين من مادة المشتق يخرج واحد وواحد وذلك على ان الأصل شهادة
بينكم شهادة اثنين أقول أو الأصل في واثنتان بينكم اثنتان وكان الشيخ رأى ان الأصل
بقاء الألف على حاله ويرد ما خلفه اليه أو شبهها به أو يبنى على قول الجمهور ان الاسدياق على
معناه الحقيقي وأنه من التشبيهية لليلج بحذف الالة والحمل مبالغة وقال العلامة الثقفان
انه استعاره ولا يلزم الجمع بين الطرفين لان الاسد مستعار لا مخصوص زيد بل لمطبق
الرجل الشجاع ثم حمل على زيد فعلى كلامه هذين القسم الاول والمراد بالشجاع عين زيد ومعنى تعظيم
المبتدعين الخبر انه نفسه بحسب المراد ضرورة الاخبار بان احدها هو لا خوف فلان في اخلافها
مفهومها وأنه لا يستفاد ان هذين عين هذان ذاتهما بل حتى يركب تركيب الاخبار واللام
حمل الشيء على نفسه وهو لا يفيد من ثم اولوا ابو النجم وسوى الثاني في نحو انا ابو النجم وشعري
بارجل المشهور بالوصاف الجملة والنظم المعروف بالبلادة واختلفا للمفهوم لا يمنع من الحمل
انما يمنع من التباين الكلي وهذا يتحقق المقام ووقع لفافيه كلام مع غيره وادعتم ان استعد
بانه لو كان اسدياقا على حقيقة كما قالوا لكان جامدا فلا يتعلق به الجار والمجرور في قوله
اسد على وفي الحروب نعامه وقوله والطير اغربة عليه واجبت عنه بانه يتعلق بالشيء والشيء
المستفاد من استعد واغربة من حيث انها يدلان على حذفها اي استديري على واغربة تنو
عليها ومعنى التشبيهية اي تشبيه على اي بالنسبة الى ذلك الثاني لكن الحق انه بعيد وقادة
اعادة ذلك التوكيد اي بهذا الشرط توكيد للاول فلما يحل جواب آخر كما لا يحتاج الفعل المؤكدة
أقول ولا عار هنا ايمه فائدة هي انه لا فرق بين الواحد والاشئين فيها وان كان الواحد
يتهم من ذكره في الاشئين قبل بالادلى وليست بشيء اما الثاني فلان لغة اكلوه في البلغث ضعيفة
ومع ذلك فعلامته التشبيهية انما تصح لو كان الفاعل مشتق جوا وهذا الاول وهو واحد هاهنا لا يصح
استدلاله بعلامته التشبيهية واما الاول فلان البديل هو المقصود به لانه لكونه غير الاول اما اذا تكبد
الاضراب والنسيان والغلط كرايت زيد الفرس والاستشمال تنفعني زيد علم واما بالكلية والجزئية
نحو اكلت الرغيف ثلثة واما باختلاف الوصف والعنوان كما زيد اخوك ولا يحسن قبضه واحدا
انما المراد بالتاكيد والتعميم جمع المذكور السالم المقاييس في علم او صفة واذ جمع العلم قصد تكميله
فلكذا تدخل عليه الاشياء زيدون فمن ثم قالت المدعيون ويشان ما شئ شرطه وجوده
لأنهم لم تقض الحاجة برده فلما وجدنا ذلك الامر حاصل ابيتم بثبوت الحكم الا بلفظه
ان قلت ما صحه كلامه بالمرجع من انه يجمع باقيا على علمية ولا تنزل الا اذا ثبت ال
كما يفعل بالعلم المفرد ان دخلت عليه او اضيفت نحو علي زيدنا يوم اليتامى اسر زيدا
ليلاي منكن قلت انت خير يا زيدون لا يفيد تعيينا ايضا فقد زالت علمية

ان تلك لم يجمعوا الكثرة ما يدل على ان العلم المقصود شكيه وامتنعوا من جمع الكثرة الالهية
قلت لان حق الحق علامته بالجمع لان يكون للوصف نسبة بالفعل في تصرفه بالعلم والعلو
بالمسمى فيرجع للوصف بخلاف الكثرة الاصلية ثم يمكن الجواب عن اشكاله ايضا بالعرف المصدر
فان شوط مسك الفعل قياسا وجوده ثم يحذف عند شكيه فلا يظهر له اثر ثم هذا سبب يسمى بالمفعلي
كما حقه القطب الرازي في شرح الرسالة التسمية ثم لا بد ان يكون مقورا اذ المنسب لا حظ لها في
الجمع بل يجمع ذو في المذكر فذات في المؤنث ويضافان للامر مراد منه لفظه نحو جاء ذووس وذا
هذا امر اى صاحب هذا الامر الموضوع له وكذلك المركب المزجي اما الاضافي فيجمع مصدره ويضاف لجزءه
والكوفون يجوزون جمع الجزئين ذكره مواد الازهرية قلت واطلاق المذهبين لا يحسن
بل يقال ان كان المضاف اليه واحدا والمضاف هو المتعدد فيجمع المصدر فقط نحو جاء عبيد زيدا
ان كان كل منهما متعديا بان كان عبد زيد المصري وعبد زيد المكي وعبد زيد الشامي فالنوبة
جمعها نحو عبيد الزيد ولا يجمع بالواو والنون الا العاقل فان سمع غيره فالحق ولا يجمع فعلا
فعلا ولا افعال فعلا ولا ما يتوصى فيه المذكر والمؤنث ولا تذكر للمؤنث له كادوا كالمعظم
الادرة والكثرة والى ذلك استرت بقولي ويجمع تصحيفا مذكرا قائل بناء ومن جملة ما سمع
وفعلان فعلا مثله افعالها فجمعها التصحيح باياه من علم وان تتوصى انتهى في القدر
اذا انعدم التأنيث فالجمع منعدم وذو مثل ذات يجمع ومنهما الى ما بين اور كونه من العلم
بصدد مضاف جمعه وهو فيها يجوز الكون بشرى لمن هم هذا وعبد الله عليا متساو في
صدره بالواو والنون لانه لم تعقل اذ جزاء العالم حكم العلم كما منعوا هرة في ابي هرة للعلمية
والتأنيث المكسور ما قبلها اى ولو تعدى نحو المصطفين فان اصله المصطفين
قلت التاء الفاعل نحوها وانفتح ما قبلها ثم حذف لتساوها ساكنة مع التاء الثانية
المفتوح فابعدوا وقل من بكسر نطق وعليه وقد جاوزت حد الاربعين ويحتمل انه على اقوال
مجرى حين . التالم قيل هو وصف سببي للجمع لان التسلم من التغير بناء المفرد قلت
بل يقال هذا الجمع علم من تغير من بناء واحد لسان فضل الصلاة انما قلت
مسلم في الركعة لا الرسول في العلم قلت في علم بلا عمل لا ثمرة فيه ان قلت ما تصنع
في الايمان قلت الصلاة لا تصنع الا بالايمان ثم مؤمنون وزيادة وبالمؤمنين
الصلاة وهم الانبياء فيه انه يقال لا معنى للايمان كما انزل لما قبله من الانبياء والاربع
الايمان بنيتهم هذا ما خذ ما قبله الا ان يحاب بان المراد الانبياء الذين لم ينزل لهم
شي بل هم رسولون بشرع من قبلهم كانبيا بني اسرائيل بعد موسى ولا يعمل على الانبياء وغير
المرسلين لانهم لا يحل الايمان الا بهم لعدم امرهم بالتبليغ وما كنا معلنين حتى نبعث
رسولا قيل المقسم عطف على الضمير في منهم وهو بليغ ويحتمل انه عطف على الضمير في الك

والكتاب انزل للنبي والاتباعه ياءها الناس قديما، ثم عطفه من ربيهم . واما الالة الثانية
ففيها ايضا اوجه اقوال من جملة الالاجبة المحتملة ان يكون الضابئون عطفًا على ضمير آمنوا
وقد فصل بفواصلها . والنصارى عطف عليه اقوال الذين هادوا والنصارى عطفها
غير ظم لان الاول محل في الثاني تقدير فيكون كل منهما عطفًا على الذين والمقطوع عن العطف
هو الضابئون وحده كما قطع في الالة الثانية المعنيين عما في حيزان مع اسمها وخبرها
لوحذف قولهم مع اسمها وخبرها كان اوضح لانها في حيزان ان الذين آمنوا بالسنتهم
من آمن منهم أي بغلبة او المراد من استمرار على ايمانه وكل هذا لا يوجب المذهب هادوا ومقطوعا
عن العطف اما ان جعل مقطوعا كالنصارى فالمعنى من آمن من جميع الذين آمنوا والذين
هادوا والنصارى ومصدق من آمن هم الذين آمنوا كلهم ومن تبعهم من اليهود والنصارى
وعالمون قيل هو ليس جمعا للعالم بل اسم جمع لان الجمع اوسع دائرة من مفردة وعالمون
قاصر على العقلاء وعالم لكل ما سوى الله قلت الحق انه جمع وان مفردة عالم بمعنى صنف
من العقلاء كالرسم والبر والبرقي نعم لم يستوف الشروط وبابها اقوال باب آمنوا
كل ثلاثي حذف لامه وعوض عنها ها التانيث ولم يكسر فخرج شفة لكسره على مشافه
وباب عشرين من ثلاثين الى تسعين قيل انما كان ملحقا بالجمع لانه لو كان كذلك لصدق
عشرين على الثلاثين وثلاثين على تسعة وقيل الباقي قلت ولو فرض انه جمع عشرة فليس
علما ولا صفة مع انه فيه التاء مع ما فيه من الحذف وتغير الشكل وعليون ونحوه اقوال
نحوه كل جمع سمي بمفردة لان عليين اسم لا على مكان في الجنة وما ذكره في المسيية هو واحد اوجه شبه
فيلزم المنع من الصرف كقول والظن انه للعلمية وبني العجة او البرم الياء مغربا بحركات على النون
كلمن على ان لا يأتوا لان الحلف يتعدى بعلى والمخاوف عليه جواب القسم وهو هنا عدم
الآيات الا الايات اي لا يتصلوا بحتم ان التقدير مخافة ان تصلوا ولا حذف اي يبين
لهم مثلا لكتب اي ما فيه مثلا لتكم لتجتنوه فانها اسماء اجمع وظاهره ان اسماء العدد اسماء اجمع
كعشرين وعليه فزدها الذي من معناها لاسم لفظها واحد والظن ان اسماء العدد لا تعد
اسماء اجمع انما اسماء اجمع ما وضعت لمجاورة غيرdale على كيتها كالجيش والركب منبر من
اذا ارتفع قاله الجوهري سنو في طرة عن ثمن بسكون النون وعليه ففتحها في سنة
مفكسة الشارة . وافضل شائدت سافوت لم يجعلوه بالياء افعال لانه سمع سنوا ولم يسمع
والتكسيرة دال كشياد الى اصولها مع بقاء المعنى ولو احتمل انما في جعله بدل لامن تلك
فانه لو قيل لتتوا في كلامهم سبهن احتمل ثلاث المائة فلم يذهب المعنى بالكلمة ثم مراده مع بقاء
المعنى المراد الاشارة فدخل بدل البعض لانك اذا قلت اكلت الرغيف قلت انا سادس
الاكل للرغيفه او لا ليس من حيث وقوعه على كل جزء من اجزائه والا كان كذلك لابل من حيث

بل من حيث تعلقه على سبيل الامثال الصادق بوقوعه على بعضه وهو المراد ولا تنكح به
 يا خلال البديل محل البديل منه ومن ائمتها فمن مضاف اليه على القليل كما قال ابن مالك
 ومائة والالف للفرادى ومائة بالجمع نزار قد رقت ثم انقضت فاقبلته
 ففتحت بنين بالوصل وبالها فكما تها من قصرها ايام ثم انشئت ايام فخرجت عنها
 فكانها من طولها اعوام ثم انقضت فحكمة عديلت بها الصبيان اذا فرقت
 بناء الخطاب فالاحسن فتح التاء في قوله من قولهم عصيته اي من قولهم كلنت عصيته واما
 نحو تحاجوني بخفيف النون واراد على قوله ترفع بشبوت النون واما ادم شدد النون فالنونان
 ثابتان الامثلة الخمسة انما قال الامثلة لانها لا تقصر على مادة مخصوصة فيفعل لان المراد منه كل
 فعل يقتضيه الف اثنين كما قال بعد ولو كان على وزن يستحيان او مضارع الى غير ذلك
 اتصل به الف اثنين اختاره على اسند ليشمل الحرف العلامة على لغة الكهول في الراجح
 ترفع بشبوت النون انه هو مذهب الجمهور وقيل بحركات مقدرة على لاماتها منع من احواله كالتاء
 فخرجت بحذف تلك الحركات فهو سكون مقدر والنون تحذف عند الجاء لانه وعلى مذهب الجمهور لثان
 تلفظوا فتعرب لفظ فصل منه بمفعوله بل شرط ان يفصل وظهر ان النون اعربت لانها
 انما تكون عند الاسناد للصيغة المفعول للفعل ونقلته ولم ارض ذكره الا يا انما النحو لازلت تخرجنا
 نفاس من عيش المسائل ارى عندي محمولا وقد جاء فاصلا لثانين عامل ولما عامل
 وزاد ارياني في ان الفصل لهم هو الشرط في الاعراب دون مجادل فقل لي ذلك النفس ما هو
 لا اعرب شرط اقتران بفاصل جواب من النحو والروى بحذف الجي بعد قولي وبعدة
 بصداء وسلم الخير الامثال ثم غرس افعالها النون فيها ومعها يا اذا ضمير لفاعل
 فماك جوابا لذكر العلم والتعقير وركبت كما لا عند كل الحافل وحذف بالآخر اولي
 يقال هذا اذا دار الحذف بين اول الكلمة واخرها وليس كل صان فيه وكانه قد انشأ في اي اول
 تلتفت الى ان هذه كلمة وهذه جزء كلمة بل ولو قطعتا النظر عن ذلك فلهذا اخر وهو محل التخبر
 الثالث ان الاولى لا تدل على معنى او هذا من لوازم كون الاولى جزء كلمة والثانية كلمة
 وهو كلمة مستقلة مراده انه لا يبعد جزءا مما قبله بان يكون لام الكلمة مثلاً ففعله ولا يبعد
 بالآخر عطفا لانه وليس مراده بالكلمة ما كانت تعقل فطقت لا لفظ وضع للمعنى معذرا لثانها
 فيه وافادة التمكن فيه ليس لانه موضوع له كريد للذا المعطوفة كما لا يخفى على ذي مسكة ثم ما يتوهم
 ان الحذف في يعقرون الا لا الضمير يعني ذلك في يرحون ويخشون والاصل بربطون
 ويخشون والحذف للتاكيد بعد النقل في الاول والقلب الثاني ولهذا اذا دخل عليه
 الجاء الماشارة لما سبق انه مستند لغيره بالجمع لا و النون ونحوه من شق ويضرب ما ولى
 اثبات الياء وجرم بصير قراءة قبل قال القاري هو ان العطف على المعنى الذي يقال له في غير

الترتيب السلف على التوهم فمن موصولة فلهذا اثبتت بيا وشتى
 موصولة فمقتضى الشبهة وعطف على مقتضى لانه في اللغتي مجزوم وقيل بل وصله بنية الوقت
 كقراءة نافع ومجاي ومما في بسكون بيا ومجاي وصلاً وقيل بل سكن لتوالي الحركات في كلتين
 كما في يانمك ويشعرك بسكون راءهما قلت لكن يفرق بان الضمير له اتصال بشديد بواعله
 فكأنهما كلمة وقيل من شرطية وهذه اليا استبراء والام الفعل حذف الجازم اوهي لام الفعل
 واكتفى بحذف الحركة المقدرة والاختيار بياتان في قوله وتنجح من شجرة بعثمة
 كان لم ترى قبلي اسير ياينا وقوله للمياتك والاساء تنجي بما لاقت لبون بني زياد
 وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجوت زبان لم تهجو ولم تنج وتريد هذه باجها
 الضرورة واما سنفردك فلا تنسى فلان اضافة لانا هتة اللام لام الامر لكنها مستعلة
 هنا في التهديد توسعاً اي اهل ناديه فهو جازا لم يذف او اطلق المحل على الحال وانه محار
 عقل في النسبة الايقاعية والمحل محل الحمول وهو المجلس ويستحي مقصوداً القصص في اللغة
 الحس منه حارة مقصوداً في الخيام اي مجوساً على اراجين لا يغيثونهم بل يد الحبيسة عن المدة
 وعن ظهور الاعراب ويستحي مقصوداً النقص عن ظهور بعض الحركات والعمية
 والعمية في نحو خشي نحو تقدير الحركات في الفعل المعتل مذهب من يتعمد وعلمه يظهر ان
 الجازم حذف الحركة المقدرة وان حرف العلة محذوف عند الجازم لانه وعن ابن السراج من
 يتعمد ان لا تقدر حركات لان الاعراب في الفعل خلاف الانهال فلا حاجة لتقديره وعلية
 فالجازم حذف نفس الحرف لانه لم يحد حركة ذكره الشيخ في بعض كتبه او مخلصاً من الفاعلي
 في هذا المتن لانها كسرة المناسفة وقوله انها ذهبت وانت كسرة اخرى لا وجوب
 له فان الياء ثلثت احوال فصحت انه مستثنى من قولنا تقدر فيه الحركات الثلاث اذا
 لا حركات ثم واما قوله وليس شئ من الحرف المدغم فهو مستثنى فائدة لعلنا نعلم
 كسراً قبل الياء وليس قصده به انه مستثنى من كسراً قبل الياء حتى ينافي اول الكلام
 الذي يفيد ان مستثنى من تقدير الحركات لانها في الفاعلي ثم انه يمكن من الجمع حالة الرفع وذهب
 ابو حيان الى ان الواو موجودة غاية الاحتمال تغيرت لصورة الياء والمقدرة لا وجود له هو
 وجه الزام القول ببقاء حرف الرفع مع حال النصب تغير امره وذهب ادعاه الرفع هنا
 واما ما جاء القلب لعلنا نعرفه وذهابه هناك فذهب معه حرفه بالحكمة وذهب الامام
 الجعفي ابن الحاجب الى ان الواو مقدرة للثقل فمد عليه بان الحركة في الفتح قبل ذلك لانه
 النما مقدرة للثقل فاصل بيني او فتور في القاموس ما يدل لها قد حكم بالقدرة نظير الحالة
 الراهنة فكذلك مستثنى من كسراً ما دامت الياء الاولى تتبعه والواو الاولى يتبعها باننا
 ننظر للحالة الراهنة فيها كل المنافع من حركة الفتح كون الالف لا تقبل الحركة وهو حذف

محله
 الفعل المتعدي

محله الافعال
 التي تقدر بها الحركات

ذات لازم فظهر الحركة متعذروا ما اللان من ظهروا الواو في مثل في فهو تحقق البناء وهو ليس
 لجواز حذفها فتأتي الواو ويقال سلموى الا انه قيل فاللان من الثقل وهذا لا يخبر عنه
 وقول في ولا منقوصا لان بناء المنقوص في علم ان هذا الذي ذكره انما ايضا علمه لتقدم كس قبل
 البناء لاخر وجه من تقدير الاعراب وكأنه رأى انه مشتق من تقدير الحركات لحركة المناسبة هو
 فلم اذ المنقوص مع البناء يتقدر للتقدير كالم بدون ياد واما المنقوص في تقدير الالف الساكنة الفان
 للادغام في الحركات الثلاث ولا ينبغي ان يقال البناء اشتغال الحلق بالساكن لان الساكن
 عدم الحركة وانما يشغل الوجود في فتوديت النشوي واقول البناء طلب لاقبال
 ولا معنى لتوجه حقيقة للنشوي والحسرة فلعل بالنشوي وحسري وبشري معمول لمخذف
 اي ينشوي بشري وانما حشرة او ان المنادى مخدوف اي ياهولا مثلا او انه نداء محايي شبه
 البشري والحسرة بتخص منادى تامل المولى اليها وفي نسخة البهي وفي اخرى مولى اليها
 بالامانة قيل الشوق حارة الفراق فتزول بالمشاهدة وهو لم والتشوق لذة وهو اعتاد
 القلب بحاسن المحبوب وتعلقه وهو يحصل مع المشاهدة حسنا وذهنا ويضعفه الغنى والملاط
 البيت حذف نصفه والمهموك حذف ثلثه استعير للضعيف والثاني اشد وقوله لكن في
 استدرار مني لمكان الحركة على اشيائها في قوله ابدى بحر كتي فحذف الواو والثقل الساكنين
 ولم تحذف في الاول لانه ليس في خلاصة تدل عليها ولم تحذف الالف في الاتقان لان النون
 معها شبهها بنون المشتق في الوقوع بعد الف فلو حذف الالف رجعت النون الى الفتح فانه
 بالمنشد الى الواحد على ان البناء الساكنين معتقرا اذا كان الاول محذورا قبله حركة تحذف
 والثاني معتقرا نحو ولا الصائرين تامل وانما بني المضارع اذا اتصل به نون التوكيد لمعتقرا لان
 لان نون التوكيد لا تلحق الاسم وهذا فان لم احضروا الشهود ومن لا يعرف انحرف
 الشواهد الواشي اللان حسدا وفسادا والعاذل اللان شفقة فليست ويعتبه خطاب
 العاذل بقوله محسني النعم وقوله يعقوب بضم اوله وقاف من الابقاء او يعقوب بضم
 الجون او الفرع يعني من استمع للواشين ولم يضرم عنه ضرره يستأقلا ببناء
 تحتية مضارع وروقة فاعل وهو المرقن وصار ياتيا متعلقا وصغيره للكمال والعين المرقن
 اي كتبه اقط شرا زارا لحداد اذا انفضا انه متعلق باستقرار اى بخلاف يثبت
 فانه ليس ظرفا اذ لا يقبله المكان الا بهما لكن يحتمل ان بين بين نفسه حال ايضا بتا ولامتر
 تامل الاعراب والبناء على الفتح الاعراب على الاصل والبناء للشيء الالف فاقارى اى للجملة كمن
 لمكان الالف فاقارى كان البناء جائزا لا واجبا تامل فعلمنا معنى اى فالارجح البناء
 للمناسبة والافرق بين البناء الاصلى كما مثلا او العارض وهو المضارع المتعذر بنون النسوة
 كقوله لاجد من بين قلبى تامل على من يستعيبان كل حليم على القينا بالسرا ارايه هو

على
 الفتح
 البنية

للمنفعة من الشيخة والمنافة والبر والبر المانع يقول المانع والشيب ما يمنع أو سلب الخ لانه
 يناقض العمل الذي هو في شجرة قال ما هذا يا رب قال كمال يا ابراهيم فقال
 رب زدني كما لا فيوم مضاف الى ينفع ظاهره ان الاضافة لنفسه تنفع وقيل به على
 ان ينفع اسم اريد به جزء معناه المستقل وهو الحد فقط وقيل به ايضا في تنفع بالمعنى
 والمشهور في الثانية اضرار ان وفي الاول ان المضاف له الجملة وانها من المواضع التي يؤدل
 فيها بلا شك ان تكون الاشارة ليست اليوم اى للذي وقع من عيسى من القول
 ويوم متعلق بمحذوف خبر قلت او الاشارة لليوم وهو مقول محذوف اى انظر
 هذا اليوم فالطرف بدل من اسم الاشارة او التقدير قلت هذا يوم ينفع اخذ خطابا لعيسى
 عليه السلام وهو واقع تذكرا تذكرا وعمل انه توخى له بأنه كان اول او لا وهي عنده
 لا يعرف قدرها او انه شفقة عليه كانه يقول حيث كان التواصل غير ان فلا تعلق
 بنفسه يا ذيل التفكير بل تسلي وسليما تصغير لتحلته اللفظي للتحقير المضاف للمبنى
 اى لمفرد مبنى واما السابق ففي الجملة وفزع بابهم المخصص للآل على معني فلا يبنى والفرق
 ان المبهم لم يشره تعلق بما بعده لان معناه انما يكون به فهو اهل لان يكتسب عنه البناء
 وبني على الفتح لا ياء هذه العلة انما تنبع مطلق البناء واما الفتح فالتحقير
 آثره على الاتباع للكسرتين بعده والمواضع تناف بينا في مقترن بالواو على حد
 وما كان استغفار ابراهيم لانه قد قيل لم يباشرت حد الموت في شأنها فاجابات
 بان ذلك لان الموت دونها اعلم اقل مصيبة من هتكها وبالفتح على البناء اقوى
 يحتمل انه حال من صمير حتى لا ينفى حتى ثابت ارجع من كسره لان كسره انما هو
 في الاعراب اما اذا ركب مع لا فيناؤه على الفتح تخفيفا لتقل التركيب اولى من جمله
 على غيره في البناء على ما ينصب به ولكن في الثانية من نحو لا رجل ظرف مراده
 بالثاني الصفة اذا كانت للنفي فربحت الناهية استغراق الجنس اى
 نفيا استلزام النكرة في سياق النفي وشبهه تعظيما لظهور عالم تقرن بمن الاستغرافة
 او تنى على الفتح فكذلك للعموم نصا في قولهم لا التي لنفي الوحدة معناه التي تحتملها جميعا
 ثم قيل وجه البناء انه تركيب مع لا تركيب خمسة عشر واثبت خبر بان هذا الركن من شبهه حرف
 وقيل التضمين معنى الحرف وهو من الاستغرافة وفيه ان التضمين ان يستعمل الاسم في معنى
 الحرف كما يستعمل من الشرطية في معنى الشرط ولما راي بعضهم ذلك قال هو معرب حذوف
 منه التسون تخفيفا تعزى تصير والالفين تشبيه الفاء هو المولف المواد ووراد
 جمع وارد والمنون الموت وهذا ما يقوى المبرق اى انك ستد المنون وتلكه للشب
 بفتح الفين وبكسرهما جمع اشيب كما يمتن وبيض على مراعاة محل لامع اسمها

هذا عندئذ ويصح عند الكوفيين على محله قبل دخول الالافهم لا يشترطون في التسمية وجود
 كاسر بـ العلم في قسم العطف من كتاب المعنى . وتفسيره فلو كان القسم عشر فغيره أكثر
 تقول في الاعراب الالفية للجنس وجعل ظرف الجمع اسمها بنى معها على الفتح وقرروا
 بعضهم واقول لو قيل بان هذا من الاتباع على حركة النساء القارضة لوجب أن يكون
 في ذلك بابا لأعراب لفتح كما قيل في ما سبقه العالم هذا وجعل النكاح فمعرفة من شؤره
 الجاهلية يترامه ويغدرها وكانت هي وأهلها يوشرون عليه أخاه يسمى جنذب بفتح الجيم
 يا جنذب أخبرني وكنت بصادقي وأخوك ينفعك الذي لا يكذب
 إلى أن قال . وإذا تكون كريمة ادعى لها . وإذا عا من الحيس يدعى جنذب
 هذا وجعل القسم أربعين لآتم لي أن كان ذاكر ولأب . شيئا لذلك فقيمة فؤادها
 فيكم على تلك القيمة العجب . والحيس حمراء فذا وسويق يدرك حتى يخلط
 بالنسب في الخلطة بضم الخاء والمودة قال تعالى ولا تله ولا تله ولا تله ولا تله ولا تله
 رأى خلعتي من خيالي مخي مكانها فكانت قد أعينني حتى تجللت وأما بالكر فثبت
 معلوم يقول اتبع الفساد فلم يبق إميل ذو نسب ولا ذو مروءة وهو كذلك
 إنما رمل الدنيا وأحدها من لا يقول في الدنيا على رجل وقد في في الناس موافقهم
 وطول اختاري صاحباً بعد صاحب فلم تر في الأيام خلاصري مباديه لا سادتي في العود
 العلم المحتوم بونه أنما بنى لشبهه بالأسوأ لأن فيه في امتداد التسمية كعاق
 كذا قالوا ولا يخفك صنفه لا يقال ملته تضمن معنى حرف العطف خمسة عشر لا تقول أحد
 مرادتي في عشر خلاف من علم على أنه لو سلم لم يتأكد بملك بل تقول تضمن معنى الحرف
 أن يستعمل الاسم في معنى الحرف كالشرط والامتناع وبالجملة ملل الخوارج والتمرد والعداوة
 على المتعاقب فمن ثم كان نحو المتقدمين خالياً وأكثر تنقيحاً للرخص يعني أنه من
 يحسن صرفه أجراً له محرم بملك . وفعال يؤمل أن وزن فعال بفتح الفاء وأما
 مقدول أو غير معدول فالقدول ستة أنواع كلها مبنية على الكسر الأول علم المؤنث خدام
 الثاني أم فعل الأمر كترال الثالث المصنوع نحو ماد الرابع حال نحو الخيل تعدو في السعد
 بداد أي بادة متفرقة الخامسة مصفة تجارية مجرى الأعلام في استعمالها بدون مذهب
 نحو حلاق الممنعة لأنها حالقة مزيله السادس من صفة ملازمة للنداء نحو يا فاسق ولم يستأ
 العلم وكلها مقدولة عن قاعلة الإحاد فعمل المد والالاف فعمل معدول عن فعل كذا
 وقيل عن المصنوع رأى مراد به الأمر خوفه لا زريق المال وأصل البناء فاعلم لا مكره
 بالحرف في كونه حاملاً لا معقولاً لأن الصحيح أنه لا محل له من الأعراب وقيل دخل نسب وقيل
 رفع اغناها من دعائها عن الخبر وعلم عليه أنما في شبهه به وزنا وسدلاً وتعريفنا بأن أم

الفعل غير منون معرفة كما هو مشهور وكذلك الباقي الاستعمال الا في محتين وقال الربيعي علته
بأنه قد تم تصدق معنى بها والتأنيث لانه مؤنث بل انما قد قلت برده اعراب زينب
وقال المتبردي لتي الى العلل وليس بعد منع الصرف الا البناء والاول اظهر وهو قول الجمهور
واذا سميت بتوابع من هذه الانواع المعدولة مؤنثا بنى كخادم واذا سميت بذكر ارفع
معرفة لانه معدول وهو علم وقد يصرف نظر الى ان المقضي تنويسي وغير المعدول معرف يصرف
بتوابع واحد كسحاب وذهاب وجواد فان سمي بمؤنث منع للاخرى لفعل الامر
بناء على المشهور من ان اسم الفعل مدلوله لفظ الفعل او للطلب بناء على ان مدلوله
معناه من كل فعل ثلاثي تام ولا يدايضا ان يكون متصرفا فلا يقال نعام من نعم
ولا بد ان يكون تام التصرف فلا يسمي من يبيع ويذراذلهما الامر فقط لانهما في ولا غيره
وكذلك امرس عندهم اي بشر وظنهم من التثنية حيث قال فان اريد بامس يوم نحو الكلام
في امس اذا لم يستعمل ظرفا ولا نهو يعني اتفاقا نحو اعتكفت امس وعلة ببناء انه تضمن معنى
حرف التعريف حيث اريد به يوم معين في نحو سفار وبارمطلقا اي في الاموال
الثلاثة ومراة بنحو كلما ختم تراء كظفار بلدة باليمن ومن جزها بايهم وراي مفتوحتين
اي خرزها كان عقدا المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها في قصة الافك ورواية اظفا
جمع ظرف تحريف ثم وجه هذا ان ثمةا يتشوقون للامالة لانها لغتهم والراء تمنع الامالة
ما لم تكن مكسورة فيكسر وزها توصلا للامالة واقلهم كما قال في الشرح منع فعان مطلقا من
العرف للعلمية والعدل وقال المبرد للعلمية والتأنيث بالمعنى كزينب قال لا شعورني
على الخلاصة وهو اولي اي لان الفعل هذا تقديرى فلا يعقل البشري انكس غيره
وقى امس في الجرد والنصب اي لانه تعارض عنده علة البناء التي تمتك بها الجواز وعلة
منع الصرف مطلقا التي تمسك به ال قل من تمم وهو شبه العلمية لانه اريد به معين والاول
عن الامس فاعمل الامر من وخص الاعراب والمنع من الصرف لكونه اشرف من البناء بالاشرف
وهو الرفع كقولهم اعتمد بالبراء ان عن يأس وتناس الذي تضمن امس
ثم جبر البناء باعطائه الحالين الباقيين ان قلت لم لا تقول ان في امس وزن
الفعل لان اوله زيادة قد على معنى في الفعل وهي المزة كما هو معروف في جملة قلت المزة
هنا اصلية لان امس يوزن فعل ثمرى فاء الكلمة ولتأتي كتابة الازهرية هنا كلام مع الحلبي راجع
انك شئت هي الدنيا فمن قصيدة لابي فرج السامري في شرح الدولة وطال كلام
الشعرا في الموت وناقضهم من قال قـ قد قلت اذ مدحو الحياة واطنوا
في الموت الف فضيلة لا تعرف منها امان لقائه ببقائه وفراق كل معاشة لا ينصف
الدنيا بضم الدال وحكي ابن قيسه كسر هاء هي ماعلى الارض من الهود والجو وقيل كل مخلوقات

من الجواهر والاعراض قال ابن حجر والاول ادلى لكن يزدنيه مما قبل الساعة وتطلق على كل
حين مجازا وتطلق على خصوص النقد عرفا شائعا وعذرا حذرا كما يشبه حالها في سلكها
بعد اعطائها مجال من يقول ذلك كما قال بعضهم فليدرك المتكلم من دهر اذا اساء واصبر على اساء
واذا احسن ندم عليه من ساعة والبطلان الاخذ الشديد عند الغضب والفكر لا اخذ
بغية بقوة والنفس تحريك التفتين بلا صوت وبه قهقهة كأنه يقول قهقهة وارادها
ما ياله من السرور واطلق عليه الانسجام الذي هو اقل الضحك اشارة لقلته باعتبار ما يعقبه
وفي القصيدة رابعة استهلال والطباق بين مضحك ومبكي لمناسبة الالف في واما
الكسر فعلى اصل التخلع من التقاء الساكنين وان اردت توجيه كونه الاصل فعليك بكثافة
الازهره اطوف ابو هولاء في ملكية يدعى بالخطبة لقصره وقربه من الارض ما هبط
اسلامه فينتهي نسبة الى معدن عدنان قال ابن قتيبة لا اراد اسلم الا بعد وفاة النبي صلى
الله عليه وسلم وكان نسبة مقدما بين العرب ينتمي لكل قبيلة اذا غضب على الاخرى ومراده
بالقبيلة المرأة القاعدة في البيت ويجوز قضاها هو المشهور وقصره بعضهم على
السمع مطلقا فلا يشاء على ثلاثة احرف لا ما كان اصوله ثلاثة ولو مزيد فيه ومن
السماعى دراك من ادرك الالعا اسم فعل بمعنى تم وارتفع فالمعنى لا ترتفع بل
دم مطروحا على الارض فكذلك هنا السامري لما ابصر عالم يصروا به وراى جبريل عليه السلام
حين ارسل موسى قال في نفسه هذا الرسول روحاني محض فلا عيس ههنا ولا فرسية الروحية
ههنا الا اكتسب الروحية فندت امة الحياة فقبض قبضة من التراب الذي مسته قبري
الرسول فبذخا في الحلى التي ظلموها بعد ان اذابها وصنع منها عجايبا راء خوار وقصوت
وقال لهم هذا الاله فقال له موسى عليه السلام اذهب فان لك جزاء بما سولت نفسك في الدنيا
الدنيا ان لا يمسك احدا لا اخذك واخذت الحى فحسبك الناس فاصبر طريدا تقول لمن
اقبل جهنك لا يمسك اى لا تمسني ولك مع ذلك نوع في الآخرة لا تقدر على اخذك في النار
بل قاتل رعا . وحمل الزخشي حاصله ان ما قبل هذا كله متفقون على انه اسم فعل
وانما عدد المطر النفل بقوة له لانه غريب كما قال واما الزخشي والجوهري فيقولان ليس
هو اسم فعل بل هو علم المصدر كما علم للمجد كما سبق كما ان قطا علم للمرأة الكذابة هي
زوجة مستلبة الكذاب واما نسب قرن المصاحبا بالكتابة بعدها اذا قالت عزام
قاله جرير مصعب وعزام امراته والذي اسمعه الان مع تهمة البيت اعجاز الدال الكبير
في الشواهد للحموي انه بالهامة من الحدم وهو القطع والسرعة له حتى تردن وكأله
الفردق بحسار يتركنى مازن بينه والك والادهم تصغير الادهم وهو لا مود يحقره
بالتصغير والمصغير طالب لما يقال استجرت فلانا فاجازنى اذا ملكته يستحق فكن

والمعور من عوده بمهملته وواو مشددة اذا شفع السبق وهو اسم مفعول بل الواو عاطفة
انوارى هذا القائل ان الاعشى اما مجازي او ميمي من اقله ومن اكثره ودايا كان لا يجوز له
الجمع السعالي جمع سغلاة بالكسر وهي اجنب الفيدان والمهمل الخ ايجاز بالغة
ومجاز حيث اوقع ما يوقع على الريح على نفس الارض في استئصاله اي قطعه من اصله
لم يلبث تفسيره لم تغن اي لم يملك بلا استئصال فحذف مضافان هما زرع من
قوله فحذفنا زرعها احسنه او زرع من قوله كان لم يغن زرعها واما الضمير المضاف اليه زرع
فهو عين المستر في تغن غاية الامر لما قدم زرع تحول الاسناد اليه وانه كان هو ضمير
الشان المحذوف وجملة زرعها لم يغن خبر تامل وموصوف اسم المفعول وذلك ان الاصل
كالزراع المحصود اوله ضمير كان الاول ان ينيه على ان المبني على الكسر امر فائيه لا يوجد
والا فظاهر ما سبق له اول البناء ان الانواع شعبة فيتمهم انه ترك المبني على الكسر وانائه هنا
سهوا لفظا لا معنى قيل الفرق بين نية اللفظ ونية المعنى ان نية اللفظ تكون
لفظا المضاف اليه مقدرا كالقائت ولما نية المعنى في ان تنوي السبب الجزئية من غير
ملاحظة لفظ المضاف اليه وان لم يحصل غير مقصود واشتهر اي فقولهم معنى المضاف
اليه ما المراد معناه التضمني اي جزء معناه اذ تمام معناه ذات ثبت لها الاضافة
فاردنا الجزاء الثابت او ان الاضافة لا في ملائمة ولا يحكم انه على كل حال لا وجه
لتخصيصها بالمضاف اليه دون المضاف مع انها حال بينهما على انها ليست معنى لما عده
المضاف اليه المراد وقديرة وحون بما لا اكبر ثم يقال ما الدليل على ان المنوي المعنى
دون اللفظ في تلك الحالة والذي يخطر بالبال انه عند الحذف لا ينوي الا اللفظ وفي
تلك الحالة يجوز الاعراب والبناء على حد تحويم اذا اضيف للجملة كما سبق ويقويه
لم يوجد هنا سبب من ضمن موجبا للبناء بل يقولون علة البناء تضمن معنى الحرف من السبب
الجزئية مع ان بعد لم تتم في هذا كما استعمل من في الشوط والاستفهام وقارة يقولون
علته تشبهها باحرف الجواب في الاستعانة بها عما فيها فمن ثم يقال لها الغاية لانها صارت
آخر الكلام بعد حذفه وقارة يقولون الافتقار للمضاف اليه ولا يخفى ما في ذلك ثم قيل
ينبت على حركة اشارة الى ان بناءها خلاف الاصل فليات على خلاف الاصل قلت
ولئلا يلتقي ساكنان في غير اول فعل وحمل هذا على البناء وكانت ضمة جبرا باقوى الحركات
حيث حذف المضاف اليه او جبرها بما فاتا من الاعراب قلت هذا الثاني مبني
انها اذا عربت لم ترفع وتقل شيئا في حاشية ابن عبد الحق انها ترفع قال يتم على الاصل اه
قلت فمعتني وبعدها زيد وزمن بال الماسبق بقاء فيه زيد فالذي يسوغ الابداء بعده
الوصفية المنوية والعائد محذوف وهي غير غريب كقيل وبعدها احسب ودو كما هو مبني

في الالفية والحق تعالى كان لما كان ما بالما اكبر دورا فاجعل امثلا وجعلت في ملحقة
 ولا انتصاف واما قوله واصحى من علمه فالهنا وفي السكت ولو كان مضافا ما بيني ولا متعل
 على الاع من فينم ولم ينون اما من فتح فيعمل اني مبني على القمع وليس كل انما في او عرب
 منسوب خبر او حذف التنوين تخفيفا واما ان توت في معرفته هو ما ضمت وفتح في هذا
 ابن الاثير سمع ايضا خلافا للمم ودقا لابن مالك وصاحب القاموس كقول
 جوابا بنحو امتد دورنا لعل السلف لا غير سال ومن حفظ بحجة وكان صدر
 صلته ان وجهه ان حقا البناء كسقية اخواتها للانفطار لازم لجملة العقلة فاذا اضيفت
 اعربت لان الامانة من خواص الاسم فعارضة شبه الحرف فلما حذف صدر العقلة نزل
 المضاعف اليه منزلة فكما نالم بفتح مال الامن وركاء واد بالضم وروى بالفتح على
 التركيب الشارب من اسماء الحرة من اسمائها الرجيق والحذر ريس والماء والعقار
 والحوظن والسلافة والصهبا والطلا والقرقف والتسلسيل والجمية والكيت والشعيرة
 والزرجون وبنت حانة وغير ذلك وكثرة الاسماء لشيء في المسح بحسب زتهم اسد غيث
 بوزن صفة من الخامل موضع على ارادة النكرة نحو ايها النكرتان وقيل انها مفرقا
 بنية الامانة وتنويناها تنوين عوض قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول اعني
 احسن ضمة اعراب وحذف التنوين تخفيفا ولقد سدد انه هو للفرق في يفتح على
 عرو وبني كليب قبيلة جبر والشفة العلق كحلوم صخر هو لامر القيس قصيدة المشهورة
 نيلس وقد اغتدى والغير في وكثاتها بنحو دقيل او ابل كيهل مكره فزقبيل مدبر معنا
 كحلوم صخر خط السيل من على اغتدى بكر والوكناات الاعشاش وظم ان الطير لا تحزن من
 كثاتها وقت الغلس يمتدح بانه ياد في هذا الوقت وقت الغفلة والتسكون والنجود
 القرس قيس الشمر الذي ينحو من الخيل فتقدمها والاوايد الوحوش الشاردة اي حبيسة
 تكون لها قيودا والجلوم جمع عظيم امس قولهم معاني هذه الصفا ثابا له معا
 جرب اياي اخوا لما كانوا يقول تنوع معلق عن العمل في اي لان التعليل عنده لا غرض
 افعال القلوب وروى بقوله اذا ما لقيت بني مالك فسلم على ابيهم افضل وروى في الا
 او الضم قالوا بني ابيه بالضم لانه مخاطبة حال محل الكاف في ادعوك وعلى حركة
 مارة الى ان بناءه خلاف الاصل ولشأن يلزم التقاء الساكنين في نحو بازيد وكانت ضمة جبر
 ربا قوي الحركات حيث عدم الاعراب وايضا هو يعقوبه ان اعرب اذا المينا دي المفرد ثابا
 نصبا ويجر بلام الاستغاثة نحو يا بنة المعلمين ولا يرفع المفردة اي اصالة او عبر
 انما انكناز يذو يا رجل وكحوزان تكون في امر صفة للبرز عليا انما اسم الفاعل
 لمعلم لا يتعرف بها وكأنه لاحظ ان بعض الماضي فهو غير عامل اياها كما انو قاله يعقوب

ابن وقاص الحارثي شاعر جاهلي من شعراء قحطان وفارس من فرسان قوم من بني الحارث
 استمرتم الركز في دم رجل منهم يقال له النعمان بن جساس فغرض عليهم في فداء الف ناقة
 فابوا الا فله وشذوا لسانه فقتلهم بالاشارة ان يغفلوا لسانه ليقول لهم شغري يوشع على
 نفسه فقالوا يخاف ان ينجونا فاشاءوا ان لا يفعل فقالوا لسانه فقال قصيدة مطلعها
 الا لا تلوماني كفي اللوم بابيا فاكما في اللوم خير ولا ليا الم تعلم ان الملامة نغمة
 قليل وما الهوى اخي من سماتيا ايا راكبا انا عرضت فبلغت ندامي من بخران ان لا الاقا
 الندامي واحدها ندمان وندم وهو الصاحب المجالس على الخمر وقيل على خمر وغيره صرته
 مندها الى وقالت اخواته الماهل واسمه عدي وعيجه لاله لانه اول من هلك الشجر
 وحسنه وكان اول بيتا اويتين لا يبلغ حد القصيدة والاولا في جميع واقية وضربا لاهل
 اما تجماع من حيث خلص من القتل بمكره وكان اسير او شفقة عليه سلام الله يا مطر
 عليها انما قاله الاخوص وقد قيل اسمه بعد الله وانه لقب بالاحوص لخص كان في عينيه وهو
 فسق في مؤخر العين وكان هوى اخت امراته وكيته فتزوجها مطر فعلمته الحال فانشد يقول
 سلام الله يا مطر علمها ولست عليك يا مطر السلام فلا يغفر الله لمتكسرها
 ذنوبهم ولو صلو او صاموا وان يكن الشكاح احل شيء فان تكاسها مطر حرام
 فطلتها فليست لها بكفو والايمل مفرك الحسام فتحة ابتاع اي حركه ابن
 والساكن بينهما حاجز غير حصين وقيل ابن وما قبله مركب تركب خمسة عشر وقيل بل
 الفتحه اعراب وابن مقفع وما قبله مضاف لما بعده المما اعينا المها جمع مهاة هي النقرة
 الوحشة تشبه بها العرب المرأة السميكة المستقيمة والعيان وايضا عات القيون حسنا من
 موصوفها بن اخو خذف الغائبين خطا وتنوين الموصوف بابن ولوني غير النذافخج بالوصف
 ما اذا كان ابن خبزا اخو زيد بن عمرو فلا تخذف الف ولا تنون وهل يشترط كون الثاني اسم
 ابنه لاجده لان الحذف انما هو للحقة والحقة انما هي في الكثرة والكثرة النسبة للابن لا للجد ولا يشترط
 ذلك طريقان . وثم اخذت هذه الثلاثة على حركه لئلا يلزم النقاء الساكنين وفتح
 ثم التحفيف وكسر جبر على اصل الساكنين ولمناسبة الياء وفتح هذا اتباعا للميم لان السا
 حاجز غير حصين وبقيت الاسماء غير المتكتمه مراده بالبقية ما عدا ما سبق في الالواب
 السبعة اسماء الافعال ليس المراد جمعها لان نحو زال سبب حكمة وسكت عن انماء
 الماضي وهي ايضا لا يطردها شيء نحو عدى بالسكون وهذا الفتح للابن ولج للصغير
 والمعلمات للشيء بالجر في الوضع وطرد التاني في نحو نحن اولما فنقار لمفعية من
 حضور من هو له وذكره وعلى حركه جبر الحال الحاصل بالبناء وخص بالضم الاشرف وهو
 التكميم ثم المخاطبة بالفتح لانه اشرف من المخاطبة فليست بالاشارة انقصتها معنى

كن

حقه ان يوضع لان الاشارة بمعنى حقه ان يؤدي بالحرف الى الاشارة المخصوصة لانها هي
التي بالحرف على ان بعضها كذا وذي مشابه الحرف في الوضع فالسبب في التخصيص معنى تضمن
الاسم معنى الحرف ان الحرف مقدور قبله والاسم يستعمل في معناه الاصل في فاصل من قام عنده
الاسم قلنت هو لم يظهر في تضمن حرف لم يوجد ولا في الاستعمال المتضمن معنى الشرط
لان اداة الشرط لا تدخل على الامعاء فالحق ان التضمن اشراك الاسم معنى الحرف بحيث يستعمل
فيه ولا رابع لما قلنت في هناك رابع وهو وزن الوقاية قلنت كانه
ان نون الوقاية ليست كالحروف المستقلة لانها تقع حشوا بين الفعل وضمة الحرف
ومنذ في لغة من جها اما من رفعها في عنده اتم الحسن التمثيل في الحروف وما يشبهها غير
فاذا قلت ما رايت منذ يوم الجمعة فالعنى امد عدم رؤيتي ليوم الجمعة اي مبتدأ منه الى الان
في مضافة لمعنى ما قبلها فالتامل امين فزاد الله صدره شاعر مني فطلى اذ دموته
ورحم الله صدره يارب لا تسليبي حيا ابدا وانتم قال تأويله قاصدين
اقول هو في على جذامين البيت الحرام وليس لغة في امين يصح انكارها المعنى لان يقال
لم يسمع في مقام امين للدعاء لكنه بمقتضى القياس جائز لو ان هذا التأويل يقول به جعفر
وخده وغيره يقول امين بالتشديد لغة استحي وهو الذي يرد عليه لما بينت لك
في مة هو ان حدث متعده ومه لا يستعدي ولما افاد هذا ان اية لا يتعدى وورد عليه البيت
والحاسب بانه ليس بمعجمة اي لم يحاربا على استعمال القرب في الرتبة بضم الراء
وكثرة ها ومثال ما ينشئ على السكون من الموصولات الذي انما بينت الموصولات المشبهة
بالحرف في الافتقار للزاد الى جملة وانما قيدوا بالجملة لان الحرف لا يستفاد معناه غالبا
الاجملة ولا يكفيه المفرد فمن ثم اعرب ما يفتقر لمفرد كذا كما كتبني ان وانما قلنت غالبا لان حرف
التعريف يستفاد معناه بمذلول من غير توقف على تركيب كلامي وانما بينت ان الموصولات
مع انها لا تنفك للجملة بل مفرد وهو الوصف الصريح لان افتقارها للمفرد تدعو الى كونها
صورة الحرف ومثلها على بنية الموصولات والاولى هي الالبغنى غير وظهر اعرابها فيما بعد
عقولها كان فيها الله الا الله فالالبغنى غير حقه الرفع وحق لفظ الله الجوابا لمتابعة فمن ثم
قد رجع عنهم اعرابه لذلك وما سبق من ان ما يكون على صورة الحرف يقتضي البناء وده
الذي ما بيني بالالبغنى المتعده واحدا لا فاتها على صورة الا الاستفتاحية ومثال
ما بيني على الفتح الذين الاحسن قال غيره انه بيني على البناء لان البناء يقتضي في محل الاعراب
والذين على اعرابه بالواو والياء ثم عليه هل هو من قبل النبي على الكسر او الفتح قال البناء في
الاعراب تنوب عنها الفتح الاول لان البناء بينت الكسرة فتحها ان تنوب عنها فمن ثم تنوب
في المشي والجمع على نصبه على جره دون مكنته نبال للشم الشم ارفع الله الانفس وهو الاله تعالى

والشرف والتعظيم والحداد لانه لا يشي من المعارف نحو وانهم شرط المشي الحقيقي الاشارة
 واستثنية من استناد الشروط واسما والاستغناء اياها انما اعربت مع وجود سبب بناء
 اخواتها في المعارضتها بالتشوين تارة والاضافة اخرى وفي الاية تباحث اخرها ان
 المفتون بمعنى الفتنه كالمعسور والميسور يعني العسر واليسر وبايكم خبر مقدم والمفتون
 مؤخر وان الاصل بايكم هو المفتون وهو لغة من اعرب مطلقا قالوا على هذه تشبه الزائدة
 وتأتي ظرفا لما تسبق قبل التحقق وقومها كانت ماضى انى امرتكم فمن شتمع الآن يعني
 من زمن بعثته صلى الله عليه وسلم الى آخر الدنيا وظاهره انه لم يحضر كلمة بل يقصد وهو الاصل لان اطلاق
 النكرة سابق على المعرفة فمن ولد يقال له مولود موجود قبل اطلاق العلم عليه ولم ينظر والى انه
 يطلق عليه الاشارة كذا والموصول كالذي وجد والمحل كالمولود والاحسن الذي لا يراد عليه هذا
 ان يقال المراد اصل في الاعتبار وذلك ان النكرة تدل على الشيء من حيث هو والمعرفة انما تطلق
 اذا طرأ له تعيين في القصد بصله او علم او نحو ذلك والاصل عدم طرؤ ذلك فثما مل شتم في
 الاشياء انكر هماغه كورث موجود ثم حدث ثم جسم ثم نامى ثم حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عالم
 اقول ليس القصد من هذا المحصول القصد التعريب انما ما شابه هذه يفاس عليها فقول
 انكر النكرات مذكورا وما سواه صديقا معلوم وشئ فانه يشمل المقدم لغة وقصره على
 الموجود اصطلاح وقوله ثم حيوان اى ونظيره كشجر مثلا وقوله ثم انسان اى وفرس وما راد وقوله
 ثم رجل اى ولمرة وقوله ثم عالم اى وجاهل ومثارب ثم هذا على ان المراد بالعالم الحادث اما اذا
 كان بمعنى مطلق ذات ثبت لها العلم في شمل الملك والمولى تعالى فلا يكون بعد رجل ثم يمتنع
 النظر فيما اذا كان بينهما عموم وخصوص وحتمى كانشاء وانكسار والظن انهما في مرتبة واحدة
 لان عموم كل سقط بخصوصه وبالجملة هذا البحث لا فائدة فيه الا التمرين واما المعارف
 فالمشهور ان يعرفها بعد اسم الجملة الضمير ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم المحل واما
 المعارف لواحدها في رتبة ما اشبهت اليه قالوا الا المضاف للضمير فانه في رتبة العلم الا الضمير
 لانه يقع صفة العلم ثم رتبة زيد صاحبك والصفة لا تكون اعرف من الموصوف بل مساوية
 او دون واما اتوقف في هذه القاعدة اذ حيث كانت الصفة لتعيين الموصوف فالانساب
 ان يكون اعرف منه والمشتراط في التعقيد الموافقة في مطلق التعريف ويقال بجاء الرجل
 الذي قام ابوه والظن فيه ان الموصول لغت على ان جعل المضاف في رتبة المضاف اليه ممنوع
 كنهى وفلام زيد صادق باي علمانه وايضا ما سبق في ترتيب المعارف لا يظهر لوضعها
 فلا استغناء الا وانه ان العلم والموصول والاشارة سواء متنوعة عند الجمهور لكل فرد فرد
 وعند السلف لكل بشرط الاستعمال المجزئى فبى مستوية وضعها واستغناء لافا معنى يكون احدها
 اعرف بنفسه كما يسلم في ضمير الشك لانه لا يحتمل ان غير معناه تجويز من الوجوه فلعل هذا الترتيب

نقل الصانع عن المازي
 من ان يكون التعريف
 من ان يكون التعريف
 من ان يكون التعريف

لا شئنا ذلك ولم لا شئنا في الاصل المطلق بل يقول اصل المعرفة والتكرار لا بد فيه من الاستناد
لذلك والا فما معنى الحكم بان اخ زيدا موقوفة وهذا رب زيدا موقوفة فليست موقوفة . وعلمنا التكرار ان
تقبل رب كانه عدل عن قول غيره ما قيل ان مؤثرة فيه التعريف او وقع موقع ما يقبلها لان
هذا لا يشمل الاستناد للموقوفة في الابهام فان الظن انها لا تتعرف بالكل كما لا تتعرف بالامانة
في هي قابلة لرب واما من وما فيقعان موقع ما يقبل ال وهو انسان وشئ لان الاول
للقاقل والثاني لغيره وهذا لا ينسب بالعقل ان نحو غير تتعرف بالامانة وبان اذا
الامانة تنزل الابهام كال ولوا شئنا ان هذا ويرد على التعريف انهم فعل تكرار كعبه
بالشئون فانه لا يقبل رب ولا ال ولا يقع موقع ما يقبلها اذ هو واقع موقع لفظ العقل
عند الجمهور ونفس موقع موقع ما يقبلها بناء على ان مدلوله المعنوي ولعل هذا مناسبا اعلم
والا وركل ايضا فان مذهب الجمهور ان ادخال ال عليه اذ الم يكن في مقابلة الجز بان كان
للافراد نحن لانها متضادة معنى وال لا تتجمع الامانة وجزا الشئون لما قيل ان موضوع الظن
لم يشع دخول رب على كل وهذا استدلال من وما يقعان كترتين اى خلافات من
قال هاهنا فثان قائما ورب شئ من الامور كرهه النفس رب الالحات ما تكرهه وجعله تكره
النفوس في صفة لها والعائد بخلافه ويحتمل ان ما عرف كاف ذ لا شاهد الثاني انهم
مطلقا على هذا يقال البتة شاذ وقيل هو تابع تعريفنا وتكرار ولو كان التكرار متنازعا والظن
حيث جرى الخلاف في ضمير القاش ان يقيد قولهم الضمير يعرف بما عناه وهو سبعة
واما نحو يا رب فخره غاية الامر يستعمل في مقين وجعله ابن مالك سائعا وانظر هل يجوز
بالمعرفة نحو يا رب العالم المعنوي قولهم هو من الخذف والايصال والاصل المعروف
به اى حق به الظن فاذا اردت اخفاء الظن عبر بالضمير وانه هو في ذاته خفي وذلك ظهر في خبر
ضمير المشكوك والاول معنى قولهم ما كنى به من الظن اى بدلا عن الظن من سمي الظن والمسمى
ان حق التكفير بالام الظن لانه انما يظهر في الغيبة واما الخطا في التكلم فليس حق التعبير
فيها بالظن بل التعبير خلاف الظن ويسمى المشكوك في التقاضا كما بينته في كتابه الا لا فخر
مادل على تكلم في المرد الاله الاله في العلم المستعمل في ذلك نحو قول فلان تريد
نفسك ادخا عليك او غايبا والمراد انه وصنع المذلة على تكلم بخصوصه وكذا الباقي فخرج
لفظ مشكوك ومخاطب وغائب فليست موقوفة لانه في الغالب اقليل الحروف ومن غير الغايب
ايافاها اربك اخف غالبا هم موقوفة من غير الغالب حمزة انا وانما هو دالة على الاله
ولو كان معناه هذا المخاطب لكان معنى ذلك ذال المخاطب كما ان ضربك ضربت المخاطب
معلم النعمان المراد معلوم بذاته كالمثال او من المتيقن وهو المتعبد معنى في
حتى توارث بالحجاب فان الصفة اجمع للضمير المفعول من السياق حيث ذكر العتيبي والاف

من الخبر يعني صلاة العصر هذا سياق السابق ويقويه ذكر الحجاب في اللاحق وبسقي
المعنوية ايضاً ما يفهم من فعل مثلاً سابق نحو اعدوا هو اقرب للشقوى والظن ان المقصود
في التقديم لفظاً فاراديه ما لفظه او بهادته وتوسع بعضهم في هذا حتى اجاز رجوع الضمير
الى ما يفهم من عامله فاجاز ضرب على ان نائب الفاعل ضمير الضرب المفهوم من ضرب
نحو انما انزلنا ضارحاً في ليلة القدر وامامه والكتاب المبين انما انزلناه فان ارتد
بالكتاب اللاحق فكذلك القرآن فالضمير المتقدم لفظاً اورثية وهو معنى قولهم مقدم
حكمنا بالنسبة الى الشهرة بحيث لا يحتاج الى ضميره الى تفسيره يعني في اللفظ
لانه نور على علم لا نظير له بالنسبة والمعنى قد رتاله قد لم يجعل منازل منصوصاً
على النظرية لانها امكنة مخصوصة كالدار ولا يقبله المكان الا جهماً وقيل ان
فاعل او حسن ضميره ذو وهو حجة على جذه بمرته زيدا نحو هو او هي زيد قائم هذا لا حسن
لانه لا يثبت ضمير الشأن ويكون للمقصة الا اذا كان في الجملة مؤنث عدة نحو فانها لا تسمى
الابصار بخلاف الفضلة فنقول هو تيت غرته لاهي ومن نص على ذلك السخفي ثم الخلف
ثم ما مانع من ان القصة والشان مهوران معلومان فيكون ضميرها من قبل انما
انزلناه والثاني ان يكون ضميرها عنه بمفسره نحو ان هي الاحياء الدنيا اقول
حيث كان الضمير مفسراً بالحياة الدنيا لزم حصر الشيء في نفسه ولا معنى له فالظن ان
من قبل حتى توالت بالحجاب لانهم كانوا يقولون ذلك بعد ان يذكر لهم انهم يحبون من
قبرهم ويحصل الجدل في ذلك فالضمير لمطلق الحياة المفهومة من السياق الضمير
في باب نعم يحتمل انه الممدوح والمذموم المتهوئين من الفعل اذ اعلمت الثاني انما
ان اعلمت الاول واضمرت في الثاني فهو متقدم رتبة لانه في باب التقدير يلبصق الاول
في ابتداء الكلام يعني قبل تقدم مرجع الضمير بمرته زيدا فيكون من الاجمال ثم
التفصيل وقال يس في نحو هذا انه نص بتقدير اصني اللهم صل عليه الرؤف
الرحم جعلوا الاغشش صفين للضمير ورد بان الضمير لا يوصف ولا يوصف به وما
الطف قول القائل اضربت في القلب هو شاذ مشتغل بالخو لا يوصف
وصفت ما اضربت يومه فخال الى المصغر لا يوصف وهو ضرورة على الاصح
من اجازة في السعة وبعضهم قول البيت بان ضمير ربه الجواز المفهوم من جري وجزاء الكلام
بمعنويات قيل هو الضرب بالجملة وقيل بل هو اشارة للابنة لان العجا انا يستند نحو
الذئاب ولا يستند الكلام الا اذا طلبت الشفاد وفي غيره انا يستند لها النبلا ان
عين مسماه فطعنا يعني عينه من حيث الوضع له فدخل العلم المشتركة لان عدم تعيينه
انما جاء من عارض لا شتر اكر ان ذلك بذاته على ذي الماهية ماهية الشئ متعينة تقع

في جواب السؤال بما هو تحت العلم التسوال اسم واعلم ان فرقابين علم الجنس واسم الجنس من حيث
المعنى ومن جهة اللفظ فالاول ان علم الجنس موضوع للماهية الحاضرة والثاني للماهية
حيث هي بمعنى ان الاول موضوع للماهية بحث اذا استعمل دل على الماهية وحضورها
فيغنى عن التعريف بال والثاني لا يدل الا على الماهية فلا يغنى عن ال وهذا لا ينافي انه
لا بد من الموضوع فيهما لانه لا يوجد لموضوع محمول واستعمالها في الفرد حقيقة من حيث
تحقق الماهية فيه علمي ومفحة في محمول شمله وبهذا تعلم ان الاول للمص ان يقول ان دل
بنفسه على الماهية الحاضرة واما قوله ذي الماهية ففيه ان صاحب الماهية هو الفرد فان اراد
الفرد المعين فهو الحاضر الذي ذكره بعد وان اراد الفرد من حيث فوق اسم الجنس يدل عليه ايضا
بنفسه على ان اسم علم الجنس يدل عليه ويمكن الجواب بان ذي اسم اشارة الى هذه الماهية
الحاضرة واما الثاني اللفظي فهو ان علم الجنس يمنع الصرف لعلته اخرى مع العلمية كالثاني
في اسامته بخلاف اسم الجنس وهذا في الحقيقة دليل على الاول لان الاول خفي لا يظهر بنفسه
وهو ما اشعرنا ان اسم تعريف اللقب والكنية يشمل ما ينبغي بهما والتحقيق ان يقال ما يمنع
اولا فهو الاسم مطلقا وما وضع ثانيا فان اشعرنا مع او ذم فقلب وان صدر باب اول
فكيفية قيل اوابن اوبن والافهم اسم كما لو وضع لمزيد عمر و اشارة اليه
اي اشارة حسية بحاسة البصر فاستعماله في السمع من الاصوات والمعاني الحاضرة ذهنا
محاذ وتكمل الى من اظن صدق من تاء الدين السبكي في ثا التخصيص انه قال لا مانع من انه
حقيقة فيها ايتم فقلت التبادر من ملامات الحقيقة والتبادر من اسم الاشارة للموضوع
ثم يوجد في بعض النسخ بعد الكلام على اسم الاشارة وقبل الموضوع ما نصه فان قلت لم
قدمت اشارة الموت في الذكر على اشارة المذكور ثم جئت باشارة الموت ثانيا فقلت
كذلك هذا وهانا وهانا قلت وكذا هذه وهانا فقدت الاصل وهو المذكور وصلت
النظير بنظيره وهو هذه وهانا قلت الذي دعي الى ذلك ضرورة الاختصار فاني قلت
وتبنيها والذي ينبغي من اشارة الموت انما هو قالا هذه فلو قلت ما ذكرته لاحتجت الى
ان اقول وتبنيها ذواتا فان قيل فعمل قلت كذا وهانا وتبنيها واستقلت هذه كما
استقلت غير هار في الفا التي اشار بها الى الموت قلت لما كانت هذه الفا التي اشار بها الى الموت
الموت لم يجر من سكرها ولما كانت تاهي التي تبنيها بحيث تركها وفي قدس تبنيها نظر اما اولها لم يجر هذا
التعبير الذي ورد عليه التسوال واما ثانيا في جواب لا يتقعر لاجل ان كان يقول كذا وهانا وتبنيها وهذا فلا
يخفى هذه ولا يتقعر الاختصار لعله يقول لما كانت مشهورة لا يربا سبب تأخيرها لكن
هذا ترجيح لا يصد للاعترض وقوله اخر اولها كانت تاهي التي تبنيها لم يجر هذا فاجتهد
يقول لم يجر او لم يما سبب هذا فبال طاعاضا لم يحتمل ان تكون الولا استقلت

ويحتمل انما الحال اي امتناعها والحال انها معروفة بغير الحان جهاد ذاتي لا متولد من التولد
به بعد لون كلف عدل الحفظ الرب لما فيه من مهابة المسمى واجلال ان يعدل غيره
فجعل الفكر ارا قولا لكن ليس تكرارا ثقيل ابل حسنا للثبوت في سره المشهور
لاخوات وذوات ولم في لغة خبر وفي اختي الاشارة مطلقا ظاهرا بعده ان معني
الاطلاق ستواء كان في النذر او في غيره مع ان اسم الاشارة لا يلزم وصنعه بما فيه الابدان
يتوصل باسم الاشارة الى نداء ما فيه ال كما يتوصل الي وقد يتبادر اسم الاشارة وعدة
ويغت بغير ما فيه ال كما يظهر لمن راجع الاشئ في غيره عند قوله وذو اشارة كاي في
الصفة فليست تنصرف اقول يحتمل انه جمع مرفوعة اي
كل مرفوعة وان جمع مرفوع لان وصف المذكور العاقل جمع بالالف والتاء معاملة
لمحسنة بماملة الموت كايام معدودات كما وصفته نظما ونثرا في كتابه الازهرية ان
قلت ذكر مواد الازهرية تعيين الثاني وانما يصح الاول لوقال عشرة مجدي في التاء
قلت حقا هناك انه يصح وحمل ذكر العدد للموت اذا كان مذكورا والمراد بذكره
كاحقة النوى ان يكون بعد العدد وتيسر الة عشرة مرفوعة فذكره قبله كالتعم فتم
يقول الفقهائين التوضو ثمانية ما اي اسم هذا جنس حقيقة يتا على ما حقه
الرازي في حقائق الامور الاصطلاحية لا كالجلس قد سبق تقريره موصفا قديم الفعل
فلا يجوز تقديم الفاعل خلافا للكوفيين والاخفش فان قدم فمبتدأ ولا حاجة في قولها
ما لا يحال ميثا وشيدا يرفع مشي لاحتمال ان كان محذوفة هي الخبر اي يكون وشدا
ويحذفها وينفون الخبر ويروي بالنصب اي مشي ميثا وبالجري بدل اشتمال ان قلت
هذا التعريف يشمل زيد من قائم زيد قلت اما على مذهبي الكوفي من ان زيدا فاعل
مقدم الخبر وان لا يشترط الاعتماد فلا ضير واما على قول البصري من ان زيدا مبتدأ
فمؤان قدم عليه شبه الفعل اسند اليه لان الاسناد للضمير لا يعتبر في مثل زيد ضارب
لكن تقدمه كالتعم اذ رتبة الخبر التأخير والمراد مقدم اهالة تقدم قال العلامة الطحطاوي
عن السند الصنفى ان التعريف غير مانع له قول مفعول المفاعلة كضارب زيد عمر اذ كل
منهما واقع منه فعل اه قلت ويمكن ان يحاك بان المراد بالاسناد ههنا الاسناد
الجوي وهو ضم كلمة الى اخرى على وجه الشان فيه القائدة والفعل مع المفعول ليس الشان
القائدة به ولو قال المصنف هو الاسم المرفوع لخرج هذا واغنى عن الجواب السابق الذي هو
خفي بخلاف في التعاريف ان قلت كان يلزم الدور لانه اخذ الحكم المتوقف على التصو
في التعريف المتوقف على كل ما فيه التصو قلت وصحت في كتابه الازهرية انه لا بد
لان الرفع هنا ليس حكما للبعد وذي توقف على تصوره المتوقف عليه حيث اخذ في الجد بل حكم

الاسناد
المراد به

للاشم الاعظم بعد ذلك وجدت العلامة ابن قاسم في آخر كتابه على الجمل على الورقات
تتم من نحو هذا قوله الحمد كعلم زيد ومات بكره اقول وصرح الشيخ خالد في ثم ازهرية بان
علم زيد من باب استناد القائم غير الواقع منه فقلت وجهه ان العلم صفة يوموها المسمى
في الشخص كالشخص السواد لكن انت تعلم ان اللغة تنبئ على الظن ولا محالة ان العلم في اللغة واقع
من العالم كالضرب الواقع من العنابر خصوصاً اذا كان بزيادة نظر ومعاينة هذا
وانما كان فهو من باب مات بكره وضرب عمرو فيقال للمصم لاقائده في ذكره معها وكانه راي
الاول واشار الى انه لا فرق بين ما يحصل فحراً او كرهاً كالموت وغيره كالعلم لكن الاصل ان يولد
يوصف من الواقع كما انه لا يوصف من القائم غير الواقع اعني تختلف الروايات فكان يقول
نحو مات بكره وضرب عمرو ومات بكره زيد وتختلف الروايات ومن جملة الشبهة النظر في المعتمد على
اسم شك واعندك مال فلك ان تجعلها مبتدأ وخبر او فاعلاً ورافعاً لكن الظن على الثاني ان الفاعل
المتعلق وهو لا يخرج عن الوصف والفعل شرعت من هذا اي بعد ان ذكرت مقدمة
النحو التي تنفع فيه كتعريف الاسم والفعل وعلامتهما فانك لو لم تعرفهما ما عرفت الفاعل بانه
اسم اشتد اليه فعل هذا وما ليست حاجته النحوية قوية تعريف الكلام والتطويل فيه وفي
اجزائه من اللفظ والصوت والمقاطع بل يظهر ان تعريف الكلام السابق ليس قاصراً على
اصطلاح النحول هو عرف قائم كالعامة لذوات الارباع اذ الكلام لا يقال عرفاً باللفظ المقصود
بالباقائه فمن حلف لا اقول زيد كلاماً لا بحث الابه مالم يرد مطلقاً المحاطة او يقول لا كلمة
مبدون النصيب بكلام لانه كثر استعمال ما كلمته فيما خاطبته فصلاست غالباً ومن
غير الغالب خبر كان واسم ان ومنه الفاعل المنصوب نحو خرقي الثوب لثوب السمار وكسر الزجاج
الحجر وهو سماعي قال ابن مالك في الكافية ورفع مفعول به لا يلبس مع نصب قبل ورواها في
وذلك لان رفع الفاعل لازالة اللبس كما يأتي تحت امن فلا ضير في نفسه ان سمع كقوله
مثل القنا فذهبا جون قد بلغت نجران او بلغت سنواتهم حجر فجز اسم بلدة
ومعلوم ان السنوات هي التي تبلغها هذا على ظاهره من ان المنصوب فاعل والمرفوع
مفعول وذهب بعض المحققين الى ان المرفوع فاعل اصطلاحاً والمفعول منصوب اصطلاحاً
وفي قلب لان الواقع بالعكس وكأنه يقول قولهم على جهة وقوعه منه او قيامه به اعني وقيل يقدر
الاعراب ما نفع من ظهره الحكمة التي جوزها ظهور المعنى وعلى الاول كان الانسداد للمصم
ان يقول في المرفوعات لانها اركان الاستدلال فيزيد في الغلبة ايضاً ثم جعله المنصوب
فمنعاً منه بعد ان ما سبق لنا في الجواب عن اعتراض العتقوي لانها تابعة في العبرة
والغضبية اي فآخر التابع المتردد من التبعية فلما يقال كان يقدم تابع
العبرة لانه لسر متعقبا بل ذاك امر واحد متردد في التبعية لشم هذا ظاهر

في الجور والمضاف واما الجور بالحرف فتاخيره لانه منصوب بالواسطة لاخر من اقوال
 كلا الامرين موجود في اسم كان وخبر ان بقاء على قول البصري انهما معمولان لهما لا مرفوعا
 بما كانا مرفوعين به قبلهما فعاملهما اللفظي وقد يحصل اللبس فيحتاج للفرق بين الخبر والاسم
 في نحو كان الضارب الآن القائم الاسم فعلى ان الضارب اسم يكون مفعولا كذا فيحكم
 عليه بالقيام وبالعكس وبالعكس وكانه راى نذرة هذا او اراد بالعامل اللفظي المضاف
 لا الطارئ فانه يزيل حكم العامل المعنوي وهذا وقوله النون ليس معناه انها طارئة
 على المبدأ والخبر في تحقيق التركيب وان العربي يقول ولا زيد قائم ثم يقول كان زيدا قائما
 بل المراد اننا نحكم بذلك تقديرنا من حيث ان الفرض الاصل في ثبوت القيام الزيد والتقدير
 بالمضنى مثلا طارئا زيدا فاذا زال اللفظي وعاد المعنوي كان رجوعا للحالة الاصلية ولا
 يقال ان المعنوي طارئا على اللفظي فانزال حكمه بل يقال ان الطارئ على الاصل زال تماثل
 لجوز زيد قائم فنقول زيد مبتدأ فان قلت ثم زيد ففاعل لا مستأنف تقديم الخبر الفعلي
 مع بقاء المبتدأ بحاله وخالف الكوفي فيهما زيد قائم في الحقيقة قائم مستند للضمير كمن
 لما كان لازما لحالة واحدة في السكك والخطاب والغيبة كان هذا الضمير كالعدم ذكره الانما
 الشكاكى عفا الله عنهم مخير لمفعول لم يستفاد على ان الضرب في توكل ضرب عمرو
 لا واقع منه ولا قائم به بل واقع عليه ومثل هذا في نحو المفعول على الظم واما قولنا ان
 مصدر ضرب المبني للتحريك هو الضرب بمعنى المضروبة اى الكون مضروبا وهو وصف عمرو
 قائم به فتدقيق لا ينظر اليه واما قول نجم الائمة الرضى انه خارج بقوله على جهة قيامه به لان
 المراد بجهة القيام طريقه وهو صيغة المبني المعلوم فانما يتم لو كان ضمير قيامه به للفاعل
 كيف وهو يوجب دورا باضا المرفوف في التعريف بل الضمير المطلق الاسم فلا غناء عما
 استلناه . والتقدير صنف فاذ ذلك لان اسم الفاعل انما يعمل معنئ او قد يكون
 معنئ محذوف عرف فيشحق العمل الذي وصف وائتبع الموصف عن الفعل الاول
 حذف هذا لانه ليس من التصرفات بعد التقدير فتأمل كما لا يخفى في المذكور اى
 بالبيان من في الحرة والسواد والظم ان المراد وغيرهما كالصغرة فقه الثقاء فائدة زائد
 بعضهم في تعريف الفاعل ما استند اليه فعل تام قال لا فراخ اسم كان فاعترض بان اسم كان
 لم يستند اليه شيء وانما كان مسندة لمصدر خبرها فمعنى كان زيدا قائما كان قيام زيدا قلت
 هذا رجوع لكان التامة وكل ما في الناقصة فلاحسن يقال كان لم يثبت بها كسناد
 اصلا بل هي رابطة اما دالة على الزمن فقط او معية على حدث ناقص وهو كونه على هذه الحالة
 اى كونه قائما ففى رابطة بين الشيء وصفته فالحدث الناقص هو الرابطة بين الامرين لعدم تمام
 بدونهما بل واذا تأملت ما سبق وجدته بين الفاعل المعنوي والاضطلال على نحو نسوفا

وهي تاجمها في ضرب زيد وينفرد الاول في مفعول المفاعلة والثاني في ما عر ولعمري بانه
اقول ذكرت في كتابه الازهرية اوجها سبعة في الترتيب
ولكن الحسن انما هو موقوف لامورة ولا ينفية لانه غني عن تقدير ومع ذلك الغرض حاصل وهو
تمييز الكلام السابق عن الكلام اللاحق كما حققناه في الاعراض المسروقة في كتابه الازهرية
في باب المبني ثابت الفاعل بمعنى ثابت في صيرورة ركن الاستناد من حيث ان حتى
المبني للمجهول ان يكون مبنيًا للمعلوم مستند للفاعل ولا يعدل من ذلك الالفة كالمجهول
او التجهيل وهذا الالفة في انه بعد بناء الفعل للمجهول يكون حقه الاستناد للمفعول ولا
يستخرج للفاعل الامجاز كما حققوه في افعم السيل وسيل مفعوم والاصل افعم السيل الارض
اي ملاحا فبعد بناء افعم للمجهول حقه ان يستند الى الارض واستناده للسيل من الاستناد
للسبب لانه ثبت في كون الارض مفعومة فتدبر . فاعلم من اضافة المصاحب
لوحين قال الفاعل كلاًهما سنازع فيه لان مفعول الم يسم فاعله صار مفعولاً عليه
لثابت الفاعل او اقول هذا وجه صحة لا يدفع الاولوية يكون مفعولاً وغیره أي
لان المتبادر من المفعول انما هو المفعول به ككثرة دورانه في استناد الفعل بزيد بالفعول
المادة من حيث هي وان كانت للفاعل هيمنة مخصوصة والمفعول باخرى كما هو ظاهر
ولما فرقت من حده ان يصريح في ان قوله وغيره ليس تمام الحد ولا وجه لما المانع من انه
من تمامه اذ هو مما يوضح المفعول به وان لم يكن للاحتراز فالاصل في القيود بيان الواقع
على انه يمكن انه للاحتراز عن الفاعل المجازي نحو بنى الامير البلدة فان الاصل بنى عملة
الامير البلدة فحذف الفاعل الحقيقي واثبت الامير منابه للعلاقة السببية وان ذلك
لا ينافي في الفعل الثلاثي كمثل فتح المجمع فاعلى هذين اي فلما اراد ان ذلك الفعل لا ينافي في الثلاثي
كما هو متفق هذين الوزنين يحتمل انه بالاختصار لم يثبت عدم ارادة هذين الوزنين فقولنا ذلك اي ذكرنا
من الوزنين نال . وادخل من هذا وهو انهم اقبلوا لان الاول هو فاعل الفعل المذكور
ان يرفع وصفه ويقا به وصف الفاعل يجوز نصبه لانه مفعول معنى لكن لا ينبغي ان ذلك
لا يكفي للاسما . فانقلبت الالف ياما لا ولي فزجعت اليك الى اصلها لانها انما قلته
الفاعل كما انقلبت ما قبلها وقد زال الرفع من مصدره وادخلها في اولوية بينهما
او يجوز وبغير الثالث وحده على التحقيق كما ان النصب محلا للمرور وحده بدليل ظهوره
عند نزاع الخافض والمجاز واسطه فقط . فانه كناية عن المصدر كقولنا كناية عن الحق
المرتب فيكون من نيابة المفعول به لكن يحتاج لتضمنين عن معنى ذكر او ادعاء حذف
المجاز وهو ان الماثل عن شيء فمن علم يعرج عليه المص والكناية هنا ما كني وعبر عن المفعول
لا الكناية اليسانية لان الخافض كنههم بهذا تعليل للعلل مع علته قبله . ترشاه

في العفو قولك في حسن الاتباع بالدية في قوله فاتباع بالمعروف دون الاول
لان الضمير عليه راجع للاتباع المفهوم من الاتباع من الظروف المتضمنة اي حتى يصح
بالنيابة الفرع اي التفتيح في الجبل مثلا نعم ان قدر لا يؤخذ بمعنى لا يفعل
فكون تضمينا وهل هو قياسي او سماعي خلاف حتى بعضهم ان النوى وهو شراب كلمة
معنى اخرى سماعي والبيان قياسي لانه تقدير عامل لدليل وهل الكلمة المضمة حقيقة
لانها متعلقة في معناها ملحوظة لغرضها وحجازه لانها اشترت معنى غير هذا اشتعلت
فيه او جمع بينهما هذا والظن ان يقال التضمين الحاق مادة باخرى لتناهيها معنى
تحوّلين كما البحر الحق بردين لان الرى كيفية للنفس سببها الشرب وهو بلاغ الماء
او اتحادهما نحو واحسن بي الحق بلطف ولطف المولى واحسانه واحد فيما يظهر وقولهم
اشرب كلمة معنى كلمة اخرى يعنى اختلاف المعنيين فلا يشمل هذا وعلى ما قلناه فهو
حقيقة جزئية واستدل المخالفون اذ اقول يمكن ان تأتي الفاعل ضمير في اتبع للرجل
المفهوم وذو النصب على الحال وفي الآية ضمير الغفران المفهوم من السياق غاية انه انما
المفعول الثاني كما قيل واتبع قدر وارسل المستطير المنشتر على ضمائر اليمين اي على
ان في يمين ضمير اليمين واقول الاحسن في الذوق ان الضمير للظلم المفهوم من قوله
يسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين الظلم بمشاهدة ما ترتب عليهم من العذاب
ويشذخو اكلوني الراعيث لا معنى للشذوذ لانه الغنة قوم يلعبونها فان سمع من
غيره ما يوافقه اول بما ياتي اخر الشئ وانما يقال الشاذ في كلام وقع من عربي يخالف
للفظة ولم يمكن تأويله فالمتاويل مقدم على التشديد ولعل الشيخ اراد بالشاذ مقابل
اللفظة القصيدة المشهورة لانها عمدتان هذا مجرده لا ينبت فان البسطة يحذف الجذر
ايضاً وهو مؤمن يعق ايماناً كاملاً وحذف القيد تقطيعاً على حد ليس من استثنى
من الراجح ولا نقول ان الايمان برفع حال المعصية يعود لاقتضائه انه لو مات حالها
بوت غير مؤمن بفتح الشين هو الفعل وبالكسر المكان والمجازي نحو الشمس
فيل معنى كون تأنيثها مجازيا انه خلاف الاصل اذ الاصل ان اللونث فرسا ولكن يقول
قبو مجازيا بالاشتقاع ودكان النوى يطلق عليها مؤنث لمشابهة اللونث الحقيقي
في استعمال العرب فبما مل فحذف احدى التاوين وهل هي الاولى لان التثنية من
نفي المادة او الثانية لان الاولى اتى بها الافادة المضارعة خلاف ان لغوا
بذاتها خلف العهد بدليل ما بعده نسيت عهدي ولم تعبأ بوثقي تبأ فعلك بالمفقود وهو
وانت انما استندت الفعل بلحن الخ يعني أنه في ظاهرها صناعة
النحو انما هو منه بد للجمع والافق صرحوا بان الجمع من بانية الكلمة فالاستناد اليه

مكتبة
الشيخ
الشيخ

لست من حيث انه جميع بل لآثاره فقولك قام المحمود في قوة قامت هند وهند وان قلت
ما ذكره المقصود في جمع المذكور الموثق السابق مع وجود التذكير في الاول والثاني في
الثاني قلت نعم لكن لما سئل فيها بقاء المفعول والمفعول كالشيء واحسن الوجوه انها ان الظن
بدل من الغنم وكانه بدل عنه للفعل بينهما بالتجويد والساكن ان البدل يملحق بالمبدل منه
عن القوامل للفظية كان عليه ان يقول سير الزائدة لا دخال نحو يحسبك درهم وخبر
خالق غير الله وكانه رأى ان الزائدة كالعدم بخبر اعتمد خرج الاعداد المشروطة فانها بمنزلة متوقفة
كما سبق . وهل من خالق غير الله خالق مبتدأ مرفوع بضمته منع من ظم سوراء فترك حرف
المر الزائد وغير الله صفة والحق محذوف اي لكم وهذا الظاهر من قول بعضهم ان غير خبر ولا يستحق
ان يرزكم خبر لان هل يزدحولها على مبتدأ خبر فعل لانها اذا دخلت عليه جعلته فاعلم
لما يقتره المذكور كما لو اتى هل يزدحولها على غير فاعل اغنى عن الخبر وقد اعتمد
على الاستفهام فيكون من الثاني وكان المقصود من الاول انه ليس المقصود الاستفهام عن
الخالق لغير الله بل عن وجود خالق موصوف بغير الله فلتسأل لانها متساوية في المعنى
لاحد صها وهو لا يتبادر عن ذهن جملة اقوال ومنها ان المبتدأ والخبر ترافعا ومنها غير ذلك
قيل والخلاف لفظي لا ثمر له واعتبر منه بعض المشايخ بان له ثمره في نحو قوله تعالى ارباب
انت من الهى يا ابراهيم فان قلنا انها ترافعا كانت معمول زاعب فيصح تعلق من الهى برب
وان قلت المبتدأ مرفوع بالابتداء فهو اجتنى عن الخبر لا يفعل منه وبين معمول فهو معمول
لمحذوف اي ترغب عن الهى اه قلت انت هنا فاعل اغنى عن الخبر فهو معمول لغيره فاقول
التمثيل بنحو من ارب في الداء المرفوع فيه مبتدأ على الامة لعدم الاعتماد . ومنه يستفهم
اي لانه على حذف ان وسبق ان السمعادى يرى ان السمع نفسه مبتدأ لانه ازيد به الارتفاع المستقل
فهو اسم كالمصدر ولم اقل لانه لكن القوم عبروا به وارادوا الاسم ولوتا وبدا لا بد ان
يعتمد على نفي او استفهام وعدمه قليل جدا خلافا للاختلاف الكوفيين ولا جهة في قوله
خبر بنو الحب فلا ذلك لعلها بمقالة الهى اذا الطير مرت لجواز ان بنو مبتدأ مؤخر ولا يقال
لا خبر بالمراد من الجمع لاننا نقول فعيل على صيغة المصدر كمنهيق وصهيل فيجوز به من الواحد وغيره
قال تعالى الملكة تغدو ذلك ظهر قال الشاعر همن صديق الذي لم يشب فلنفس كذا ان تعرب
قائم مبتدأ لظن انه يصح انما مبتدأ ثانيا والجملة خبر المبتدأ الاول وهو زيد فمن ثم المستقل
بالقاعدة فاقول ان الاول الوصف المعتقدان تطابق مع مرفوعه في الافراد كما يكون
المرفوع مبتدأ مؤخر وانما فاعل اغنى عن الخبر فان تطابعا تشبيه وجمعا تعين الاول لانه لفظ كالمصدر
البرغوث فان افرد الوصف مع تشبيه المرفوع وجمعه تعين الثاني لوجوب مطابقة الخبر
بخلاف الفاعل الثاني فبعضى عن الخبر مرفوع وضمه امينف اليه المبتدأ نحو قول ابن نواس

فربما سوف على زمن ينقضي بالهم والحزن. انما هو الحلافة في عاشق في امن من الحزن
 فقد تله على زمن نائب فاعل ما سوف انقضى عن خبر غير وكان المص لم يتعرض لذلك لقلته اولانه
 رأي ان المصاف والمصاف التي شي واحد يحققها مركب اضافي فكان الرفع للمضاف على
 اني اقول يمكن ان غير خبره بخبر فاعل اي انا غير ما سوف واعتبرت في كتابة الازهرية بان لو كان
 كذلك لقال غير لسف اسم فاعل ايسف اي حزن وتقصير واقول بحاج بان ما سوف بمعنى
 او انه بمعنى فاعل على حد حجابا مستورا اي سائر انعم على هذا ليكون نسيا لا سفز هو فقط
 بخلاف الاول فانه عام اي لا يوسف على زمن نال ولا يندد بكرة انمخلاف الفاعل
 فانه يكون نكرة نحو ما في رجل وقول ابن الحاجب ان الفاعل يخصص بالكم المتقدم عليه فيه
 ان حيث كان الحكم هو المخصص فقد ورد على غير مخصوص والفروق بين الفاعل حيث جاز نكرة
 بالمستوعب والمبتدأ حيث لا يكون نكرة لا بمسوع ان المبتدأ اذا سمعته النحاطب نكرة نفع عن الكلام
 لا بتدائه بمجول بخلاف الفاعل فانه سمع الفعل اولا فاصفى الكلام ذكر جميع ذلك العلامة جرت في
 الفنازي على المطول اقول كلامه يقتضي انه متى ما تقدم الخبر كان ذلك مستوعبا لانه يدفع
 النفرة مع انهم لو لا يكون مستوعبا اذا كان ظرفا او جار مجورا ومختصين او محالة بل قالوا
 ان المستوعب انما هو الوقوع ظرفا والتقدم لحوق الالتباس بالصفة لا دخل له في التسويغ يقتضي
 انهم ان المتأخر لا يكون مستوعبا لانه لا يدفع النفرة عن المجبول وكذا كون الخبر من خوارق
 القاعدة اللمت الا ان يقال هذا المستوعب يكثر بالنظر الى الرجوع ثم اعتراضه على ان ابن الحاجب
 يمكن دفعه بان معنى قول ابن الحاجب ان الفاعل يخصص بالحكم المتقدم ان تقدم الحكم
 مستوعب لوقوعه نكرة لكونه يدفع نفرة النحاطب فيرجع للفريق الذي قاله ولنا في هذا المقام
 كلام نفيس جدا في كتابة الازهرية مع العلامة ابن تيمية وشيخه المتفقين وزيادة على ذلك فاطلها
 ان شئت وعليها ولعدد مؤمن اما الخصوص فللوصف بمؤمن واما العموم فلان المراد
 كل عبد مؤمن بخلاف رجل صالح جاء في فليس الا لخصوص بامل نرجع الى الخصوص والعموم
 انظر الى صنع في وقوع الخبر ظرفا وتقدم لام الابتداء اسم كان اي الاسم المصاحب كان
 المجبول لما وكذا قولهم خبر كان ويزيد هذا ان اطلاق الخبر عليه باعتبار ما كان ففصل ما ملا
 والافا سلام عليك وهو ان يكون ماضى زوال ان جمعت الثلاث في قولي
 يا ملجأ من لا يزال ملجأ ارحم اللذعن حبه لا يزال خارجا على لا يزال اخذ لا
 فامنه قربا ببطه الرسول هذا كنت كتبت في حاشية الازهرية ثم انايت اجسم ان اقول
 يا رحمان لا يزال رحما ارحم اللذعن يا بكم لا يزال ساء دنيا بل لا يزال اخذ لا
 فامنه عنوا ببطه الرسول بعد ما فيه تساهل لان كان انما حذفت بعد ان المصدرية
 فقط وما انما زيدت بعد حذفتها عوضا عنها وكذا بعد ان الشرطية في قولهم فعل هذا ام لا

مطلب
 الا بتدبا بالكرة

وأصله ان كنت لا تفعل غيره قال فامر بالتحقيق اللغوي قالوا حجة الى اعتبار كان بل المنقح
المجول خبر الجملة الشرط وما على حد ما في احوال من البشائر احوال فليست بل
ولو التقييد بما لكونه راي الجواز الشائع المشهور والافتحاف كان في غيرهما من لد
شوا قالي ائتلتها اي من لد كان شوا مهمة اي بحركة اللام للهمة للاعتناء بها القيا
ابن مرداس احد القتيبة رحلوا الله عليهم عبد الشيخ عبد الرحمن الاخضرى كما ذكره آخر شرحه
اربع الادوية ويجوز فيها محذف كان وخبرها في الاول اي كان في علمهم خبر ونصها
بتقدير فيجوزون خبرا ويجوز مكسور ما قال الله وذكره ظلمن قال ان لا يقع بعد النون
ساكن اي لانها غير كسرة لالتقاء الساكنين فتعوى بالحركة فلا يجوز حذفها وفي الحقيقة
المذكورة السماع والافكانات تحذف ابتداء ولا تحرك ثالثة تاتي في كان زائدة وهي
جواب قولهم فعل لا فاعل له وكذا افعال اخر منها قلما وكثرا وقصرا وما طما قلت
والظن في هذه انها ليست افعالا لان قلما انسلخت عن الفعلية وصارت اداة نفي
بمنزلة ما وقد اوصحت هذا في اول كتابه الازهرية ونجحت بقية الافعال فاراجع اليه ان شئت
ولبحث كان فان فيه هناك دقائق قاسية لا مانع من ان دام زيد يجي من التوضيح
كما اخبره لا مانع من ان مادمت حيا فاعل ونصب على الحال وفرتهم لا دليل عليه افعال
المقاربة تغليب اصطلاحها والافعال الشيع اكثر ولعلمهم لا يحظ ان كانا شاعر او ام
الباب فقلنا اقسامها التوجيه وهي انشاء وما بعده وما قبله اخبارات . باحكا
كما لا اقران بان وعدمه وكونه مضارعا وكونه رافعا الضمير الاسم على ما يقرر في محله
يصح وهو الخبر المحذوف وتكميل معمولي الظان وما بعده معمولان تان اي
ويشترط في عمل التكميل معمولها وعطفه على ما قبله كما هو المبدأ ويقيدانه من شروط افعالهن
اي الثلاثة الا ان يقال المعنى الشرط المتصاف للعلل على سبيل الاجمال فتأمل
فاما ما قدمها هنا اهتماما بها الطول الكلام عليها وقدم في المتن لان الاتفاق في الجمع
بين احداى وبين انما تصناف لمتعدد صوحا اي ان اعراب مترج في العمل
وان كان احتمالا في العمل فالمراد بالصراحة ان يكون اعراب العمل مترج . مترج مبتدئة
بالاصناف وقوله وخيم خبر مترج والمترج محل ترفع فيه الدواب وتاكله والوخيم ردى الظفر
اصلها ليس الحسين او ان يشير الى ان المحذوف حين كان هو الكثير لا الاراق لسفرك
اي بالله وخيمته على ما ذكره ما عاتى المراد كرم كرفسه والمرو يصلى المجلس الصالح
ومنها اذا الجوز لم يرفع خلاصا من الاذى فلا الحمد كسوبا ولا المال باقيا ومنها
الارغوا لمن كنت مشيئة واذن بمشيت بعدهم ومنها ان الظان الجي
لي قال خلعتك لا تنفق ذراعا فاني انا اولي بك منك ومشتك .

يا قلته انك من استأمر مغرور فاذكروهل فتعفنك اليوم تذكر الاستقدار غير اذ ان
فيسمى المفسر اذا رتب اسير الى غير ذلك ما المستقيم فان واجبه الفتح لانها في محل مفرد مبتدأ مؤخر
وما قبلها خبر مقدم وهو اذ واذا وحيت لعل الاولى مدح اذ لانها انما تصناف الجملة
قطعية فلا يقع بعدها ان يفتح ان وكسرها فالكسرة ظاهرة والفتح على انها في محل مفرد
مبتدأ خبره محذوف اي حاصل الجملة جوب الشرط او مضافه اليها اذ الفجائية وهي في محل
عامله محذوف فتعديده فاذا زيد قائم فاجات وقت قيام زيد وانما تصناف اذ الجملة اسمية
وقول النوب كنت اظن ان العربة اشده لسعة من الزينور فاذ اهواياها تقدر فاذاهو
ساورها تحذف الفعل فانه فصل الضمير والكثير فاذا هو هي وانكر من الاول في مجلس لم يكن قبل
وهي سبب مودة كما بسطه المصنف في المعنى فعليك به خبر عن قول نحو اول قول لان فعل التفسير
بعض ما يضاف اليه وفاضل القولين واحدا قول لا حاجة لهذا لانه حيث كان القول
خبر عن القول فالمبتدأ من الخبر معنى ولا يتصور ذلك بدهية وليست مغفلة القول اي
لست منه موبة به فلا ينافي ان الخبر مرفوع بالمبتدأ وفي ذلك قال اخونا الفاضل الشيخ احمد
السيامي ايها الحاذق الذي حاز قها في علوم كاليه نور اعتناء جملة حكوماته يقول ولم
تعمل ما الذي يزيل خفاء فاجتبه يقول بالضماء ينظم كذا زاد حسنا نظمه وهما
بده قول في عميد لربيت مخبرا بالحكي يحلو النماء قال هذه المحقق ابن هشام
في كتاب يعطى اليبس غناء خبر لا هو معمول لها ان كان اسمها مغربا او ميبدا عند
غير من اعانهه فيقول مرفوع بالخبرية وجهه انها لما تجردت عن العمل في لفظ الاستماع
كونه بلسانها فهو عن الخبر وهي ويجب تذكره لانها تنفي الجنس النفي افراده اي نفي بعض
الاحكام عن جميع افراده وهذا لا يعقل في المعرفة لانها متشخص كذا قال الرضي لكن لا يخفى انه
لا ياتي في محمول الجنس المعارف ولو ظرفا بخلاف ان لان لانها علمت بالجنس علمها
انها منصرف والجامع التاكيد فان هذا بتاكيد النفي وتبيك لتاكيد الاثبات وقيل هو من
عمل النفي في النفي ناهية هو وقوله نافية من الاستدلال ما هو كالاته والفعل
حقيقة المتكلم وتسمعا للدعا بجامع مطلق الطلب ان لا يتجدد عمل ان اصلية
على حذف حرف الجر ومعمل المنع اي ما منكم امتثال امرى بان لا تسجد والباء في راجع
لكن باق المصنف اسلس وانظروا فاذرة زيادة لا ولعل والمعلم قائم بها الاشارة الى مشقة
خبره بحيث لا يسند اليه فعل السجود على صورة الاثبات بل على صورة النفي وكذا قوله انهم
لا يرجعون اي ان الرجوع محتج عليهم كل الامتناع بحيث لا يسند اليهم الامتناع والله اعلم
بأسرار كتابه فاستغفر الله العظيم وحوام اي محتج عادة ان قلت انما على الامتناع
الشرعي والاصلية والمراد عدم رجوعهم يوم القيمة بمحتج بالسمع قلت لا يناسبه قوله بعد

حتى اذا فتحت يا جرح فانه غاية لا تشاع الرجوع الى المراد الرجوع في الدنيا . لا على سبيل
 الاحتمال الى كما في القائمة عمل ليس قولهم فيها فاقية للوحدة اى احتمال الاحتمال لا فاقية
 في سياق النفي ظاهرة في العموم . كقولهم بالكاف كناية عن عدم قسائهم وقوله ولا ائمة
 يعنى ولا بنى ائمة الذين يعقون الحاجات . بقدر مثل او بتاويل المعقولة يمكن
 فالمراد بالبصرة مطلق بلدة طيبة وباني حسن رجل حسن القضا لما ورد ان قضاكم على كماله
 كحل فزعون موسى اى كحل جبار قهار ونجا اولواها بما مطلق رجل كريم . وهو لا ملام
 اى انه يدعولهم بان جميع الناس قداه غير مستحق المشتجب الحامل في الحقيقة اى الخرج
 والمراد الاتم على والواغل من يشرب من شراب الناس بلاد عوة . بما لا يعقل الابه
 المراد لا يعقل على الوجه الاكل والا فالمعقول فغفلة لا تنوقف عليها القاذرة والمراد ان
 لا يعقل تحققة في الواقع الامم وان لم يلزم ذكره وقد يناقشان بظرف الزمان فيشامل
 ذلك منها باب الاشتغال وتحمها بقوله والمنادى . فلهذا الفرقة اقول لم
 يفرد لما علمت ان قوله والمنادى عطف على قوله باب الاشتغال الذي هو من تمة المعقول
 ولعله نظر للصورة الظاهرية فتأمل . فاحرف بنى اى بحسب الاصل وليس حرف
 نداه لان النداء مفهوم من ادعوا واما بعد حذف ادعوا فبالنداء وهو قوله الاتى انها كالنساء
 وليس تاتيا حقيقيا اذ لا تنفع فاعلا هذه اذهب بعضهم الى ان النداء منصوب
 بآلياتها من ادعوا ثم ادعاء المص ان الحرف للتنبيه بحسب الاصل قد يمتنع في غير ما بين
 حروف النداء فلم يأت للتنبيه . والمنصوب باخص اقول الانسب بقوله فيما ياتي
 والحاصل على ذلك خبر او تواضع او بيان انه يقدر في كل مقام ما يناسبه فيذكر رابع معاشر
 الانبياء واحقرائها العدد وابين بنى ناسل وما قاله المص . هي اية وهو المنقول
 لا نورت حكمته ان نشبه الامم كلها النبياء واحدة النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم
 فلا يختص به الوارث واللائحة وارثهم موتهم فملك . واما ظاهرة انها في محل
 نصب باخص وهو قول قيل بل هي منادى بحرف تحذف ولا مانع من نداه الانسان
 نفسه وعلى كل فقول المص في تفسير انا افعول كذا ايها الرجل تحتصا من بين الرجال
 حل معني وليس القصد انها حال . او ياتي اى في التحذير وليس لازما فقد يكون
 باعد نحو اياك والاسد باصله باعد نفسك من الاسد تحذف العامل والمضاف فانفصل
 الضمير وحذف من فحصب الاسد . وانته خيرا فالقدر انته وافعل خيرا ويحكم ان
 خبر مفعول مطلق لانه اى انته انها وخيرا وعلى كل فهو اشارة لشبهه المشل في كثرة الاستعما
 المؤكده لعله اذ يرد عليه تفيد التفصيل كما ما نابع وما قد اذ ومفيد التشبيه
 كلى كتابا فاذ ان عضله . والمؤكد لعله هي نفسه بخوله على الف مرغا وغيره كانت ابني حقا

في عبادة والمراد به العمل
 المقدر وهو لا يكون
 تعقله على الزمان
 اى على السبيل
 الا شرف
 حقيقه
 الله

وكانت ترى الآخرين والاول من المؤكد لعامله اذا التقدير يتنوع مسا وتغذون فداء
والنعم ينيل من ابا واعترف عرفا وحقت بنوك حقا ويريد بالماكد ما يعيد مجرد حث
عامله لا المؤكد المشهور الذي يمنع حذف عامله ويدخل مفيد التشبيه في مفيد النفع
يقع عليه اي بحسب الاصل والافالمفعول هكذا المستاد در منه المفعول ثم لكثرة دورانه
والطلاق انما يطلق عليه مقيدا بالاطلاق ولكنك فعلت به فعلا رجايتوهم انه لا بد
من وجوده قبل الفعل وليس كذلك اذ يكفي ملاحظة ذاته في العلم ثم تسليط الفعل عليه
فما هو ان جعل السموات في خلق الله تعالى مفعولا به ليس من بابا كما قيل علم ان للمعدوم
شيوئا في نفسه كما هو من هذا الاعتزال وزدت ذلك ايضا حاثي غير هذا الجمل كره
الغير الفخر في هذا المفعول به لانه يؤكد لمفعول به ويرد عليه صيرت الضرب الضرب واعلم
تقول مؤكدا لماكد مؤكدا مشا وكالم في الفاعل وقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا
اما بتاويل الخافة واطاعا او ان عامله الرؤية المفهومة من ريك اي يحكمه رأيي
والاولا في قوله دلت الكلمة على التعليل فيه فتح اذا دل على كونه الالام وقال فيما تقدم
ويجب في معلق ولم يقل ويحيى فيه لانه اذا افترضا فليس مفعولا له فقله دره بل كل
منه امفعول به لكن بعضها وهو ترغوت ان تتكلمون مفعول بعد التوسيع بحذف الجار
ما لا يختص بمكان بعينه هذا يستعمل المقادير مع انه جعلها قسما مستقلا يجوز كون
مجرها الاصل انما اذا جعلت مجرى مبتدأ فاليمن ظرف مفعول محذوف هو الخبر والمجرى
تح بمعنى نفس الجريان لان مفعول يصلح للزمان والمكان والحادث والمعنى جريها ناصلا في
اليمن وان جعلت مجرى تاء لا من الكاس فان جعلت المجرى بمعنى الجريان تعين ايقم
ان اليمن متعلق بمحذوف والاخبار صحيح بالنظر لكل من البديل والمبدل منه اذ يتضح
الكاس خاصته في اليمن والجريان حاصل في اليمن وان جعلت المجرى بمعنى محل الجريان
فاليمين تح نفسها خبر كان والاخبار بالنظر للبديل دون المبدل منه اذ يقال محل الجريان
هو اليمن ولا يقال الكاس هي اليمن نال ما قلناه ثم انظر عبارة الله فانها ضعيفة
فقوله واليمين ظرف تخيير بها يعني انه متعلق بمحذوف خبر كما قال اي مجراها في اليمن
اي حاصل في اليمن والمجرى بمعنى الجريان كما استلغناه وقوله ويجوز كون مجراها مبدلا
من الكاس بدل لا مشتقال فاليمن ايضا ظرف لان المعتمد بالاخبار عنه البديل لا الاسم فيه
نظر لان قوله ايضا يفيد ان الظرف متعلق بمحذوف خبر كما هو الوجه الاول وعلت انك
الاخبار صحيح بالنظر لكل من البديل والمبدل منه فلا حاجة لقوله لان المعتمد بالاخبار عنه
انما هو البديل لا الاسم اي اسم كان المبدل منه وقوله ويجوز في وجه ضعيف فلهذا لا وجه
للضعف وقوله وذلك على اعتبار المبدل منه دون البديل العبارة مقلوبة بتمهات والصواب

على اعتبار المبدأ دون المبدأ من كماله. هذا ما اقتضاه في القاصر والمستغفر العليم
لأنه ليس باسمه بنى عليه حفيده. انه لا بد من رفع الفعل لأنه لو نصت كان بوجه ان
مؤول من ان والفعل وهو مقول براه فقلت المشهور في مثله انه معطوف على مقدر
مستوفى لا يمكن من كنهى عن خلق واثان مثله ولا يعرب معقولا معه ولا بد في المقول
من انه اسم مبرج ولا يرتك في الماثل لصغفه فقد قيل بانه متعاضد وقال ابن مالك واللفظ
من يمكن بل لا يمتنع احق بما في قامر معني لغا ان هذه الروايات متعاضدة
ما بعد فاعمل في ما هو العامل في على قياس ستر ولا يلحق في الاول ان اسم مع اسكر على الثاني
اشترع اسكر وعلى الثالث استمر لك مع اسكر وهو المتبادر يعني انه استمر لك انت واسكر
او المتعاضدة مع ضمير استمر يعني استمر هو مع اسكر لك وذلك لان المتعاضدة اما مع
او مع الفاعل فمن ثم سبق في واحفظوا لكم وشركاءكم ان المعنى امركم مع شركاءكم وقولهم
انا اعيتكم الدهر حال من امره فذكره اكل امره واليا ليا معناه مع امره الليالي
هنا كذا مع الليالي نوع امره فاعمل وقولكم اكلت الخبز وزياد من المتعاضدة مع الفاعل
وصف اي صريحا او تايلا كذا زيد من الروم وروما اي من اهل الروم ومنه الجمل في قوله
زيد الشيل لعة او والجيش مضطرب اهوى في تاديل مبكر او مجتر يا وامن مع متعاضدا
الطنع الشمس او مطلقا في الغم في حال حقيقة وقيل بل هو حال سببية والتقدير وظا
الشمس وقال مندر الا فاضل تليد الرخيش في الجملة متعقول معه او مضوي الجملة
يعني ما تضمنته واختلصته وليس المراد المضمون المشهور المقابل للمضمون فبهم متعاضدا
فالمراد بالضمك هذا التبعة وذكر المثال اشارة الى ان المدا على اتفاق المعنى اتفق اللفظ اختلف
ولو كان الروايات المحكي الذي هو فوق التبعة كانت حالة متظرة انا ابن دارة معروفا
اختلف في نحو هذا العمل العامل البسمة التبعة على التبعة انما يترك على كون ابن دارة حال كوني
معروفا بها او الخبر اي منسوب لداره حال كوني معروفا او محذوف اي حصلت معروفا او محذوف
معروفا وهو المشهور وعليه مشي في الالفية فقال وان تاكل جملة فمضمر عاملها ولا تعقل التبعة
اقتضى في واحق لان الفعل لا يرفع ولا ينعث متعاضد اتصال متعاضد في الاتي باب ظن في
المعنى وهو الاقصر يعني في الصفة اما لفظها اما لاقصر تذكره كما تعينه عبارة بعد
حاجب بالجو اما على فاعل ضمير وكسر الضرورة لان قبله في وجملته مثل لاسمه
يشرب ماء اليوم بين الضركم ذكره الجوني في الشواهد وهو متعاضد على ان الضرورة تعينه
ركات الارباب ولا اعلم الا ان او انه يدل من ضمير جوده وفاعل من ضمير حاتم فظنة
في نحوية وهو ما زاد على ركني الاستناد ولو توقف على المراد نحو فاعلنا السهم والارض
وما بينهما لا عين بقدرة فارسا قال الشامي على المعنى لا يمنع انه حال اي اعجب منه

في قوله
زيد الشيل لعة

حال فردوسيته تمت به ذكر انواع الحال اي وهون تمام الحد والامكان جاسقا
من اسمته امام اسم وفعل بخبرنا اضرب معروف بالضرب مثله في مؤكدة لتمامها لا للجملة
وكذا ان كان مشتقا لان المشتق عامل وعات عمر ظاهر انه من العو مثل كقات
من الغول مع انه من العتو والفعل عثى بالكسر كما يأتي له ولعل اسم فاعل كعاض ففاضل
على واحد من امور ثلاثة لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها والعامل في المضاف
اليه هو المضاف فيجب ان يكون عاملا في الحال او انه جزاء ذلك الجزاء في صحة حذفه فيكون
كالقديم وعامله العامل في الحال كانه عامل في صاحبها المضاف اليه ويغيد هذا انه لو كان
عامل المضاف في الاخيرين لا يصلح للعمل في الحال لا يكفيان فلا يجوز ورق الشجرة صغيرة
نضر لان عامل الحال هنا الابتداء وهو ضعيف لا يعمل في صاحب الحال والحال كما يأتي
ففاضل وحرر في صحة حذفه بخبرنا هذا وما بعده يغيد انه لا بد في الجزاء ايضا من صحة حذفه
والثالث ان يكون المضاف عاملا في الحال فانه على الظن ان اضارب زيد امس
جزاء وان كان اسم الفاعل بمعنى الماصي لا يعمل في المفعول به فهو يعمل في الحال لانها في تاويل
الظرف اي قولنا حال كذا في كفيها راحة الفعل لا ترى العامل المعنوي يعمل فيه فتح
الحال العامل في الحال والعامل في صاحبها وان كان عمله في الحال من حيث شبهه بالفعل
وفي صاحبها من حيث انه مضاف وليس اختلاف جهة العمل كاختلاف العامل خلافا لمن
يقول به في ضرب زيد عمر اقبه وبكر احسن وقد اوضحت هذا المقام في كناية الازهرية
حال من الكافي والميم بناء على ان مجموعهما هو الضمير وصح له ان يعمل لان المعنى
عليه لا معنى لهذا فالاحسن لانه مصدر وان لازما تفسير لقوله ثابت فليس المراد به ضد المنفي
هذا هو الاصل اي الكثير الغالب منفصلا جعله لازما نظرا الى ان المشتابه
بين عند الله تعالى وعند من خصته به وقيل هي منقلبة نظر الى المجعولين حال من الزرافة الاول
من يدها والقامة تضمها قيل بل هو ثابت بحرية ايضا ثبات منصوب بالكسرة
لانه جمع شبه بمعنى الجماعة اي جماعات ثم جعل هذا من مدخول رعا فيه نظير قول ابن مالك
وكثير الخوف في سعوفي مبدى تاويل بلا تخلف مشقة هو جميع من الخجج الخجج
الاول فالاول الكلمة الاولى منصوبة على الحال والثانية عطف عليها والحال في
المعنى مجموع الامرين اي مترتين على حد بابا بابا والروان حلوه ماض ويقتولون للاول
حال او خبر من اجراء حكم الكل على الجزاء كما منعوا اضرف حمرة للتاثير والعلمية وانما العلم حمرة
ابوهرقة اي لا بل العرا ظاهرا ان العرا صفة لمخزوف وليس كذلك بل مقدر ما اول
بالصفة حال اي ارسلها مفتركة اي مزجتها ولعل قوله اي لا بل نفسهم في ارسلها
الجار الى الجماعة والغفير السائر للارض من كثرة ترويع الغفر البستر لنية حوشا طلب جعله حالا من طلب

المتأخر تأخر على قول من يوجب الحال من البسطة والخير ويقتضونه ويحولون نحو حال من العتق في التفرق
 لأن العامل في البسطة اللاحقة وهو لا يعمل في الحال ويوجب اتحادها في الحال ومنها جبراً وكذا اللاحقة
 من الخير لأن صاحب البسطة الفعل نحو هذا يعني شيئاً لا يتغير معني شيئاً هذا الذي ينبغي
 الجزم به النسبية أي وقوعه كما في التحول من العدل وإيقاعه كما في التحول من المنقول
 والقيمة والتفسير متساوٍ واظهر لأن المراد به أولاً واحد المتصور وثانياً القيمة فلو لم يتم
 لم يمتح الآباء لا يستحل من ثلثه أمور ولم يجعل الاسم من المأمور ولا من جبراً مشتركاً
 في كونه متصرفاً بعد لا يؤخذ من الحد بل من ذكرها معاً في المنسوبات
 أحدهما أن الحال انما يكون وصفاً لا هوذا فيهم من ذكره في النسبة في حد ذاته والى السكون
 عنها في حد التميز . والثالث ما في التسمية التي ما سبق له من أن هذا لسانه
 حقيقة أن تشتت بالوزن يعني بحسب ما جعل المشبهة فيه وذلك ما في
 الجملتين يعني كما يتأني بالجمع فنعم ورد في قوله تعالى وجعلنا الأرض ميوتا . ومن أجل
 على الحال يقال هي تافيه ومن زائدة فتعني تحييراً تباينه لما يلي بدل الاشتغال لأن
 العلقة شرط في الاستثناء المتقطع ما ما يدل بعض ادبائنا ولما عطف نسق كما يقول
 الكوفيون لأن مع التفرغ أي تفرغ ما قبله لا لما بعده الصريح عمل العامل في
 التابع لاحتراز من نحو ما زاد هذا المال إلا النقص فيتعين النقص لأنه لا يقال زاد
 النقص وتحققه أن المراد بالنقص القدر الذي نقص وزهد وجعله منقطعاً
 لأن المراد بالمال الموجود الحاضر والمال فاعل زاد فالمستثنى منه مذكور كما هو الوجه
 وقولنا لا يقال زاد النقص لا ينبغي كل النقص على ما علمت في معنى النقص
 والتامع ما كان ناقصاً لا يكمل وجه فليس القصد من هذا الاستثناء ثبوت المعنى
 لما بعده إلا ما علمت بل القصد به مجرد الاختيار المستثنى هكذا ينبغي أن يفهم ذلك
 كلام آخر مع الحلبي على الأزهري أي البعض من كس القصد في قوله قائم القوم
 ليس زيداً أي على زيدية ليس من البعض القائم بالحكم على البعض بأنه ليس زيداً
 كما يقتضيه هذا الأعراب وأن تلاحظ ما كن الملاحظ مختلف كما ذكره في ومن الناس
 من يعبد الله على حرفي حيث قالوا من لم يمتع بعض منه إلا أن المقصود بالحكم على
 بعض الناس بأنه يعبد الله على من بعد ما به بعض الناس قتال وشأن قوله تعالى
 فويلكم اسمعوا قولنا في حق العتق للثبات لم يمتع ذكرنا قال الحسن أن المراد
 ما لا ولد أو لا طلاق وقوله للذكر مثل حظ الأنثيين أي للذكر من هذا المطلق أن
 كان ذكره فله فان كن شاة الضمير للأولاد أي أن يكون من الشاة المخلص
 فتأمل . الأبيات بعيفة التفسير : وبه قيل سميت بلدة لبسطة

أي يكونها ومنه السبلان ذهنة لا يتحرك في الدقائق وإذا اتصلت من ما ويقال
 ما المهيئة لها هيئتها للدخول على الافعال وبعضهم يحال ما عشر فان مت حصرها
 فدونها في ضمن بيت تقررا ستفهم شرط الوصل فالحجب لكرك بكف ونفي زيدهم قصد
 ويغزى الى الاستاء من ذاك شرطه واخر شرطه يرفع حروف كما ترى اراد بالزيادة
 غير الكافة نحو فصار حمة عما قليل وبالكافة غير المهيئة نحو قل ولا سيما زيدا بالرفع فكيف
 من عن الاجنافة والافانراثة تشملها ما كان الكافة تشمل المهيئة تشمل المصوب
 وترك مفعولى ظن لانه ادرجها في المفعول به وان لم يند عليه لانه الناصب لا يدخل
 على الناصب اجاز بعضهم حيث لكن ان تكرر معنى على كون كى حارة مؤكدة للام او نافية
 وان توكيد لها او بالعكس فانها ان الناصب يدخل على شرطه القياس الا ترى دخول الجازم على
 شرطه ان تكرر معنى اهتلك كسما اي غير الشاهد ما وان قبل ان تاهنا كافة لامضدية وبعد
 من حروف العطف وجعلها في الشهر اربعة بعضهم وجعلها في القسم ثلثا مستغلا
 يعني الى نحو لا الزمك او تعضيني حتى في الحقيقة يحسن جعل او هنا بمعنى الا وكانهم
 راوا انه حيث كان اللزوم امرا محتمدا حسن ان يعتبر له غاية في جراحة من نصب
 واما من رفع فنظر الى انه بالنظر لزم التكلم ليس مستقبلا بل ان اريد من قوله فمحو
 وان اريد من التكلم بالآية عند نزولها كما هو ظم الشهر فواض ثم جعله مستقبلا بالنظر
 لما قبلها معناه بالنظر لبعض الزوال والكرب الذي مضى فلا ينافي ان هناك بعض
 منه فخر من القول لانهم قالوا ذلك في اثناء الكرب وقبل مجي النضر بدهة فتأمل
 كقولك شرت حتى ادخلها الخ يقال للدخول مستقبلا بالنظر لما قبلها وهو المستر
 وكانهم راوا ان القصد في هذا وما بعده انما هو الاخبار بحاصل الان فليس القصد فيه الى
 استقبالات اصلا بخلاف حتى يقول الرسول فانه لما لم يكن المعنى فيه على الحال كان
 لتوجيه الاستقبال محال لكن انت خبير بان بعض في الآيات الحال المحكي وفي المثال الحكم
 بانه مستقبلا بالنظر لما قبلها وان كان حالا فلا شك في باق فتأمل وحذر الشبهة
 لام العاقبة اقول لم يذكرها في المتن كانه رأى قول بعضهم انه من اقسام العلة
 اللام الزائدة ويمكن انها تعليلية والمفعول محذوف وليست زائدة في المفعول به
 والتقدير انما يريد ان يذهب عنكم الرجس وامرنا بما امرنا لاجل ان نسلم
 لرب العالمين او ان الفعل منزل منزلة اللازم لام الجواز اللام المصاحصة
 للجواز وهو النفي وليس المراد بنفي المعلوم المحقق الا ترى الايات ان كنت تعرف ثم اختلف
 في لام الجواز فتأمل هي زائدة في خبر كان وهو قول الكوفيين ويعتقدون الى حذفه بالنقد
 ما كان الله ذاك ان يذروا ما التباويل بالوصف فلا اذ لم يسمع في يذروا المضارع والامر

في القسم

وأما المتألفة فلا تحسن هنا لأن القصد تنبيها على أنها استاءة أدب كما ذكرنا في كون
رب بمعنى التسمية أطلق على الله تعالى القدر وقال البصريون هي اللام المتويزة لوصف
هو خبر كان لصنعة بأنه فرج العقل وليست رائدة محضه كما حققه في المغني والنقد
ما كان الله مريه لأن يغفروا وتسن ويمكن على إحدائها للعلم والتقدير ما كان الله مريه
لأجل أن يغفروا على الوجهين السابقين أنما قيل لا ولا يجوز أن التقدير في معنى
أن خبره يستقيم للكعب ويصح أنه للقوم أي أنه يكسر كعب أي رؤس البشر إلى أن يستقيم
وعندهم وقوله فتاة قدم من أصاكنه المشبه بالمشبه والقناة الروح والكعب ما يبرز في
الانابيب وهو سهاو ويستحيل أن يكون إن مرادهم أنت ليست عادك لا لبيان الناحية
فانت تحذرن الآن بغير التنا وهو ظم أن الاستفهام هنا مغناه الإثبات أو قوله
يأتي له في والمعية النفس في قول الخطيب ألم أكرج أركم ويكون بني البيت والظلم
الاستفهام فيها تقرير بمعنى الإثبات المحض بنوعين وهو بغير ضمير القائل
نوعا للاختلاف معناه باختلاف الموضع ثم لم يذكر معنى في حرف الجر لأنها بحث لغوي
وانما تذكر في نحو استطراد الثالث أن العطف على هذا التقدير محل على المحاذرة
هذا الأول حذف هذا الثالث إذ لا معنى له كما يظهر بالتأمل لمجرد التعليق أي التعليق
المجرد من تخصيص عاقل أو غيره زمانا أو مكانا وأما أي فليست مجرد التعليق بل تعيين
بحسب ما تصانف إليه والمصدر أراد المجرى واللفظ لا لا ما خضع المضارعة لأن الماضى يكون
في محل عزم أي محل لفظ أو فعل لو كان معربا كان مجزوما على أحد الأوجه السابقة في
نظيره لا اسم هذا والعلم يتبع الطلب فلما كان القسم الأول يحقق مغناه في فعل واحد
جزء فعلا واحدا بخلاف التعليق فانما يكون بين اثنين لم يلد المشهور أن لم
لنفي المضي وكأنه خسر هذا لأنه محل النزاع لأنه قيل قد نزل العزيز والمسيح وإن المسيح
ولدته مريم وإن كان النفي في الواقع أزليا أي دائما ركبوت الغرض عما يصحون
بسلام على المرسلين والمجد لله رب العالمين إلى أنها اسم والظم أنما عندهم لغز القائل
كأنها التلاعي نقل عن الشواقي أنه بالنساء العزفية جمع تلعة وهي مكانة ترفع
أو تخفض من الأرض أي لا أحل فيها هوى من طالبي الأرفكا أي لا أعطوا وجهها بقلوبهم
وهو ما أرتفع فقط نؤمنك تشكون الحفرة وكسر الميم مخففا بالبيتين
إذا ما استنبطنا هذا أن الجواب أيضا لا يكون ماضى المعنى وهو الحس بالإدانة
معلق على الشرط وأما قوله أن كان فمضه قد من قبل فصدقت فعناه تبين مدقنا
وانت الغاء لأنها على إضمار قد وهذا خبر من جعل المصالح الجواب هنا ماضى معني
فلا يخفى إن غائها من الحروف وهذا كناية عن لازم من استغناء المحرف وليس المقصد

انه ان خاف افتحم النهي اللهم ابد قنا الخوف منك يا رحيم ولو اسبغته اي
بفعل الامر ومثل له بقوله تعالى قل تعالوا انظر اوباسمته فيخبره ومثل له بقوله اي
اوباسم فعل ومثل له بمكانك تحدي اوباسم الغظم لفظ الخبر ومثل له بقوله حسبك
حدثت ينم الناس فان حسبه اما بمعنى كاف واو اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فلم يرتب المثال
كون الجواب محبوا اي ليصح حلوله ان مع لا النافية قبله فالك الاشعري
وشروط هذا الامر خمسة ان الشبهة بدون لا فلا يجوز في الكرمي لا الكرمي اذا لا يناسب
ان كرمي لا كرمي ويجري فيه خلاف الكسائي تقديره فافعل وهو معلوم بالذو
من السقوط طول الكلام وهو مما يحصل منه الخوف لانه لا يخاف بل اراحة من
الطول الزائد فليس مما نحن فيه اي لان كلامنا فيما اذا حذف الشرط مع جملته بان
يذف الفعل والعامل او كان ومعه لا النافية لان انما الكلام بهما وقوله في صدر
المثله حذف فعل الشرط وحده لا ينافي هذا لان معناه بدون الاداة احترازا
من الجرم في جواب الشرط هذا هو المذهب الصحيح ومقابلته ان الجرم بلام الامر
مقدرة ورد بان لا يظهر في الكرمي كرمي اذا لا تدخل في الشائع على فعل المسكوك والجرم
مما شئت والقول بانه يغتفر في المقدرا لا يغتفر في الملفوظ ترويح وقيل بل الطلب لانه
من معنى التعليق ورد بان معنى حقه ان يؤدي بالحرف والذي عرف به بمعنى الحرف
لاشم لا الفعل واقول قد تضمنت عسى الترحي ونعم المدح وبئس الغم الى غير ذلك
في انه يراد على افعال الاداة ان الجرم في الفعل كالمعارفة الاسم وحذف الجار وابقاء عليه
بانه هذا انما يجوز في جوابه النفي لان فيه جرم بغير الوقوع كالاجابة الذي جرم بالوقوع
نعم من الشرط الذي يحتمل الوقوع وعدمه بنية الوقف اي قاني على حالة الوقف
بما السكون للاختلاف معنيهما اي لان لكل منهما معنى مستقلا فليس معناه
حدا حتى يكون بدل كل ولا الثاني في جزء الاول حتى يكون بدل بعض واما قوله وعدم
لانه الاول على الثاني فهو نفي لبدل الاشتمال لان ضابطه ان يدل المشتل منه على البدل
لا افعلوك نفعي زيد يدل على شيء نافع عما او ما لا او جازا لا معنى لنفع الذات من
بهي فقولك عليه بدل اشتمال هذا وقد يدعي هنا صحة بدل الاشتمال اذا لا تخفى معناه
اللفظ والعطفية في ذاتها حسنة للمعنى الذي عنها فلا بد من وجه للنهي كعدم الاخلاص او طلبه
اكثرها فبقوله تستكثر بدل اشتمال ولعمري هناد لانه اوضح من قولهم ان تاسنا سنا لنا
نقط ومن ثم امتنع في الشرط اظهره انه مفرغ على ما قبله وليس كذلك انما هو مفرغ بهما احد
الشرطين المذكورين سابقا وهو معنى الشرط الا ان سبقه ذو خبر فيجوز ترجم الشرط
وقيل يجب في بنية التقديم على اداة الشرط في مذهب سس وقيل هو الجواب ففعل لم يجوز

لانه على حذف اليه اي فانما اقوم وقيل بل الملم تعمل الاداة في لفظ الشرط لكونه ماضيا
مع انه ملصق بها اهلكت في الجواب راسا لبعده منها وجب مراعاة الشرط تقدم
او تاخر كانه لبتقوى الخبر بوجود الطالب له فروعى الاقوى في الحاجة وهو الشرط المقصد
لا التقديم المؤكد فتأمل بلطف ويجوز النصب لا الرفع لانه لا يستأنف بين فعل
الشرط وجوابه وهذا الحق الكويفيون ثم بالقاد والواو كل الافعال ترفع اقول
يعنى الافعال الاصلية التي لم يمنعها مانع فخرج بالاول كان الزائدة فلا ترفع والفعل
المؤكد لغيره كقيام قام زيد فان الفاعل للتبوع ان قلت بل هما معا عملان فيه
كما يعمل عامل التبوع فيه وفي تابعه قلت يجوز اثران لمؤخر واحد وعشرون
لاثر واحد فتأمل وخرج بالثاني ظاهرا وكثيرا وكثيرا لا تأكلت في هذه السبعة افعال
لا فاعل لها الا المتبعية بالمفعول به مطلقا اقول معنى مطلقا في جميع جرياته
وقوله الا خبرية بمعنى خبر عامله وهو خبر كان فلا ما خبر اليه بحسب الاصل الزنى لا يقال
انه خبر الفعل وهو معمول فلان فيدخل في المفعول به كما يأتي له وقوله فتأصلها الوصف او
لف وتشررتب وقوله والتاقتص اقصر عليه لان كلامه في الفعل والافعال كحرف عمل
عمل كان والمبهم للمعين او النسبة كلاًهما دخول المبهم وعمل المبهم من محور فليل
وعشرين وان كان جامدا لا يشبه الفعل لتأديله بالمشق اي موزون بالارطل ومنذ
بالعشرين او عن هذا ليس كليا الا ترى ان غضبت على زيد اذ عرض وقد تقضى
بالحرف ثم مراده بالوصف عما لا يشاهد كالمريض فانه التألم وانما يشاهد اثره واما خلق
الثوب فنفس ذواته المشاهدة فالنفس وظرفيها كذل مما يدل على مرض كمن
وفرج وسمن مما يدل على صفات حسية كطال وتعدر علانا الزوم لا يضرب كما لا يضرب تعدر
علامات الاسم في مررت بزيد او فعل الذين وصفها على فاعل بر عليه بخلاف
فهو بخلاف مع انه يتعدى بحرف الجر نحو خلت على زيد بالمال وكانه اراد ما وصفها ليس
الافعل وبخلاف يقال فيه باخل ايضاً وراى يعنى لامن الراى المستعمل بشئ واحد
بل من راي الشئ اذا اعتقده كذا ذى متعلقة بامر من وكذا قوله لا بمعنى عرف معناه
لا بمعنى عرف المتعلقة بشئ واحد كاقبل المعرفة متعلق بالباست مطلق بمعنى علم الشئ بحاله
كذا انا لم فاما ثانياً فالمفعول شكر اى انه يتعدى له العال بنفسه تارة وبالجاء اخرى
ثم ان مراده بالثاني مكمل العددين اى كما يتحقق به عدد الاثنين ولو الاول به كسبل
تمشله لا ياتي كالت زيداً طعامه وكلت لزيد طعامه ووزنته طعامه ووزنت له طعامه هكذا
ينبغي ان يفهم وان كانت مقابلة لثانيه بالاول تقتضى انه لا خير وجعل اى بمعنى
اعتقد نحو وجعلوا الملائكة الذين لهم عباد الرحمن انا ثانياً اى اعتقد وهم لان كلامنا في افعال العلو

واما جعل التفسيرية فتاتي في افعال التفسير ودرى في لغية بطبيعة التفسير
واللغة الكثيرة كما ياتي في تقديم الحرف الواحد وهو مبنى للمفعول هو اداءه الفاعل على حد اكرام
وجن وحب وتعلم بمعنى اعلم فافهم انه تفسير لها وهو المتبادر من البيت الاتي اي ان
لم تجزني فاعلم اني امرها كذا ويستعملت ايضاً في الفرض والتقدير نحو هب ان لباؤهم جحر
في اليم على انه مفعول لاجله قلت التعليل هنا بعيد فالأولى انه لا يلزم من
تعلق الجار بالفاعل تقدير الا ترى من زيد في الدار اذا المتحدى بالحرف يكون الجور
مفعولاً به معنى واقع هو عليه كمرت زيد وخصيت عليه وهذا اعلم ان جعل المصنوع بكذا
متعدياً وكذا غصبت من زيد لا يظلم لان غصبت من زيد معناه ان غصبت بالغصبت
من اجل زيد فالجور مفعول من اجله جحر حرف التعليل لفقد الشر وط كاجز بآد السببية
في ذل بالضمير وسمن بالاكل كذلك لا يختلف فاعل الضرب ووقت الاكل مع ما ملها
ان قلت على كلامك ما معنى كون الخير في اقر ذلك بالخير مفعولاً فانها بالحرف مع انه
لم يقع عليه الامر قلت لما رآوه ياتي منصوباً بمفعول به كثير حكيم لم عند الجرح حكم النص
فتأمل في ذلك والحكمة المتعلق عنها في موضع النصب لانها سمت مسند المفعولين والآ
فالقيام من ان المحل لكل جزء منها وحده بينها وبين مفعولها او بينها وبين جملة مسندها
بجملة جواب القسم قلت صبيحة اى يوم قد صبيحة منصوب على الظرفية متعلق بخبر
خبر مقدم ان قلت ان قدرت المتعلق مقدماً لزم ان المضاف للاستفهام ظل
فيه ما قبله مع انه يكتسب منه الصدارة وان قدرته مؤخر لزم على ما بعد الاستفهام فيها
قبله ولا يجوز تقديره بعد صبيحة وقيل اى لئلا يلزم الفعل بعين المضاف والمضاف اليه
قلت تخار الاول ويقتصر في المحذوف ما لا يغتفر في المذكور والثاني ونقول
المضاف للاستفهام كانه هو الاستفهام والاستفهام يعمل فيه ما بعده فكذلك الاستفهام
بمنزلة الاستفهام ومحملة ان المضاف والمضاف اليه كانهما اسم واحد للاستفهام
فتأمل غاي منصوب على الصدرية مبنى على ان منقلب الحدث ويصح انه
المكان فالنصب على الظرفية التابع لعل جعلت من المتعلقات دولة ان
المفتوحة في علمت ان زيد قائم كانه لما اثرت علم في ان الفتح سكوناً بانها مع مفعولها
بغيرية لعل ولا تعليل وانما منع الاعراب لان الجملة لا يظفر فيها الاعراب كما منع منها
النساء في علمت حسن هذا واما لعل فعلم لم تؤثر فيها شيئاً فمن ثم سكوناً بان علم انما
تسلطت على المفعولين بعد هذا كمن لعل غلقها وظهرت فيها ما عمل بنفسه لئلا
اهلكها بالانقضاء لاي انما اطلق بالنصب وهو لا يجرع ان واداد
وهو اذها به يوم اضلهم بحسب لبيد منته احد مخلقه ويؤيدهم قراءه من مسعود

اقول لا يتايد لمحو ازان من موصول والمفعول الاول فهمها محذوف اقول
 المحذوف هو الثاني اي كالهم شيئا او وزنهم شيئا وكانت اطلاق عليه اجاب لانه
 اطلق على المذكور ثانيا وان كان بمعنى كمال العددين كما سبق لنا تحقيقه عند قوله
 فاما ثانيا فما كنفه قول شكر ولا غير الاول في باب اعلم وذكر ان غير الاول اصله
 من باب مفعول ظن فله حكمه ولما الاول فيحذف لدليل وغير دليل والحذف لدليل يقال
 له اختصار والفعل معه باق على تقديره ومفعوله المحذوف لدليل كالثابت ولغير دليل
 اقتصار وهو ان ينزل الفعل منزلة اللازم ويقطع النظر عن المفعول بالكلية نحو
 فلان يعطى اي يفعل الاعطاء من غير نظر الى ان المعطى دينار او درهم او غيره
 هذا وقوله ولا يجوز حذف المفعول في باب ظن مراده بالمفعول الحسن فيصدق
 بالواحد والمتعدد والجمع على ذلك ان قلت مقتضى الظن العكس
 بان يجمع على النعم في حذف المفعولين اقتصارا ويجرى الخلاف في حذف احدهما
 قلت المدار على السماع فيمكن ان يسمع شبهه في الثاني دون الاول صلى ان الحذف
 اقتصارا ونزله منزلة اللازم من كل وجه فاعفوا واذا حذف احدها فكانت تلاعب
 لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء فليتامل ذلك الروايات من الارض بسير
 الجارية على الفعل بان يستوفى حروفه كفعل من غسل وعطا من عطى اما من اقتسل واطى
 فاما مصدر كما ياتي له وشال ما يخلفه بخاتمة انما جعل الاول محل محله ان والثاني
 مالا ان الاستقبال والرفع في الآية مقصود حدوثه واستمراره في المستقبل بخلاف
 الخوف فان القصد حدوثه لا بقيد الاستعمال . بكونه نكرة اي يتناول قول ابن الجارود
 النكرة للماهية الصداقة بالقليل والكثير وكذا الفعل واما ان قلنا النكرة للواحد
 فهي بعيدة عن الفعل كالمجذور بالتاء الذي لا يعمل اذا الفعل يدل على مطلق الماهية
 فتوجه الاقيسة بانستقاء ال والاضافة للذين هما من خصال الاسماء ويعارض
 بالتسوين وكانهم عتقوه لانه يدخل الفعل في الجملة اذا كان لفلان وترى نحو وبعد وعلى
 المراد ما يقرن ودى بالنصب فلا ضرورة هذا التاميم على مذهبن ما كلف في الفرة
 لا على مذهبن الجهم وكما لا يخفى فمقتضى الاعتقاد على ان الاستغراق اما ان
 جعلت العهد او الجنس وقوله من استطلاع معين المراد فلا ملى انا غنجا والاستغراق
 ويجب على جميع الناس على المستطاع على التنفيذ الحكم كما هو قاعدة الامر بالمعروف
 ان قلت بيا فيه فله من ترك الحج فانه خسيه كما صرح به ابن ابي زيد وغيره قلت
 معناه انه لا يجب بقتل ولا يقاتل بمثل في الصلاة والزكاة ولا ينافي حشره ولو لم على ان
 قولهم ذلك انما سكببه عدم تحقق الاستعانة للحقا واسباب العجز فتامل جنهيف النكاح

التاء من نيقة المصدر وليست تاء الوحدة المانعة للعمل فان صغروا ووصف لم
 يعمل ظاهره ولو كان بال ثم الظلم انه اذا وصف بعد العمل صح يدل على ما سبق من المصدر وقو
 هنا اوصف دليل على ان المراد بقوله في المصدر ولا يقع ولا يوصف لان الذي يختص
 بالاسم وبعد الشبه من الفعل انما هو الوصف لا التاكيد والبدل لانها يقعان في الاضافه
 فكانه احتياكا ان كان حالا او استقبا لا الشبه المضارع جازا استعمال المشرك
 مراده بالمشرك مطلق متعد والمعنى والا فالشرك لا اصطلاحا انما يقال اذا اتخذ اصطلاح
 التماثل بكسر الراء وهو قاعدة مفعول كضرب ومسجد من يسجد بالضم الا ان اتفق
 عين المضارع فيفتح ايضه كخرج وقوا ولما غيرهم بحكاية الماضي على اننا نقول البسيط
 حاصل لان ايضه والوصوباب كضرب والكلف القار وراية ضاربوا وراى علمية
 وكلفنا المتجرعة ولو بحسب الاصل اي سمانها والضمير للنوق اي يخرجها كثير على وزن
 الفعل اى كخرج وفهم وعلم ومع عارضها اي مباشرة وبواسطة كالمضارع لما فيه الى
 والسبب نسبة السبب وهو لغة الجمل يرتبط بالامعة اطلق على الضمير رابط الاوصاف
 والصفات بالاضمار وانما تون منه نكرة لكن التوسين سماعى فلا يجوز في نحوها عليك
 بل الكلف لانه كأنه خطأ الانسا استعظم قطع السبب الكلف وقبل اسم للصاق يعنى
 فالتاء وللصاق متعلقة بعليك لان الجواز بكيفية معنى الفعل هذا والظن ان التاء زائدة وان
 الاصل صاق وغيره يؤخذ من المقام ولولم تذكر التاء فعلك الوسادة فيه معنى الصاق بخلا
 عليك بالتعوى ولا يجوز عند الاصح شيان ما بين زيد وعمر وشئ واحد ان قلت مع ما وجه تجوز
 والافتراق انما ينسب لمتعدد والذى بين زيد وعمر وشئ واحد ان قلت مع ما وجه تجوز
 قلت بتمين شيان معنى بعد اى بعد الفرق بينهما وعظمت المسافة التى تقاضى بها
 بظاهر قوله فكما يشتر الى انه مؤول باضمار فعل اسكت سكوتا اى وجد فردا من افعل
 اسكت ليسن بل لازم ترك الكلام بالمره لان النكرة في سياق الاثبات لاتعم فيمنشئ بالاسكوت
 عن سيرة وفيه اخرى واشتهر انه لا يمشئ على التسوين لا يترك الكلام راسا وكان وجهه صه
 معناه لا تكلم كلاما والنكرة في سياق النفي تعم الظم انه اذا تون رويدا ونصب الضمير يؤتى به
 منهفصلا فتم قال رويدا اياه ولا يقال رويداه وان كان القياس اتصال الضمير بعامله لا
 ان الاتصال بعامله لا يسمي شدة الاضافه فلا يحامع التسوين معناه اسكوت اى المنهوى
 اى عن كلام مخصوص وعن كل كلام بحسب ما يترك وبين محاطك وان شئت الاول فقط
 عمل الشكر الاستنباط بقوله المتعدد ان يقول عمل مستقر العمل لما دلالتها على المتعلق وفيه
 عندهما حتى كانه معناه انما بل فان قلت في اى مبتلة واراد على تمثله بحاء الذى اخوه مع قوله
 اوله على اذكرة باب اسم الفاعل فافهم وعلمته وخجارتها لا يعمل بانجام ربط بكسر الراء والملاية

والمسه الخاطئ ثابت فاعلم وان كان هذا سماعيا والا فافعل التفعول كما فعل النحوي
 انما يتبع من المبنى القامل متغايب المعنى ليشاء في التفاضل والتعجيل لا يستغنى
 زيادة في وصف فاعل حتى يبينها فلا يصح ان من الفعل لانه شيء واحد لانه ارفاق الزوم
 وحرفه ان دليله لا يظهر في نحو القسم الا ان يقال عمل على المعقل لانه موازن له ثم غير
 اخرج هذه الافعال بزيادة قيد هو ان لا يكون اسم فاعله على فعل ولا يلتفت الى انه من زيد
 عاملان بينهما ارتباطا بما يعطف نحو قام وقعد زيد او يكون الثاني جوابا للاول جوابا
 الشوط نحو اتوني افرغ عليه قطرا او جواب السؤال نحو استفتوكم قل الله يشكم في الكلام
 لوكون الثاني من محمولات الاول نحو وانهم ظنوا كما ظنتم ان من مع الله احد اقله الثاني
 مرتبا على الاول نحو قادم اقرؤا كتابه وعزرة محمول معنى فان القراءة مرتبة على الافعال
 والتعب مرتب على المطلق وعلى كل حال لا يجوز قام وقعد زيد فيغير لغيره مرفوعه ويعتبر
 لاجل عمدته عود الضمير لتأخر لفظا ورتبة فيغير لغيره ما يحتاج اليه ولو منصوص بالانه
 عائدا على متقدم رتبة لانه محمول الاول فلا تنازع بين الحرفين واثبت بعضهم
 في ان لم يترى فان كلامهما يقتضي الجزم والمهور يقولون ان عامله في فعل ما حوز من معنى
 لم اظن في اكرامك شيء عامله في محل لم ومدخلها فلا تنازع في نحو زيد امرت واكرمت بل
 هو محمول لما يليه جوبا وحذف من غير اذ لما في الفاعل الاول استحق المعول فاما الثاني
 لا بعد علمه فيه بخلاف ما اذا تأخر المعول عنهما لكن انت خبير بان التسمية ذلك تبارعا قد يحل
 له وجه صحة ولا اشاعة في الاصطلاح ارجو واخشى ان يقال هنا اكثر من محمول لانه
 مستقيا مال مغولية لعمال صاحبها وكأنه رأى ان الاظهر الاستعلاء عند الدعاء لكن انت خبير
 بصحة عند التسمية على ان الرجاء كالدعاء ثم ظهر الحق مع المسم لانه لا تنازع في حال ولا يبرز
 لوجوب تلكها فلا يتأتى اضمارها في الفعل فندبر في احد القولين وقال من ما كدها خبز
 والمرفوع مبتدأ مؤخر قائما لا يقع التنازع في المرفوع السببي اعمال الاول لتعديده كما قيل
 في الفعل المؤكد لفاعل له والقاعل الاول نحو قام زيد الصواب في القياس لسانه
 من الفضل بين الفاعل والمفعول ما بيني والتوكيد غير اجنبي ان قلت يلزم الفصل عند
 البصريين في نحو رغبت ورغب في الزيد ان عنهما كما ياتي فكيف هذا امر جزئي قائم
 غير تفعول باما والارجح الرفع نحو امرت زيدا وامام عمو فاكرمته لان ما بعد اياها
 مفعول مما قبلها فلا يعتبر بينهما ما سميته او كان المشغول طلبا لان الطلب لا يقع
 في اكثر خبر اللمبة ان شئ منع بعض متونها الثاني من عنوان خبر وطلب عن فعل الثاني
 من انه لا مانع من العمل في السابق الا الضمة الشاغل وفيه يلزم خروج مثل ما يختص بالاسماء
 واستويا في نحو زيد قام وعمرو اكرمته فوكسب حق التمثيل وعمرو اكرمته معه لكونه على تعدد

المقطف على جملة الخبر هناك رابط في المقطوف فيرجع لزيد قيل المثال لا يشترط صحة على ان الغرض
 مثال المطابق مستوفى بذوي وجوه وان توقفت صحة التركيب على شيء آخر ولو بعض المحققين
 من الاعاجم هناك كلام غير هذا حاصل انه لا عطف على جملة الخبر اصلاً بل المقطف على كل حال
 على الجملة الكبرى ان الجملة الكبرى لها اعتبار اصد وعجز فتعتبر المناسبة بين المقطوف والجملة الكبرى متناهية
 من حيث صnderها وتارة من حيث عجزها ووجه فلا حاجة لربط اصلاً وهو دقيق اصله ان
 يجوز في اللفظ ان اقوله مراده بالجو ازا قبل الامتناع لا استواء الامر من لان هذا ليس اصلاً
 اذا انما يكون في قام زينة وعمر وكرمه والاصل ترجيح الرفع تامل تابع في معنى التابع لنا
 كلام مبسوط في كتابة الازهرية فارجع اليه ان شئت مطلقاً محدودة اولاً والثاني عدم
 توكيده اتفاقاً نحو وهو حين قلصدقه على القليل والكثير لا فائدة في توكيده ولا تعاد
 ضمنية متصل بغيره من حيث ويحتمل هذا ان يكون للفعل او الفاعل او المفعول فان قلت ان
 تعين توكيده الثاني او هو ثالث من استعارة اي نقل بغير الرفع لغيره وان قلت ضمنية ضمنية
 احتمال الاولين فقط فهذا الظاهر ان توكيده الفعل المسند للغير باعادة واحدة مجتمعة او غير
 متابع خصوصية ضمنية او ضمنية ضرب والقول بالالتفات في ذلك بعيد ولا وجه
 غير جوابي نحو كسر بالجو بالجو رد التوهم انك كسر الجوع عليه فهو توكيد لغني البناء اما ان كان ردا
 التوهم لكسر بالتكيد مثلاً فهو توكيد للجو لكن على الاول هو ظاهر في محل الامار اذا انك كسر الجوع
 به المتعذر لان المقام للتكيد في الجملة اما الحرف الجوابي فكالمستقل بعد واحدة كجاء في قوله
 كذلك وشذاهادة غيره وحده كقولك فلا والله لا يلحق بالجي ولا للمباهم ابداداً واداء
 واسهل منه قوله لا لا ابوجه ببت ثلثة انها اخذت على موافقاه وهوذا ويستثنى
 من ذلك الجمع ان من ثم قال بعضهم اذا قلت جاء الجيش اجمعه فاجمعه بدل لا توكيد لان التوكيد
 به لا يضاف للضمير قطعت رؤس الكباشين فالثنية ظاهرة والجمع مراد به ما هو
 الواحد والا فرادى ردية الخصم بالاشئين مفيد توضيح هو في المعارف ولم يقو
 فيها تخصيصه لان عمومها لغرض الاشارة كتحملوه خفا عارضاً وازالة موضع تخصيص
 ازالة العموم الاصل وانت خبير بان هذا مع ضعفه لا يظهر في غير العلم من المعارف فمن
 ثم لم ينظر له بعض عبرتها بالتخصيص مثل التكرات كائن عقيل في الخلاصة ولا
 يكون اخص اقوله العلم مذهب من جوز كونها اخص لانها موضحة او مخصصة فلنكن
 بصرف وكان من منع قال لا يكون البائع اشرف من المتبوع ومحتاج بسط ذلك الى
 شرح طويل اقوله يرد على من قال انه عطف بيان ان عطف البيان موضع او مخصص
 وكلاهما متفق هنا ويجازى بانه موضع وذلك ان المعنى متبوع والمحمول متعلق به كمثل ان من حيث
 كل فرد يحمل ان من حيث الهيئة الاجتماعية بل ربما كان المبدأ الاول كما يظهر لك في قولنا

لا تعبر الزيد عن وليس مرادنا اذ نفى كل من الالهين كقولهم اثنين توضح ويان
 لان النهي عن الالهين من حيث انهما الشان فلا ينافي في ذاته لانه من احد هما كما عرفت بعد قوله
 انما هو له واحد فاي اثار هون ولما كان هذا خفي لم يعتد به التهود ولا الموالاة صفته
 مؤكدة ولا يدعون تدقيق اهل المعاني والبيان الناظرين للثبات ولان لم تقع بهذا
 ونسوق نفعه بسط في المقام حيث اشارت بك بذلك المعنى الامام فلتنتل عليك عبارة المولى
 سعد الدين في المطول ونصه في بحث بيان المشقة اليه فان قلت قد ورد في المقام
 الخطيب القزويني صاحب التلخيص قوله تعالى لا تتخذوا الدين اثنين انما هو له واحد في باب
 الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده الشك في ان عطف البيان مقترجا بان من
 هذا القبيل فما الحي في ذلك قلت ليس في كلام الشك في ما يدل على انه عطف بيان صناعي
 لجواز ان يراد به من قيل لا يصنع والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون امراده
 في البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على احوال السكالي
 ويكون مقصوده انه وصف متاعى حتى به لا يصنع للتاكيد مثل اسى الدار مثل افع
 في كلام النجاة وتقدر كذلك المعنى الواحد للمعنى الجنسية على التلخيص ومعنى العدة واعني الالهية
 وكذا العدة له حاصل معنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي
 عن اتحاد الاثنين من الاله لاعتنا بوجوه الاله وفي الثاني انه اثبات الواحد من الاله
 جنسه فوصف الالهين باثنين واليه بواحد ايضا حاكمة الغرض وتفسر اوجه هذا
 قصده مناسك الكشف حيث قال الاسم الى كل معنى الافراد او الفتنه في الالهية والعدد
 المخصوص من اذ اردت الاله الى كل معنى المخصوص به منها والغرض يساق له الحديث فلو عرفت شفع
 بما يؤكده هذا الكلام وقوله يؤكده اي تحققة ويقره ولم يقصد انه تأكيد صناعي لانه انما يكون
 بغيره لفظ المتبع او بالفاظ مخصوصة فوقع في المقتضى من ان مذهبنا كشف
 ان الالهين اثنين ونفحة واحدة من التاكيد الصناعي ليس بشي اذ لا دلالة لكلامه عليه بل
 اورد في المقتضى قوله تعالى ونحو واحدة مثالا للوصف لما قد عرفت في الدار والحق ان كل
 من الاثنين وواحد وصف متاعى للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من في الارض
 طائر يطير رحا حيث جعل في الارض سبعة مذكرة ويعلم بخارج صفته لكان كذلك على ان
 القصد الى الجنس ووجه العدد كما سبق في باب الوصف فالاشان يشتركان في الوصف
 فيهما للبيان وبغيره فان من حيث انه في الالهين اثنين واليه واحد للبيان ان القصد الى
 العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وكما يطير رحا لانه ان القصد الى الجنس دون
 العدد وتعرف هذا البحث علماء اذ كرت ما لا مزيد عليه لعمد بغيره ان لا خلاف بين
 الكشف ومناجيب الغشاع والمعم على اقول العدم واستدل العلامة في المقتضى على انه
 لا وصف

لا تعبر الزيد عن وليس مرادنا اذ نفى كل من الالهين كقولهم اثنين توضح ويان لان النهي عن الالهين من حيث انهما الشان فلا ينافي في ذاته لانه من احد هما كما عرفت بعد قوله انما هو له واحد فاي اثار هون ولما كان هذا خفي لم يعتد به التهود ولا الموالاة صفته مؤكدة ولا يدعون تدقيق اهل المعاني والبيان الناظرين للثبات ولان لم تقع بهذا ونسوق نفعه بسط في المقام حيث اشارت بك بذلك المعنى الامام فلتنتل عليك عبارة المولى سعد الدين في المطول ونصه في بحث بيان المشقة اليه فان قلت قد ورد في المقام الخطيب القزويني صاحب التلخيص قوله تعالى لا تتخذوا الدين اثنين انما هو له واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده الشك في ان عطف البيان مقترجا بان من هذا القبيل فما الحي في ذلك قلت ليس في كلام الشك في ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يراد به من قيل لا يصنع والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون امراده في البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على احوال السكالي ويكون مقصوده انه وصف متاعى حتى به لا يصنع للتاكيد مثل اسى الدار مثل افع في كلام النجاة وتقدر كذلك المعنى الواحد للمعنى الجنسية على التلخيص ومعنى العدة واعني الالهية وكذا العدة له حاصل معنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتحاد الاثنين من الاله لاعتنا بوجوه الاله وفي الثاني انه اثبات الواحد من الاله جنسه فوصف الالهين باثنين واليه بواحد ايضا حاكمة الغرض وتفسر اوجه هذا قصده مناسك الكشف حيث قال الاسم الى كل معنى الافراد او الفتنه في الالهية والعدد المخصوص من اذ اردت الاله الى كل معنى المخصوص به منها والغرض يساق له الحديث فلو عرفت شفع بما يؤكده هذا الكلام وقوله يؤكده اي تحققة ويقره ولم يقصد انه تأكيد صناعي لانه انما يكون بغيره لفظ المتبع او بالفاظ مخصوصة فوقع في المقتضى من ان مذهبنا كشف ان الالهين اثنين ونفحة واحدة من التاكيد الصناعي ليس بشي اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد في المقتضى قوله تعالى ونحو واحدة مثالا للوصف لما قد عرفت في الدار والحق ان كل من الاثنين وواحد وصف متاعى للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من في الارض طائر يطير رحا حيث جعل في الارض سبعة مذكرة ويعلم بخارج صفته لكان كذلك على ان القصد الى الجنس ووجه العدد كما سبق في باب الوصف فالاشان يشتركان في الوصف فيهما للبيان وبغيره فان من حيث انه في الالهين اثنين واليه واحد للبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وكما يطير رحا لانه ان القصد الى الجنس دون العدد وتعرف هذا البحث علماء اذ كرت ما لا مزيد عليه لعمد بغيره ان لا خلاف بين الكشف ومناجيب الغشاع والمعم على اقول العدم واستدل العلامة في المقتضى على انه لا وصف

لا تعبر الزيد عن وليس مرادنا اذ نفى كل من الالهين كقولهم اثنين توضح ويان لان النهي عن الالهين من حيث انهما الشان فلا ينافي في ذاته لانه من احد هما كما عرفت بعد قوله انما هو له واحد فاي اثار هون ولما كان هذا خفي لم يعتد به التهود ولا الموالاة صفته مؤكدة ولا يدعون تدقيق اهل المعاني والبيان الناظرين للثبات ولان لم تقع بهذا ونسوق نفعه بسط في المقام حيث اشارت بك بذلك المعنى الامام فلتنتل عليك عبارة المولى سعد الدين في المطول ونصه في بحث بيان المشقة اليه فان قلت قد ورد في المقام الخطيب القزويني صاحب التلخيص قوله تعالى لا تتخذوا الدين اثنين انما هو له واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده الشك في ان عطف البيان مقترجا بان من هذا القبيل فما الحي في ذلك قلت ليس في كلام الشك في ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يراد به من قيل لا يصنع والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون امراده في البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على احوال السكالي ويكون مقصوده انه وصف متاعى حتى به لا يصنع للتاكيد مثل اسى الدار مثل افع في كلام النجاة وتقدر كذلك المعنى الواحد للمعنى الجنسية على التلخيص ومعنى العدة واعني الالهية وكذا العدة له حاصل معنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتحاد الاثنين من الاله لاعتنا بوجوه الاله وفي الثاني انه اثبات الواحد من الاله جنسه فوصف الالهين باثنين واليه بواحد ايضا حاكمة الغرض وتفسر اوجه هذا قصده مناسك الكشف حيث قال الاسم الى كل معنى الافراد او الفتنه في الالهية والعدد المخصوص من اذ اردت الاله الى كل معنى المخصوص به منها والغرض يساق له الحديث فلو عرفت شفع بما يؤكده هذا الكلام وقوله يؤكده اي تحققة ويقره ولم يقصد انه تأكيد صناعي لانه انما يكون بغيره لفظ المتبع او بالفاظ مخصوصة فوقع في المقتضى من ان مذهبنا كشف ان الالهين اثنين ونفحة واحدة من التاكيد الصناعي ليس بشي اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد في المقتضى قوله تعالى ونحو واحدة مثالا للوصف لما قد عرفت في الدار والحق ان كل من الاثنين وواحد وصف متاعى للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من في الارض طائر يطير رحا حيث جعل في الارض سبعة مذكرة ويعلم بخارج صفته لكان كذلك على ان القصد الى الجنس ووجه العدد كما سبق في باب الوصف فالاشان يشتركان في الوصف فيهما للبيان وبغيره فان من حيث انه في الالهين اثنين واليه واحد للبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وكما يطير رحا لانه ان القصد الى الجنس دون العدد وتعرف هذا البحث علماء اذ كرت ما لا مزيد عليه لعمد بغيره ان لا خلاف بين الكشف ومناجيب الغشاع والمعم على اقول العدم واستدل العلامة في المقتضى على انه لا وصف

لا وصف

هذا هو الوجه الثاني في
الاعتراض على ما تقدم
من ان اللفظ لا يصدق
على ما هو عليه في
الاعتراض على ما تقدم

في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ان الثاني في عطف البيان ليس لان ان تكون
من الاول لانه ان يكون التوضيح باجتماعها فقلت بعد تسليمها ذكر لفظها مانع اخر لان مقام
منزول علم معرفة واما جمع كلمة وقد قال ابن مالك فاذ لم ينفذ في الثاني الاول فافق الاول
واحدة من اللفظة في قد اعترض مقام عطف بيان فقد قيل انه مخالف للاجماع في ذلك في الاول
ويا سعيه كذا يستوي كذا في المنع من البيان الاخفاء الثاني على ما علمت في قوله تعالى
بلا تخون قلنا مانع ايمن كون البيان لا يعلى حكم الثاني المشتغل به صريح في الشك في الظاهر الا ان
يخرج من الاول ان لم يصح عطف بيان قالون عيسى في الثاني اخفى لانه انما اشبه بالاول لانه
شك في نافي لم يرد في قوله من تعبت ولادبرهما مستقرا بان تحكما عموما تحت البعوض لان
نقريه الثاني في تحليل اجزائه حتى يرق ويعد اعطى العلم ان كان فخر هذا الكلام اعطى في قوله
ناقى تعبت ودرت فاعلم على غير ما كان في قوله نون كفارة اخترت رجس في قوله اما انه كفارة
للطعام ولذلك اشبه بكثرة كانه يعرض بقول ابن مالك وصالحا ليدل على في غير ما كان في قوله
وغير ما كان في قوله الكبري انما لا يقبل اللفظ اياه عن على فقل في قوله من صاخر وما يشبه ذلك
حتى الطير وان منه من منه صيرة على اقرض في قوله من صاخر الكبري بشر كمال في قوله
اذا وقع خلافا للفرق والمية اشار الى ذلك وليس ان يبدل بالموضي ذوالقوة نفس اللفظ
قطعة خبر بالية ذكره الجوهري لان الشيء لا يبين بنفسه فقلت يمكن ان يكون عند بيان فكل
الثاني من الشهرة في اوصاف الخبر ونفس الثالث من شهرة ازيد فحصل الاختلاف كما قالوا
في انما الوجه وشم شهرة ادى الربوبية في شمل العالمين بحسب زعمهم في غير ما كان في قوله
وقمار ان فقل ان الله تعالى ووافي مشوغة اي حارة ومخالفة اخرى فلا يصح في قوله
انما المقصود ان لان هذه الجملة تنفي حضرة العبد فيه انما يتبع بواسطة حرف يشير الى ان
بلا واسطة راجع للثاني ويصح انه راجع لقوله المقصود بالحكم مقصودين خرج بدل القلب
فان الاول غير مقصود فيه اصلا ان قلت كيف قوله مقصودين مع قوله المقصودين
هو البديل قلت مرادهم ان المقصود ثانيا انما هو البديل فلا يبا في ان البديل منه مقصود او لا
توطئة للبديل ان نسبة النفس الى المقصود على البديل فقول مقصودين اي المقصود منه ولا وسيلة
والبديل ثانيا وبالذات قصد المحيى في خرج بدل النسيان فان قصد الاول فيه خطأ فلا بد
كما في بدل البعض ان قلت الثالث جزء من النصف وكذا ما بعده قلت لكنه لاحظه
مقابلا للنصف واعتبره من الاعتلاء فمن شتم اعداؤه لعنهها وبطل النسيان كقولك
جاءني زعيمو اذا كنت انما قصد ان تقول عمر فستدرك هذا الاية في قوله فاني بغض
النسخ اذا قصد ان تقول زيدا ثم بين خطأ قصدك لان النسيان الجان بالخطا بالنسيان
صوتها اياه ان الوجه ما في الابن مالك من تعيين التاكيد اللفظي اذا البديل لا يبين من وجه وجوب المقصود

وهذا هو الوجه الثاني في
الاعتراض على ما تقدم
من ان اللفظ لا يصدق
على ما هو عليه في
الاعتراض على ما تقدم

دون الاول كما الوصف بالاخوة في تباد زيدا حرك والصغير ان يتخذ ان من كل وجهه الا ان يقال .
 الصغير الثاني يرجع الى المعهود فكان معنى زيدا صغرة ضربت المعهود بيني وبينك ولو قلنا
 ضربه هو كان بالاتفاق توكيد العمل كقوله من باب استعمال صغير الرفع في موضع التخصيص
 الصغير بالنسبة بحيث كان بدلا فهو في التقدير من جملة اخرى فلا معنى لاستعمال صغير الرفع
 الاولنا واخرنا جعله بدل كل بناء على ان العطف ملاحظ قبل الابدال والا فهو بدل محض
 بكم قرين فكذا ضرورة ان قلت قرين محيط بهم قلت هذا في كل بدل كل انما
 المراد ان يكون في البدل نفس على التعميم كقوله الاولنا ففاضل عدو ابدل من اخاه وهو محل
 الشاهد البعد توكيده بالمنفصل او فاضل ظاهر من اي فاضل يكفي في التوكيد والتباين
 من اللفظة تعيين الصغير المتفعل ولقد ارسنا نوحا وابراهيم عليهما السلام هذا من الترتيب
 البذل والنسب كما المنادي المستقل وجهه انهما ليسا متممين للاول حتى يتبعنا قبل البذل هو
 المقصود وجهه والنسب مقصود كالاول وكذلك في بيان ظاهره منع من الضم
 منع ان فيه تفصيلا ذكره فالاولي ان يقول واما اذ يرجح ان اردت به البلدة المعينة منع
 وان تكره بان اردت به ماسما به صرف فقد ردوا العدل ان قلت هلا قدرنا
 قلت مرجع العدل تحويل اللفظ في الحروف ونظائر كثيرة في التصريف وكثرة الشيء شيئا
 على تقديره عند عدمه واستحالة العلم بما هناك والمؤثر في العالمين صلى الله عليه وآله وسلم في العالمين
 قد تم انجاز طبع هذه الحاشية الدقيقة الحادية للشكا الغريبة والمعاني الرقيقة
 بحسب سنة مظهر القاهر جعلها الله بانواع الخيرات عامره على يد ملتزمها العلماء
 الجهابذة الكرام مولانا الفاضل الشيخ طالب القدي الحجابي المقوم بالازهر
 نور جفقه بقطعه وردة الخط الاوفر وانسلم من اجمعين
 وقد كتبت كتابها في سلخ ذي القعدة الذي هو من شهر ربيع
 على يد اضعف الكتاب الراجي من مولاه الثواب
 احمد بن الحاج اسماعيل الشامي الشهير بالنجادي بقية
 الله عبود نفسه وغفر له المساوي ولوالديه
 ولمن دعاهم بخاتمة القعدة والمكابر
 اجمعين وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه وسلم
 كثير الى يوم الدين
 آمين